



مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة



MESJ

- العالم العربي من التغيرات إلى التحولات 2022-2023
- التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية
- إشكالية حوكمة النظام الدولي في منع انتشار الأزمات
- اتفاقية الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل
- المشهد السياسي العربي: الملامح الرئيسية وسيناريوهات المستقبل
- اتفاق المصالحة الفلسطينية في الجزائر: السياقات وضعف الآليات
- تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط

ISSN:1811-8208

شتاء 2023

العدد 102

السنة 26

هذه المجلة

تعد "مجلة دراسات شرق أوسطية" الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية التي تصدر كمطبوعة متخصصة محكمة، تُعنى بالدراسات والتحليلات والمراجعات المتعلقة بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، وكذلك بالتحولات العالمية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، وتركز على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية أساساً في أبعادها المختلفة، وتخضع بحوث المجلة ودراساتها وتقاريرها لقواعد التحكيم العلمي المتعارف عليها عالمياً، كما تخضع لبرامج الكشف عن الانتحال العلمي، مثل Plag Scan وغيره.

وفي تطوّر مهم للمكانة العلمية للمجلة فقد حصلت على اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية "آرسياف" Arcif المتوافقة مع معايير المجالات العلمية العالمية المحكمة بشكل سنوي، وصُنفت في العام 2020 ضمن الفئة الأولى (Q1) (وهي الفئة الأعلى) في تخصص العلوم الاجتماعية على المستوى العربي، بينما صُنفت ضمن الفئة الثانية (Q2) (وهي الفئة الوسطى المرتفعة) في تخصص العلوم السياسية على المستوى العربي.

والمجلة معتمدة لدى العديد من قواعد المعرفة العربية والأجنبية المهمة، منها دار المنهل ودار المنظومة وعالم المعرفة، إضافة إلى تحميلها على محرك البحث Google Book، والقاعدة العالمية EBSCO. تتمتع المجلة التي يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات بشخصية اعتبارية رسمية مستقلة اعتباراً من 7 آذار/ مارس 2000.

وتصدر المجلة فصلياً، أربع مرات في العام، مطلع (كانون الثاني/ يناير) (نيسان/ إبريل) (تموز/ يوليو) (تشرين الأول/ أكتوبر)، وهي الإصدار المطوّر لـ "قضايا شرق أوسطية" التي أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط وحده منها 10 أعداد على مدى 4 أعوام، وصدر العدد الأول منها في آذار/ مارس من عام 1996.

وللمجلة رئيس وهيئة تحرير أردنية، وهيئة للمستشارين تضم عدداً من الزملاء من العالم العربي إلى جانب الزملاء الأردنيين.

يباع العدد بـ:

- 2 دينارين أردنيين داخل الأردنّ.
- 3 دولارات أمريكية خارج الأردنّ (شاملاً أجور البريد العادي)

للاشتراك:

الاتصال مع إدارة المجلة أو زيارة الموقع الإلكتروني:

(www.mesj.com)

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط
بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

أحمد البرصان

إبراهيم أبو عرقوب

علي محافظنة

عبد الفتاح الرشدان

محمد أبو حقّور

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمان - شتاء 2023

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف +962-6-4613451 / فاكس +962-6-4613452

ص.ب 927657 - عمان (11190) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO MESJ@MESC.COM.JO

[HTTP://WWW.MESJ.COM](http://www.mesj.com)

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(د/2010/916)

هيئة المستشارين

أحمد التويجري السعودية	الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن
أحمد يوسف أحمد مصر	أحمد سعيد نوفل الأردن
سعد ناجي جواد العراق	أمين مشاقبة الأردن
عبد الله النفيسي الكويت	عبد الإله بلقزيز المغرب
فهد الحارثي العرابي السعودية	غانم النجار الكويت
مروان كمال الأردن	محمد المسفر قطر

قواعد وأصول النشر

1. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
2. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
3. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
4. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
5. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
6. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
7. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
8. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على 400 كلمة لكل منهما.
9. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
10. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على 6500 كلمة، ومراجعة الكتاب على 700، والتقارير على 2600 كلمة.
11. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
12. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي العالم العربي من المتغيرات التكتيكية عام 2022 إلى التحولات الأكبر في عام 2023 التحرير	7
البحوث والدراسات التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية وائل شديد	19
إشكالية حوكمة النظام الدولي في منع انتشار الأزمات مصطفى بخوش	41
التقارير والتحليلات الاستراتيجية المشهد السياسي العربي الملامح الرئيسة وسيناريوهات المستقبل ناصر الطويل	79
اتفاق المصالحة الفلسطينية في الجزائر: السياقات وضعف الآليات أيمن يوسف	93
السياسات العربية والسياقات الدولية وفلسطين خيري عمر	109
اتفاقية الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل محمد موسى	123
قراءة للقمة العربية في الجزائر قمة لمّ الشمل العربي سنة 2022 سامية غربي	137

دلالات نتائج الانتخابات الإسرائيلية تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 وانعكاساتها المختلفة	151
عماد أبو عواد	
تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط	163
وانغ قوانغدا	
الملف الجيولوجرافي	
صعود اليمين المتطرف في أوروبا	
المراجع العربية -	181
المراجع الإنجليزية -	187
أحدث الإصدارات -	195
عبد القادر عامر	

المقال الافتتاحي

العالم العربي من المتغيرات التكتيكية عام 2022

إلى التحولات الأكبر في عام 2023

يتناول هذا المقال الاتجاهات الأساسية الممكنة للحالة العربية مع نهايات العام 2023 استناداً إلى المخرجات المتنوعة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والمخرجات ذات الأبعاد الجيوسياسية الجيوإستراتيجية أيضاً.

وبعيداً عن الدخول في الجدليات اللحظية المعقدة بسبب قصر مدى النظر لدى مختلف الفرقاء، فإن هذه المقالة ستحاول أن تفتح المدى لتتسع لاستيعاب المتغيرات التي تمت في العام 2022، ويقدم الفرص والتحديات التي تواجه هذه المتغيرات وما يعرضها من ظواهر ومتغيرات أخرى محتملة خلال العام 2023، والذي سيُنهى التحليل، بالضرورة، بطرح عدد من الأفكار والمسارات والاتجاهات التي يمكن الأخذ بها لدفع المتغيرات الأفضل للعالم العربي ليكون نصيب تحقّقها أكبر، والتي قد تثمر في نهاية العام 2023 أولاً، وربما يتمكن بعضها من اجتياز حاجز الإنجاز الأولي نحو اتجاهات تحقق أكثر وضوحاً في مساراتها بمختلف الأبعاد آنفة الذكر.

بادئ ذي بدء، شهد العام 2022 تحولات مهمة، كان أكثرها في سياق المسارات السابقة بنوعها الإيجابي والسلبي، ولكن بعضها استجدّ وقدّم إمكانات جديدة للبناء عليها لمن يملك التخطيط العلمي والمتابعة والمثابرة وإرادة الاستثمار الفعال لهذه المكنات، حيث نرى أنه كان عام تحولات أولية مهمة تحمل فرصاً لتغيرات أكبر مع نهايات العام 2023، خاصة فيما يتعلق بتفكيك أو تفكك الأزمات المستعصية من جهة، وكذلك في اتجاهات طبيّ ملفات الخلافات الحادة بين عدد من الأطراف المهمة العربية والإسلامية، والرسمية والشعبية، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بخصوص استعادة روح المقاومة في الضفة الغربية ضد الاحتلال الإسرائيلي على حد سواء.

وقد حُتم العام بمشهد متعدد الألوان وبعوامل فاعلة متعددة التأثيرات، كان من أهمها نجاح دولة قطر بإدارة وإنجاح مونديال قطر (العرب) 2022، والذي مثّل حقاً تغييراً سيّسولوجياً وثقافياً

في التفكير العالمي بالعرب والإسلام، وبالذول العربية والقدرات العربية والإسلامية الخلاقة في التعامل مع التنوع الإنساني باحترام وبمستوى راقٍ من الأخلاق والعادات والقيم، وكذلك إبراز الإجماع العربي في تأييد القضية الفلسطينية، مما لم يتوقعه الملايين الذين حضروا الموندiales، ومئات الملايين الذين تابعوه عبر الأثير ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي طوال شهر.

وكذلك النجاح الجزائري بعقد القمة العربية التي تأخرت كثيراً عن موعدها، والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى مركزيتها في الفكر والسياسة العربية، وتجاوز الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية التي كان من الممكن أن تُعيق إصدار البيان الختامي أو أن تجعله بلا معنى، وهو ما حرك ديناميكية مهمة في فرص تحقيق التضامن العربي، وكذلك في دفع المصالحة الفلسطينية بقوة وطاقة جديدة، وتأكيد حيادية العرب عن المحاور الدولية في الصراعات المسلحة مثل الحرب في أوكرانيا.

وختتم العام 2022 في المقابل بمشهد شكّل صدمة كبيرة للشعب الفلسطيني بإصرار المجتمع الإسرائيلي على انتخاب اليمين المتطرف ليحكم الكيان الإسرائيلي ببرنامجه الشوفيني الاستيطاني، والمصحوب بكل أدوات العنف والإرهاب والتهديد، والمتمرّد فكرياً وممارسة على القانون الدولي والمجتمع الدولي، والذي لا يعترف بالإرادة الدولية التي اعترفت به منذ 75 عاماً، والتمرد على كل القيم الإنسانية المتفق عليها بين الأمم، حتى تلك القيم التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أرحى هذا المتغير بظلال الشؤم تجاه سلوك هذه الحكومة المتطرفة ضد الفلسطينيين والعرب، والتي لم يُظهِر الجانب العربي الرسمي قدراً كافياً من القلق أو الرفض للتعامل معها مع الأسف، في مقابل تحويل الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب استشارة من محكمة العدل الدولية حول "ماهية الاحتلال الإسرائيلي والتبعات القانونية لاحتلال الأراضي الفلسطينية"، والذي استقبله رئيس هذه الحكومة المتطرفة بشتيمة العالم والقرار والذين أيّدوه، وعلى رأسهم الدول العربية والإسلامية، واصفاً إياهم جميعاً "بالدناءة والحقارة"، كما أعلن استمرار التمرد المسبق على جميع قرارات الأمم المتحدة، وبأنها غير مُلزِمة لإسرائيل كما لم تلتزم بها إسرائيل سابقاً على حد قوله.

من جهة أخرى، ثمة سياقات استمرت بمستويات وديناميكيات متعددة المستويات التأثيرية في عدد من الدول العربية، وأهمها أزمة الصراعات الداخلية، سواء المسلحة، أو التي تتعدد فيها الميليشيات المهتدة للسلم الاجتماعي، أو الحركات الشعبية المطلية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو

قطاعية، وكذلك بعض الخلافات المهمة في طريقة التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي ومع الكيان الإسرائيلي أيضاً، والتي نجحت النخبة الفكرية العربية، وبرعاية مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، بالتوصل إلى ملامح استراتيجية عربية جديدة شاملة للتعامل معه في أوائل العام 2022، وكذلك العمل على محاولة تفكيك الأزمات الداخلية والبيئية العربية، وبينها وبين كل من تركيا وإيران، وتنامي روح المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه المسلحين بظواهر جديدة متنوعة.

الاتجاهات الأساسية الممكنة للحالة العربية مع نهايات العام 2023

استناداً إلى المخرجات المتنوعة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والمخرجات ذات الأبعاد الجيوسياسية والجيواستراتيجية أيضاً، والتي أشار التحليل إلى بعضها في ختام مشهد العام، فيمكن رصد أهم الاتجاهات الأساسية الممكنة للحالة العربية مع نهايات العام 2023، والتي خلقت ديناميكيات المتغيرات المتعددة في العام 2022 كما أشير أعلاه، وأهم هذه الممكنات لعام 2023:

- العودة إلى فلسفة التضامن العربي بمستواها السابق، وإن كان محدود التأثير على المستوى الاستراتيجي، والذي قد يؤثر في الأبعاد التكتيكية قصيرة المدى.
- تزايد تأكيد مركزية العالم العربي بخصوص التجارة الدولية من جهة، وبخصوص الطاقة بأنواعها المختلفة من جهة أخرى، وهو ما يحتاج إلى خطط عربية مشتركة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لكيفية التعامل معه من جهة، وكيفية توفير جزء من مدخوله الخاص لدعم الدول العربية غير النفطية في مجالات الغذاء والطاقة والتعليم والصحة من جهة أخرى.
- التقدم باتجاه إنهاء حالات الاحتراب الداخلي، وفتح المسارات السياسية بتوافقات محلية وإقليمية، وربما دولية، وخاصة في كلاً من ليبيا وسوريا، وبدء اتجاهات الشعور بالاستنزاف والعبثية في الصراعات، سواء السياسية أو الأيديولوجية أو المذهبية أو بين الميليشيات في العراق، والتحول إلى تنازلات فعلية تعيد التوازن السياسي والديمقراطي إلى واقعيته بعيداً عن المحاصصات المفسدة، وتؤكد المعنيين بالعجز عن الاستقرار في حالة الانقلاب المسلح على الدولة والديمقراطية في اليمن، وتنامي الحاجة الماسة إلى مصالحة وطنية شاملة في البلاد بعيداً عن العنف والمذهبية.

- تنامي فرص التحول نحو برامج ومشاريع لإنهاء الخلل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة في كلٍّ من لبنان والسودان وتونس، وخصوصاً عبر إجراء انتخابات حقيقية واقعية لكل الطيف السياسي في البلاد، بلا إقصاء أو تهميش في كلٍّ من تونس والسودان، وتقديم تنازلات متبادلة بين الفرقاء في لبنان بدعم عربي وإقليمي، وربما بعض التطور غير الرئيسي في الحالة الصومالية.
- تطور الدعم العربي الرسمي، ناهيك عن الشعبي، للقضية الفلسطينية في ظل احتمالات تصاعد المواجهات الشعبية والمسلحة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ذات العقلية الإرهابية والعنيفة من جهة، وذات البرامج الاستيطانية والتهويدية والصدامية مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية من جهة أخرى، والتي يفتقد النظام الدولي أي معيار دولي واضح المعالم لضبطها.
- تنامي الفرص للتوصل إلى مصالح وطنية قابلة للنجاح في فلسطين، في موازاة تنامي التهديدات الاجتثاثية الإسرائيلية للجميع من الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة برئاسة نتياهو، وكذلك تنامي روح المقاومة والقدرات الوطنية الفلسطينية في مواجهة إرهاب قوات الاحتلال والمستوطنين اليهود في القدس والضفة الغربية، والاعتداءات على قطاع غزة، وربما تشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية، ومثلها غرفة عمليات للمقاومة المسلحة في الضفة الغربية، استناداً إلى برنامج سياسي نضالي موحد وفق الإطار السياسي الذي نظّمته وثيقة الوفاق الوطني لعام 2006، بما في ذلك تجديد النظام السياسي الفلسطيني بالانتخابات العامة المتفق عليها سابقاً.
- توفّر فرص أولية لإعادة ترتيب العلاقات مع إيران على قاعدة حسن الحوار الإسلامي من جهة، ووقف التدخلات في الشؤون الداخلية لكل الأطراف من جهة أخرى، والتوافق على موقف عربي- إيراني- تركي داعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة حكومة التطرف اليميني الإسرائيلية الجديدة. (الحوار التركي- الإيراني- الروسي، والحوار الروسي- التركي- السوري، والحوار السعودي- الإيراني، والعلاقات القطرية والإماراتية، خاصة التجارية، مع إيران...).

• الانفتاح العربي الأوسع مع تركيا في ظل التوجهات التركية الجديدة لاستعادة العلاقات العربية، وخصوصاً مع كلٍّ من دول الخليج العربية وسوريا ومصر والأردن، واستثمار هذا التحول عربياً بتوسيع دائرة تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، والتي قد تساعد في منع أي انهيارات اقتصادية في بعض الدول العربية، والتنسيق المشترك معها في مجال الطاقة في ظل اكتشافات تركية جديدة، وكذلك في حل الخلافات داخل بعض الدول العربية، خصوصاً في كلٍّ من ليبيا وسوريا، وتمتين التماسك في الموقف الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية ودعم الحقوق العربية والإسلامية الأخرى.

حيث يشكل مجموع هذه الممكنات تحولات جيوسياسية عربية مهمة، سوف تخرج وضعاً جيواستراتيجياً أفضل للعالم العربي وتقدم الفرص للتفكير الهادئ برسم دور ومكانة دولية للعرب مدعومة شعبياً واقتصادياً، وبالعلاقات قوية مع الدول الإسلامية الكبرى من جهة، ومع القوى الفاعلة في النظام الدولي بتوازن دقيق من جهة أخرى.

الأفكار والمسارات والاتجاهات اللازمة

ثمة أفكار ومسارات واتجاهات مهمة لازمة لدفع المتغيرات المحتملة آنفة الذكر لتحقيق الأفضل للعالم العربي وليكون نصيب تحققها أكبر، والتي قد تنمر أولاً في نهاية العام 2023، وأهمها:

1. استمرار الحوارات الداخلية في كل قطر عربي لإنهاء الأزمات والخلافات وبمشاركة شاملة بلا إقصاء.

2. العمل العاجل على بلورة آلية عربية لفض النزاعات إن وُجدت، ولتشكيل فرق عمل مشتركة بين الفرقاء العرب لحل الخلافات والبدء بصفحات مصالحة جديدة، ومن ذلك تفعيل دور المحكمة الإدارية العربية بشأن الخلافات الحدودية.

3. تنمية التفكير الاستراتيجي الإنمائي، والمتعلق بأمن الطاقة والغذاء في العالم العربي، ليتحول إلى آليات تنفيذية تحقق التكامل من جهة، وتحقق الاكتفاء بالسلاسل الغذائية العربية والتعاون الصحي دون استجداء الآخرين من جهة أخرى.

4. القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وفق الحاجة، وبما يفتح المشاركة الشعبية في تحمل مسئولية القرارات والسياسات التي تتبناها الدولة، وذلك في مختلف الأقطار، لمنع

الانزلاق نحو احتجاجات شعبية قد تعطل مسار التنمية والتوافق الداخلي في كثير من الأقطار العربية.

5. تشكيل لجنة عربية لتفكيك الأزمات، والتوصل إلى قواسم مشتركة بأبعاد مصلحية، وإسلامية عامة مع كل من إيران وتركيا بما يحقق المصالح المشتركة، ويوقف الصراعات في كلٍّ من سوريا واليمن والعراق وليبيا، لمنع الانزلاق إلى مواجهات إقليمية مع أي منهما على المستويات الاقتصادية أو الأمنية.

6. التوافق على موقف جماعي عربي موحد ومتماسك مدعوم من منظمة التعاون الإسلامي أيضاً في التأكيد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967 كشرط لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والتراجع أو تجريد أي خطوات مخالفة لذلك لحصر إسرائيل في الزاوية، ووقف لعبها على جبال التطبيع وعلى تباين المواقف العربية لتستفرد بالفلسطينيين، ويُقترح تبني الاستراتيجية التي توصل إليها مركز دراسات الشرق الأوسط آنفة الذكر، والتي وصلت إلى كل القادة العرب في آب/ أغسطس من عام 2022.

7. التأكيد على دعم نضال الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل المتاحة في داخل فلسطين وفي الشتات، وتبني الدفاع عن ذلك في المجتمع الدولي.

8. تشجيع الفرقاء الفلسطينيين على المصالحة الوطنية، وتوفير آلية ومظلة عربية داعمة بقوة لتحقيق ذلك خلال العام 2023، خصوصاً أن متطلبات المصالحة قد تم التوافق عليها باتفاقات عديدة، وأهمها اتفاق مكة عام 2007، واتفاق القاهرة عام 2009، واتفاق إسطنبول عام 2021 بخصوص الانتخابات، واتفاق المصالحة في الجزائر قبيل القمة العربية في عام 2022.

ولذلك فإن بواكير العام 2023 تستند بقوة إلى مخرجات مهمة للعام 2022، بعضها خلق التحديات والإشكالات، وأكثرها يخلق الفرص والإمكانات، الأمر الذي يدفع الفكر العربي والقيادات العربية الرسمية والشعبية إلى الانطلاق بالتفكير في المرحلة القادمة من قاعدة التوافق والمصالحة وتحقيق المصالح، حتى الخاصة منها، في ظل تحقيق المصالح المشتركة والعامّة على المستويات

الفردية والحزبية، وعلى مستوى الدول في وقت واحد، وبعيداً عن ضيق الأفق في النظر إلى المتغيرات المعيقة، لأن الانغماس فيها يعيق القدرة على النظر بالفرص الممكنة، ويُقيي التفكير والفكر والسياسية حبيسة اللحظة بمعطياتها الآنية، ولعل هذ المقالة قد وفّرت، بدرجة ما، فرصة للتفكير خارج الحوائط الآنية القائمة والموانع للتفكير في المستقبل، والتوجه بالتالي نحو ابتداع المسارات والخيارات الجديدة والتحول نحو استثمار الممكنات الناشئة أو الكامنة للتوصل إلى وضع عربي أفضل، متفاوت القوة وفق الملفات التي أشير إليها، والتي تفتح المجال أمام الأجيال وقطاعات الشباب للانخراط في العمليات الجارية في بلادها بنوع من الثقة في المستقبل، بعيداً عن أجواء الإحباط واليأس.

التحرير

Editorial

The Arab World from the Tactical Changes in 2022

To the more Significant Transformations in 2023

English Abstract

This article deals with the possible fundamental trends of the Arab situation at the end of the year 2023 based on the various political, economic, security, and social outcomes and outputs with geopolitical and geostrategic dimensions. To accommodate the changes that took place in 2022 and to present the opportunities and challenges facing these changes and the possible phenomena and other variables that support them during 2023. It also offers several ideas, paths, and directions to advance better changes for the Arab world and have a more significant share of their realization by the end of 2023.

The article deals with essential variables with which the year 2022 concluded its scene, especially concerning the crucial results of the Arab world in the successful Qatar World Cup, which provided a better environment for looking at the Arab factor and the international media among hundreds of millions of people from the world. It also deals with convening the Arab summit in Algeria as a paving step for better Arab cooperation to face common challenges.

The article also stresses the importance of the growing spirit of Palestinian resistance in the West Bank against the Israeli occupation. Nevertheless, it notes with regret the decision of the Israelis to elect an extreme right-wing government that threatens by all means of violence and terror against the Palestinians and Arabs and their sanctities. Furthermore, the prime minister of this government insulted those who voted for the resolution of the United Nations General Assembly to request the advice of the International Court of Justice regarding the Israeli occupation of the Palestinian territories and its consequences. Benjamin Netanyahu, the head of this government, affirmed that this decision and what would be issued by the International Court of Justice and all United Nations resolutions do not bind Israel. As such, he declared "rebellious" statements against the law and the international community in a direct and sharp response to Arab tendencies to normalize relations with Israel.

The article deals with the possible fundamental trends of the Arab situation at the end of the year 2023 in light of the changes witnessed in the year 2022 and the other changes or transformations that the year 2023 may see. The article refers to some of these possibilities, including a return to the philosophy of Arab solidarity at its previous level, the increasing emphasis on the centrality of the Arab world concerning international trade on the one hand, and regarding the energy of various types, on the other hand, the progress towards ending internal conflicts, and growing opportunities for transformation towards programs and projects to finish the imbalance in political, economic and social in some Arab countries. The article points to the availability of preliminary opportunities to rearrange relations with Iran based on good Islamic neighborliness on the one hand and to stop interference in the internal affairs of all parties on the other hand. The article mentions the broader Arab openness with Turkey and the investment of this Arab transformation by expanding the circle of achieving common economic interests. It expects that Arab support for the Palestinian cause will develop in light of the possibility of escalating confrontations with the Israeli occupation forces under the new government of Israel.

The article confirms that the sum of these possibilities constitutes significant Arab geopolitical transformations that may produce a better geostrategic situation for the Arab world and provides opportunities for calm thinking about drawing an advanced international role and repositioning the Arabs.

The article also presents many necessary ideas, paths, and directions to advance the aforementioned potential changes, including continuing internal dialogues in each country to end crises and disputes and with broad participation. Also, it affirmed the necessity for developed strategic development thinking related to energy and food security in the Arab world. Furthermore, it calls upon Arab governments to carry out political, economic, and social reforms according to the need in a way that opens popular participation in taking responsibility for the decisions and policies it adopts. Finally, the article calls for establishing an Arab committee to dismantle crises and reach common denominators with general Islamic and interest dimensions with Iran and Turkey to achieve common interests. It also offers to agree on a unified and coherent Arab collective position

supported by the Organization of Islamic Cooperation also in stressing the end of the Israeli occupation of the Palestinian territories occupied in 1967 as a condition to achieve security and stability in the region and to emphasize support for the struggle of the Palestinian people by all available means.

The article considers that the early years of 2023 are firmly based on essential outputs for 2022, some of which created challenges and problems, and most of them create opportunities and potentials, which prompts Arab thought to start thinking about the next stage of consensus and reconciliation. Therefore, the article calls for thinking about devising new paths and options and shifting towards investing in emerging or potential potentials to reach a better Arab situation of varying strength, according to the files referred to, to open the way for generations and youth sectors to engage in the ongoing processes in their countries with a kind of confidence in the future.

البحوث والدراسات

التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية

د. وائل شديد*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم الأحداث في المنطقة العربية، والإضاءة عليها في فترات زمنية كانت فاصلة وشكلت منعطفات هامة على المنحنى الجيوسياسي للمنطقة العربية. كما تستهدف الدراسة إلى استقراء أهم التحولات الجيوسياسية للعالم العربي سواء في البعد الإقليمي أو في تفاعلاته مع القوى الخارجية العالمية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحولات الجيوسياسية المعتبرة التي حدثت وتحدث وتؤثر على المركز الجيوسياسي للدول وللإقليم العربي، وتمهد الطريق لتغيرات أساسية في الوضع الجيوسياسي المستقبلي للمنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: تغيرات جيوسياسية، مكونات مسلحة، القوى الخارجية، التعقيد، الاضطرابات، أمن المربعات.

The Geopolitical Transformations of the Arab World in Light of International and Regional Conflicts

Dr. Wael Shadeed

ABSTRACT

This study aims to explore the most important events in the region and shed light on them through critical periods that constituted important turning points on the geopolitical curve of the Arab region. The study also aims to extrapolate the most critical geopolitical transformations of the Arab world, whether in the regional geopolitical dimension or its interactions with global external powers.

The study concluded that many significant geopolitical shifts have taken place and are still occurring in the Arab region, paving the way for fundamental changes in the geopolitical situation of the Middle East.

Keywords: geopolitical changes, armed components, external forces, complexity, unrest, dispatched security

* مؤلف وباحث في الشؤون الجيوسياسية ومستشار الدبلوماسية العامة والإدارة الاستراتيجية في البيئات المضطربة، الأردن.

مقدمة

أدت حقبة الاستعمار والانتداب التي مرت على المنطقة العربية إلى تقسيمها إلى اثنتين وعشرين دولة عربية، وبالتالي لا تشكل المنطقة العربية كياناً سياسياً واحداً، بمعنى أنها دولة قومية واحدة أو فيدرالية أو كونفدرالية، ولكن في العموم من الممكن أن تشكل المنطقة العربية إقليمياً سياسياً على اعتبار أنه يتألف من عدة دول عربية تقع في منطقة جغرافية متماثلة في الظروف التاريخية والسكانية والسياسية، وتشارك في ثقافة عربية وإسلامية واحدة، إضافة إلى ارتباطها بشبكة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، مما يجعلها تشكل نظاماً إقليمياً¹ واحداً متعارف عليه عالمياً بالعالم العربي، وأحياناً يطلق عليه الشرق الأوسط على اعتبار أنه يغطي مساحة كبيرة من منطقة الشرق الأوسط عند إضافة إيران وتركيا إليه.

وتفرق الدراسة بين مفهومين هما: الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجي، على اعتبار أن الجغرافيا السياسية مصطلح يشمل السياسة الداخلية للدولة وما يتعلق بها مثل الموارد، والقضايا الحكومية، والقوانين الداخلية، وإدارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية، وكل قضايا السيادة المتعلقة بها ضمن حدود الدولة. بينما يقصد بالجيواستراتيجي توجه السياسة الخارجية للدولة ما، أي كل ما يتعلق بما هو خارج حدود الدولة من خلال القوة الخشنة أو الناعمة أو الدبلوماسية العامة والرمزية نتيجة تغيرات في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية أو لأسباب أيديولوجية أو لمصالح مجموعات معينة². ولما كان الإقليم العربي زاخراً بالأحداث المتتالية على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الإقليم، فإن الدراسة ستعرض لبعض الأحداث المهمة التي شكلت تحولاً ملحوظاً، إذ أن استعراض الأحداث الهامة كلها أو معظمها يحتاج إلى مجلدات وليس محلها مثل هذه الدراسة.

فرضية الدراسة

قامت الدراسة على فرضية مفادها أن هناك تحولات جيوسياسية معتبرة داخلية وإقليمية حدثت وتحديث في دول العالم العربي قد تغيرت في الوضع الجيواستراتيجي الحالي للمنطقة العربية، وأن

¹ أمين العزام وعادل القاضي، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية/ مجلد 48، العدد 4 (484-499).

² وائل شديد، (الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق)، waelshadid.academia.edu

هذه التغيّرات والديناميكية العالية وحالة التعقيد وعدم اليقين تجعل من المنطقة العربية نظاماً معقداً (Complex System) تنطبق عليها خواص الأنظمة المعقدة ويمكن قراءتها من هذا المنظور.

إشكالية الدراسة

هل هناك تحوّلات جيوسياسية حقيقية حدثت في الدول العربية، وما هي هذه التحوّلات على المستوى الإقليمي؟ وقد نفرع عن هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية هي:

- ماهي أهم الأحداث التي وقعت في العالم العربي؟
- ما هي أهم التحوّلات الجيوسياسية التي نتجت عنها؟
- ما هو التحوّل في التوضع الاستراتيجي العربي بشكل عام؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على أهم الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية.
2. استنباط أهم التحوّلات التي حدثت.
3. التعرف على أهم الآثار لهذه التحوّلات.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي لاستقراء التحوّلات وإبرازها والتعبير عنها والتعرّف على آثارها الجيوسياسية في المنطقة العربية.

الإطار النظري للدراسة

تنطلق الدراسة من اتجاهين: الأول وهو مفهوم الجيوسياسي الذي ينظر إلى المخاطر الجيوسياسية أو الجيوستراتيجية الخارجية على أنها تلك المخاطر المرتبطة بالتوترات أو التفاعلات العملية بين اللاعبين الذين يؤثرون على مسارات العلاقات الدولية، وعلى اعتبار أن المخاطر تميل إلى الارتفاع عندما تتغيّر العوامل السياسية أو الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن ينشأ التحوّل من حدوث تغيير في السياسة أو حلول كارثة طبيعية، أو حصول تدهور اقتصادي، أو نشوء حرب، كما أن التحوّل في المشهد الجيوسياسي يشير عادة إلى اتجاه التغيير في الاحتياجات السياسية أو الاقتصادية أو الجيوستراتيجية للقوى الداخلية والخارجية.

أما الاتجاه الثاني فينطلق من مفهوم نظرية التعقيد على اعتبار أن الدول نظم مفتوحة متكيفة

وتفاعل مع بيئاتها الخارجية، وعلى اعتبار أن نظرية التعقيد قد تقدّم مقاربات لفهم التغيّرات الجيوسياسية المعقدة التي عادة ما تقلّل من حالة اليقين وتضعف القدرة على التنبؤ المستقبلي، ومقاربات للتعامل معها بحيث لا يتسبب ذلك في انحرافات رئيسية عن استراتيجية الدولة.

المطلب الأول: الحالة العامة وأهم التحولات في البيئة الجيوسياسية الداخلية

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الساخنة في العالم لكثرة الأحداث والتعقيد وتداخلها، ابتداءً من الوضع المعقد في سوريا واليمن وليبيا، والاضطرابات في العراق وتونس، والاحتلال الصهيوني لفلسطين، إلى الوضع المرتبك في السودان، وعدم الاستقرار في الصومال. ويضاف إلى ذلك العديد من القوى واللاعبين الخارجين كالدول الأوربية والصين وروسيا، وعلى رأس هذه القوى الخارجية تأتي الولايات المتحدة الأمريكية. ويضاف إلى هذا التعقيد، تدخل القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، مضافاً لها بطبيعة الحال القوى المحلية للدول العربية ذاتها وعلاقتها البينية والخارجية وخلافاتها الداخلية. وبما أن الوضع الداخلي في أغلب الدول العربية يفتقد للحرية والديمقراطية، حيث "مارست الأنظمة السياسية العربية السلطة بواقع الهيمنة على مقدرات المجتمعات التي تحكمها، واستولت على جميع السلطات داخل الدولة القطرية الواحدة، وعزلت الشعب أو نَحَتْه عن المشاركة في بناء حياته، والانطلاق نحو بناء الدولة التي يعيش في كنفها"³، إلا أن سنين الربيع العربي شكّلت منعطفاً كبيراً في وضع المنطقة العربية، وأوجدت تهديداً وجودياً لبقاء الأنظمة بشكل عام، مما انعكس بقوة على سياسات هذه الأنظمة الداخلية والخارجية، وقد اندلعت ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية، واستمدت الزخم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المأزومة، ولذلك تتالت وتزامنت إلى حد ما مع بعضها، ورددت شعارات متشابهة، مما أدخل المنطقة في حالة اضطراب وخوفٍ على مستقبل العديد من الأنظمة العربية واستمرار الدولة العميقة فيها.

هذا التخوف دفع بعض القادة العرب القلقين لينظروا إلى الاحتجاجات في أي مكان في الإقليم على أنها تهديدات محتملة يجب مواجهتها، وزادت الأنظمة القلقة من تعاونها في الدفاع عن بقائها فدعموا الإطاحة بالحكومة المنتخبة بقيادة الإخوان المسلمين في مصر، كما تدخلوا في

³ أمين العزام وعادل القاضي، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية/ مجلد 48، العدد 4، ص: 489.

حروب أهلية مثل ليبيا وسوريا واليمن على أمل نجاح حلفائهم في السلطة وحرمان منافسيهم من مثل هذا الفوز.⁴

ومما يلفت النظر في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، هو بروز وصعود مكّونات مسلّحة (غير حكومية) لا تتبع للدولة، سواء كانت محلية أو طائفية أو أخرى عابرة للحدود (Non-state Actors (NSAs)؛ حيث شكّلت هذه المكّونات تحوّلاً جديداً لم يكن موجوداً من قَبْل بهذه القوة والتأثير، ففي العراق وليبيا وسوريا نسفت هذه المكّونات مؤسسات الدولة، وجعلت الحدود الإقليمية شفافة وبلا معنى⁵، ولعبت دوراً فعالاً في الحروب الإقليمية بالوكالة، وأصبحت هذه التشكيلات حالة واقعية تشكل تحوّلاً جديداً في الوضع الجيوسياسي الداخلي وفي المنطقة العربية بشكل عام.

وبالتركيز على هذه المكونات الناشئة، يمكن تحديد نمطين عريضين: الأول نتج بسبب انهيار دول مركزية كانت سلطوية ولكنها موحدة، فبرزت هذه المكّونات لتطالب بمزيد من اللامركزية والاستقلال الذاتي على أسس عرقية أو قبلية، ومثال ذلك الأكراد في العراق، والأكراد في شمال سوريا بدعم عسكري أمريكي ظاهره حجة محاربة داعش وباطنه تفكيك الدولة السورية، والضغط على تركيا. وتشهد مناطق أخرى حالة مماثلة من المطالبة بالاستقلالية ولكن على أسس قبلية وعشائرية وحزبية وطائفية كما في شرق ليبيا، وكذا الحراك الجنوبي والحوثي في اليمن؛ حيث اختلطت الأمور في تحديد من هو مع الدولة ومن هو خارج الدولة، كما أصبحت بعض التنظيمات تستعين بالمرتزقة الأجنبي كما في ليبيا مثل مجموعات فاغنر الروسية.

وننتج عن تشكّل هذه المكّونات الخارجة عن الدولة آثار عديدة من أهمها التحوّل الكبير في مفهوم الأمن، فمن أمن الدولة الموحدة إلى مفهوم "أمن الرّقع"⁶ أو "أمن المربعات"؛ حيث تقسم

⁴ Lynch, Marc, and Amaney Jamal. "Introduction: Shifting Global Politics and the Middle East." *Pomeps Studies* (March 2019): 3-6.

⁵ Salloukh, Bassel F. "From State-Building to State-Fraying Permeability: NSAs in the Post-Popular Uprisings Arab World." *Pomeps Studies* 34 (March 2019): 72-75.

⁶ Eleonora Ardemagni, "Patchwork Security: The New Face of Yemen's Hybridity," Carnegie Middle East Center, 30 October 2018, at: <https://carnegiemecc.org/2018/10/30/patchwork-security-new-face-of-yemen-s-hybridity-pub-77603>.

الدولة إلى مساحات جغرافية (رُقَع، مربعات) يسيطر على كل مربع تشكيل معيّن، قد يكون رسمياً ومن المحتمل أيضاً أن يكون غير رسمي، وهذا المكوّن المسلح غير الرسمي قد يكون من طائفة أو عشيرة أو حزب أو فلول الجيش النظامي.

وأصبح هذا المفهوم هو الذي يحكم العلاقات بين القوات المسلحة النظامية المتبقية والمكونات الجديدة الخارجة عن الدولة والمدعومة من رعاة خارجيين، وأضحت فلول القوات المسلحة النظامية السابقة تضيء الشرعية على الميليشيات غير الحكومية وتحوّلها إلى جهات أمنية شبه نظامية تتولى مسؤولية إحدى المربعات، وفي المقابل تجد قطاعات من القوات المسلحة الرسمية السابقة تعمل كقوات رديفة للميليشيات⁷.

النمط الثاني هو المكونات الفرعية المحلية غير الحكومية ولكن معترف بها مجتمعياً، كتلك المكونات المتجمعة في وحدات الحشد الشعبي في العراق، والميليشيات غير الرسمية الموالية للنظام في سوريا والمرتبطة بالهيكل العسكرية الرسمية. وهناك حالة بارزة وهي حالة حزب الله في لبنان ككيان مسلح محلي طائفي وعابر للحدود؛ حيث يحتل الحزب مكانة مؤثرة في لبنان ولكن متناقضة مع مفهوم الدولة، مما أدى إلى خلق حالة من "الثنائية العسكرية" بين حزب الله والقوات المسلحة اللبنانية، وهي حالة قد تتطور في المستقبل إلى صراع حول سياسات الأمن القومي للبلاد⁸.

هذا النوع من التحوّل الجيوسياسي في المنطقة العربية الناتج عن مكونات غير حكومية طوّرت شكلاً جديداً في السيطرة على الدولة كما هو الحال في العراق، مما خلق شكلاً جديداً من التحوّل نحو "السيطرة على الدولة من الأسفل"، بمعنى استيلاء هذه المكونات على مؤسسات الدولة ومواردها من الأسفل، وبالتالي إرساء هيمنتهم الأيديولوجية والتزاماتهم الاقتصادية والسياسية أمام أتباعهم⁹.

⁷ نفس المصدر أعلاه.

⁸ Salloukh, Bassel F. "From State-Building to State-Fraying Permeability: NSAs in the Post-Popular Uprisings Arab World." *Pomeps Studies* 34 (March 2019): 72-75.

⁹ Salloukh, Bassel F. "From State-Building to State-Fraying Permeability: NSAs in the Post-Popular Uprisings Arab World." *Pomeps Studies* 34 (March 2019): 72-75

وبرز تحوّل جديد، وهو تحوّل بعض الدول إلى ما يمكن أن يطلق عليها "دولة الصفقات المتبادلة"؛ حيث المكّونات غير الحكومية (الخارجة عن الدولة) المحلية منها والعبارة للحدود، قد لعبت دوراً فعالاً في "تفريغ" مؤسسات الدولة، ومنها تحوّل الصراع الداخلي للدولة السورية التي كانت في السابق "دولة ظل" تديرها أجهزة أمنية متعددة إلى "دولة صفقات تبادلية" تعتمد على تبادل المصالح مع الجهات الأمنية المحلية والمكّونات غير الحكومية التي تعمل بالوكالة، وأيضاً مع الجهات الفاعلة الأخرى المنغمسة في مؤسسات الدولة ذات المصالح الضيقة من أجل البقاء على قيد الحياة مع تقديم الخدمات للسكان¹⁰.

المطلب الثاني: أهم التحوّلات في البعد الجيواستراتيجي

كانت المنطقة العربية منذ حقبة الاستعمار والانتداب وما يزال تحت تأثير القوى الكبرى، حيث اللاعبون الخارجيون كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والدول الأوروبية وروسيا. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تأثيراً، بيد أنها بدأت منذ عهد الرئيس باراك أوباما بتغيير الأولويات الأمريكية، لتنتقل الأولوية من الشرق الأوسط تدريجياً لتتفرغ لصراعها مع الصين وروسيا، وأحالت العديد من الملفات لحلفائها الرئيسيين المحليين، مما ترك فراغاً واضحاً.

ومن التحوّلات الواضحة في السنوات الأخيرة، أن الحلفاء المقربين للولايات المتحدة بدأوا بمعارضة وتقويض بعض الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية العليا أكثر من مرة، فإسرائيل تعارض الاتفاقية النووية مع إيران بقوة وتعيق التقدم فيها، كما أن خفض سقف إنتاج النفط لمجموعة "أوبك بلس" بقيادة السعودية يخالف بشكل واضح الرغبة الأمريكية بزيادة الإنتاج، مما يوحي بأن منطقة الشرق الأوسط قد تحوّلت الجغرافيا السياسية فيها من نظام مُتمحور حول بنية أمنية تديرها الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب يفتقر إلى المعايير أو المؤسسات أو آليات الموازنة لضبط الصراع واستخدام القوة¹¹.

¹⁰ Lina Khatib and Lina Sinjab, "Syria's Transactional State: How the Conflict Changed the Syrian State's Exercise of Power," Chatham House, 10 October 2018, at:

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-10-10-syrias-transactional-state-khatib-sinjab.pdf>

¹¹ Waleed Hazbun, "Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle East," Middle East and North Africa Regional

ويشكك الحلفاء المحليون في القدرات أو النوايا الأمريكية، مما يدفعهم للتصرف بشكل أكثر استقلالية، وبناء عليه فإن التغيّر الملحوظ في أدوار الجهات الفاعلة الخارجية والفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة أدى إلى شكوك كبيرة وتغييرات في سلوك القوى المحلية¹². بشكل عام، فإن المنطقة العربية المضطربة بشكل متزايد والتي تستهلكها التحديات المحلية والمنافسات القوية داخلياً، يبدو أنها حالياً أقل قابلية للسيطرة الخارجية، ولكن وجود القواعد العسكرية في المنطقة يعزز وجود القوى الخارجية رغم ما يتردد عن انسحابها.

لقد تم تعزيز هذا التصوّر السلبي تجاه الولايات المتحدة في فترة الرئيس دونالد ترامب، حيث تشكلت حالة من عدم اليقين بشأن السياسات الفعلية لإدارته. من قبل، لم يكن معظم القادة في الشرق الأوسط مرتاحون من سياسات إدارة أوباما، ويعارضون بشكل سلبي مبادرات مثل الاتفاقية النووية مع إيران أو دعم التحوّلات الديمقراطية في المنطقة، وجاءت سياسات ترامب غير متسقة إلى حد كبير في داخل الإدارة الأمريكية نفسها، وظهرت الخلافات الداخلية في التغييرات السياسية المفاجئة مثل انسحابه من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) على الرغم من تصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على امتثال إيران لشروطها، وظهر التناقض جلياً في سوريا من عدم توجيه ضربة عسكرية إلى إرسال قوات أمريكية، ثم الأوامر بانسحابها من بعض المناطق، وكذلك التردد في الموقف الأمريكي من حصار قطر، مما ألقى بظلال من الشك العميق على مصداقية أي التزامات أمريكية¹³.

وبدا واضحاً أنه كلما أوكلت الولايات المتحدة بعض الملفات إلى الحلفاء المحليين وقّلت من الموارد التي كانت على استعداد للالتزام بها لتحقيق أهدافها السياسية، كلما سعى الحلفاء الإقليميون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة بهم بدلاً من المصلحة الأمريكية. هذا التحوّل من سياسات موجهة من

Architecture (MENARA) Working Papers No. 11, September 2018.

https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

¹² May Darwich, 'Creating the Enemy, Constructing The Threat: The Diffusion of Repression Against the Muslim Brotherhood in the Middle East,' Democratization 24, no. 7 (2017); Anna Gordon and Sarah Parkinson, 'How the Houthis Became "Shi'a,'" Middle East Report Online, 27 January 2018, <http://www.merip.org/2018/01/how-the-houthis-became-shia/>

¹³ Lynch, Marc, and Amaney Jamal. "Introduction: Shifting Global Politics and the Middle East." Pomeps Studies (March 2019): 3-6.

قبل الولايات المتحدة إلى سياسات محلية منافسة أعاد تشكيل سلوك العلاقات الدولية بعمق داخل منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁴.

أما بالنسبة للصين، والتي غالباً ما يتم التغاضي عن ثقلها السياسي والاقتصادي الحقيقي والمتزايد لأنها لا تشارك في التدخلات العسكرية ولا تلعب دوراً سياسياً علنياً، فقد رحبت بخطوات زعماء دول الخليج للتحوّل تجاه آسيا كطريقة لتأمين مصالحها الاقتصادية. وفي المقابل، ولدت العلاقات المتنامية بين بعض الدول العربية والصين تصوّراً للتعددية القطبية إلى حد ما، مما أوجد قلقاً لدى واشنطن¹⁵.

وتعتبر القمم الثلاث التي عقدها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال كانون الأول/ ديسمبر 2022 في السعودية مع القيادة السعودية ومع القادة الخليجيين ومع القادة العرب دليلاً واضحاً على توجّهات تعزيز نفوذ الصين في الشرق الأوسط، وعلى الشعور بعدم الاستقرار والقلق الحقيقي من التهديدات الخارجية التي تدعم الولايات المتحدة بعضاً منها، كما في حالة دعم الأكراد في شمال سوريا ضد تركيا، ولكن يمكن القول إن أهداف الصين ما تزال في الأساس اقتصادية في المنطقة، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول كالدعوة لاحترام حقوق الإنسان والتحوّل الديمقراطي، وتبقى دول الخليج بحاجة للدور الأمني الأمريكي رغم التوجّه نحو الصين، كما تؤكد واشنطن أنها تبقى ملتزمة بأمن الخليج.

كما كشفت الحرب الروسية - الأوكرانية النفاق الغربي من حيث رفض الاحتلال الروسي في مقابل دعم الاحتلال الصهيوني، وعكست حرص القوى الخارجية على مصالحها، فيما يتعلق بالطاقة والنفط والغاز على حساب مصالح دول المنطقة، ونتيجة لذلك واستجابة لتراجع الأولويات الأمريكية في المنطقة فقد بدأ يتولد في المشهد الجيوسياسي العربي اتجاهات سياسية محلية مناكفة للمصالح الأمريكية، كما أن العداء الشعبي العلي للولايات المتحدة الذي يزداد باستمرار نتيجة

¹⁴ Soubrier, Emma. "Global and regional crises, empowered Gulf rivals, and the evolving paradigm of regional security." *Pomeos Studies* 34 (March 2019): 63-66.

¹⁵ Lynch, Marc, and Amaney Jamal. "Introduction: Shifting Global Politics and the Middle East." *Pomeos Studies* (March 2019): 3-6.

موافقها السلبية من القضايا العربية أصبح يقوّض أسس القوة الناعمة الأمريكية التي اعتمدتها وعملت عليها لفترات طويلة.

المطلب الثالث: التحولات في التموضع الجيوسياسي العربي

لقد مرّ الوطن العربي بتطوّرات مختلفة في دورة حياته الاستراتيجية، وتموضع بناء على ذلك في مواضع استراتيجية مختلفة، وعموماً فقد تموضعت المنطقة العربية في أربع مراحل استراتيجية: مرحلة التقسيم والاستعمار، ومرحلة الاستقلال والمشاركة مع القوى الخارجية، ومرحلة الاضطرابات العميقة، ثم مرحلة ثورة الشعوب العربية والثورة المضادة.

التموضع الأول: مرحلة "التقسيم والاستعمار" من عام 1916 حتى عام 1946 وكانت أهم الأحداث التي شكّلت هذه الفترة اتفاقية سايكس بيكو (1916)، وتصريح بلفور (1917)، وأنظمة الانتداب، ونهاية الخلافة العثمانية (1924). ولعل من أهم آثار وتحوّلاتها هذه المرحلة، هو خضوع الوطن العربي بكامله تحت نير الاستعمار والانتداب لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشكل أساسي، وبالتالي تقسيمه لدول عديدة وفقدان السيادة، وسلب الثروات والقهر، وتميّزت هذه الفترة بظهور حركات مقاومة الاستعمار في أغلب أرجاء الوطن العربي؛ حيث استقلّت بعض الدول العربية وخصوصاً المحورية منها، مثل: مصر والعراق وسوريا، وبقي العديد من الدول العربية تحت الاستعمار أو الانتداب المباشر لسنوات أخرى.

التموضع الثاني: وهو مرحلة "الاستقلال والمشاركة مع القوى الخارجية" من عام 1946 إلى عام 1973؛ حيث كانت الدول العربية مسرحاً لمقاومة الاستعمار وأشكال الانتداب لنيل الاستقلال، وفي هذه الفترة استقلّت الأردن وليبيا والسودان وتونس وموريتانيا والجزائر والكويت والصومال والإمارات وقطر. ومن أهم تحوّلات المرحلة هو تشكل الدول العربية وترسيم الحدود بينها التي وضعها الاستعمار، والدخول في مرحلة الانكفاء الداخلي لكل قطر والتركيز عليه لبناء الدولة فيه، ومن أبرز الأحداث تقسيم فلسطين (1947) وقيام الكيان الإسرائيلي المحتل بعد الهزيمة العربية في نكبة 1948، مما نتج عنه تحوّل كبير تمثّل في زراعة الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية. ثم قامت الثورة المصرية (1952) وكان من أهم تحوّلاتها سقوط الملكية وظهور أول جمهورية في مصر وبدأ عصر الناصرية، وشهدت الفترة العدوان الثلاثي (1956)، وكان من أهم آثارها تأميم قناة

السويس، وكان لظهور النفط والغاز كمورد أساسي لدول الخليج العربي حدثاً مهماً كان من أهم تحولاته صعود القوة الاقتصادية والمالية لدول الخليج العربي، وشهدت هذه الفترة الحرب الباردة العربية بين التيار القومي بزعامة مصر والدول المحافظة والتي تتزعمها السعودية.

وشهدت هذه الفترة أيضاً حرب اليمن الأهلية (1962-1970)، وكان من أهم التحوّلات فيها انتهاء الحقبة الامامية لتبدأ حقبة النظام الجمهوري واصطفاف اليمن مع الخط القومي بقيادة عبدالناصر المنافس للمملكة العربية السعودية. وفي عام 1967 أحتلت كامل فلسطين وسيناء والجلولان وكانت أكبر نكسة تعرض لها العالم العربي، ودخل الصراع العربي الإسرائيلي بُعداً مختلفاً وظهرت حركات المقاومة الفلسطينية، وشكّل النظام العربي منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من الجامعة العربية عام 1964.

ثم جاءت حرب 6 أكتوبر 1973، وما أسفر عنها من عبور قناة السويس وحلحلة في الموقف العسكري العربي، وتحقيق انتصارات عسكرية على القوات الإسرائيلية المحتلة في سيناء، ولكنه مهّد لاتفاقية السلام مع مصر (كامب ديفيد 1978)، وتحوّلت دولة الجوار العربي الأكبر لفلسطين إلى حالة سلام دائم مع إسرائيل مما أحدث تحوّلاً كبيراً من موضع الصراع إلى موضع السلام.

وشكّل قطع النفط الخليجي عام 1973 دعماً للحرب العربية، حدثاً جريئاً أوجد آثاراً عالمية على الاقتصاد العالمي، مما وضع دول الخليج العربي على مسرح الأحداث الجيوسياسية في المنطقة، وفي المقابل تم ربط البترول بالدولار فيما عرف بالبترودولار وما نتج عنه من تثبيت الدولار كعملة عالمية تتحكم في الاقتصاد العالمي.

وفي هذه الفترة ازداد تغلغل اللاعبين الخارجيين في المنطقة، وتولدت حالة من الانقسام في الصف العربي، ما أضعف المركز الاستراتيجي للمنطقة وسهّل عمليات التدّخل الأجنبي، فتحوّلت مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات نحو الولايات المتحدة، ومع زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1977 حدث الانقسام في النظام الإقليمي العربي، ونقلت الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس¹⁶.

أما التوضع الثالث فكان مرحلة "الاضطرابات العميقة" من عام 1974 حتى عام

¹⁶ Kahader, Bichara. Shifting geopolitics in the Arab World 1945-2017. Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2018. https://www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/46567/1/Shifting_geopolitics_in_the_Arab_World_1945-2017_2018.pd.

2009، وامتازت هذه الحقبة بكونها مليئة بالأحداث التي أسست لتحوّلات كبرى في المنطقة فيما بعد، وكان من أبرز الأحداث الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام 1975، وما نتج عنها من اشتباك مع الفلسطينيين مع أحد الفرقاء اللبنانيين من منطلقات طائفية وغيرها، ودخول القوات السورية إلى لبنان عام 1976 بقرار من جامعة الدول العربية، فغرقت لبنان في حالة عارمة من الفوضى ما تزال آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الآن، ثم كانت الثورة الإيرانية عام 1979 التي أحدثت انقلاباً وتحوّلاً في التموضع الجيوستراتيجي الإيراني، من ركن للاستراتيجية الأمريكية إلى مناكف لها في الشرق الأوسط.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً الحرب العراقية الإيرانية (1980-1989)، تلاها غزو العراق للكويت ثم حرب تحرير الكويت عام 1990، وكان من أهم تحوّلاتها تصدع الموقف العربي، وإنهاء القوة العسكرية للعراق كواحد من أكبر الجيوش العربية. وفي عام 1990 دخلت الجزائر في صراع داخلي وعنّف راح ضحيته عشرات الآلاف من المواطنين.

وعلى مستوى الصراع مع الكيان الإسرائيلي، فقد اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان عام 1982، ومن أهم آثار الاجتياح خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من لبنان في أكبر تحوّل لإنهاء التموضع المقاوم للمنظمات الفلسطينية في دول المواجهة، وتبعها اندلاع الانتفاضة الأولى في فلسطين عام 1987 لتنتقل حالة الصراع من شبه السكون إلى انتفاضة شعبية عارمة استمرت ثلاث سنوات، ثم تلتها بسنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2003) لتنتقل الصراع من ثورة الحجارة إلى ثورة شبه مسلحة تضرب في خاصرة الاحتلال الإسرائيلي.

وتخلل تلك الفترة توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي نتج عنها ولادة السلطة الفلسطينية كمكوّن سياسي جديد يتلقى المساعدات الدولية مقابل الالتزام باتفاقية السلام ونبد العنف وأي شكل من أشكال المقاومة، وكذلك التنسيق مع إسرائيل في القضايا الأمنية مقابل عملية طويلة من المفاوضات الفاشلة. وبالتالي خلق أكبر تحوّل للمقاومة الفلسطينية ومنظمتها وانتقالها من حالة المقاومة إلى حالة السلام، بل إلى حالة الدفاع عن الاحتلال وحمايته بدلاً من مقاومته من قبّل السلطة الفلسطينية المدعومة من أكبر فصيل فلسطيني خاض المقاومة ضد إسرائيل لعقود ماضية.

وفي عام 2000 انسحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان، وجاء بعدها انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005، في تحوّل لافت للصراع، ويتطوّر الوضع في فلسطين بفوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البرلمانية عام 2006 وسيطرتها على قطاع غزة في 2007، وأسفر ذلك عن حل حكومة الوحدة التي تشكّلت بناء على اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية، وتم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كيانين بحكم الأمر الواقع: الضفة الغربية التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة التحرير الوطني "فتح"، وحكومة السلطة الفلسطينية بقيادة "حماس" في قطاع غزة، وبذلك ينتقل الوضع الفلسطيني إلى حالة عالية التعقيد من حيث الانقسام الفلسطيني الجغرافي والسياسي.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد العالم أيضاً تحوّلات كبرى خلال الفترات التي تناولها البحث في العالم العربي، وكان من أهمها تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانتهاء حقبة الحرب الباردة، ودخول العالم تحت نفوذ القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وكان فيها تفجير مبنى التجارة الدولية في نيويورك عام 2001، الذي نتج عنه اختراق العمق الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فكان احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 لينتهي دور العراق التاريخي في المنطقة العربية، ودخوله نفق الفوضى.

ورافق ذلك الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، وانطلاق الحملة العالمية المعروفة بمكافحة الإرهاب وما نتج عنها من توحش في الضوابط الأمنية، وإدخال المنطقة العربية في حالة من الرقابة المالية التي لم يسبق لها مثيل وتقزيم القوى الحية فيها، وفاز الحزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية التركية عام 2003، وتولى الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان المحسوب على التوجه الإسلامي رئاسة الوزراء.

وأسست هذه المرحلة لتحوّلات جيوسياسية واستراتيجية عميقة، كان منها تحوّل مصر والسعودية كركيزتين للاستراتيجية الأمريكية حيث أُسُبدلت مصر بإيران¹⁷، ولكن سرعان ما

¹⁷ Kahader, Bichara. Shifting geopolitics in the Arab World 1945-2017. Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2018. https://www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/46567/1/Shifting_geopolitics_in_the_Arab_World_1945-2017_2018.pd.

انكفأت مصر عن دورها الاستراتيجي في المنطقة العربية في الفترة من 1979-1989 بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل المعروفة باسم اتفاقيات كامب ديفيد لعام 1978-1979. ولحق ذلك فقدان الدول العربية التقليدية مثل العراق وسوريا دورهما الإقليمي نتيجة اندلاع الفوضى السياسية فيهما، مما أوجد فراغاً استراتيجياً كبيراً في المنطقة فاندفعت إيران بعد احتلال العراق لتملأه وتمد نفوذها في العراق ولبنان وسوريا واليمن مما مهّد لتحوّل ميزان القوى الإقليمية لصالح إيران مرحلياً. وكان من نتائج ذلك لأول مرة في التاريخ الحديث تمهيش أتباع المذاهب السنية في العراق وولادة المكونات والتنظيمات المتطرفة التي لا يُعرف من يقف خلفها بالضبط، مثل: تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف باسم "داعش"، والحشد الشعبي، والعديد من الميليشيات المسلّحة التي شكّلتها قوى عراقية مدعومة من الحرس الثوري الإيراني.

وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 لتزيد الأوضاع الاقتصادية سوءاً في العديد من الدول العربية باستثناء منطقة الخليج العربي، وازدادت القبضة الأمنية ودكتاتورية بعض الأنظمة العربية وتدهورت الحريات وانتشر الفساد وساءت الأوضاع الاقتصادية والسياسية، فكانت المحرّكات القوية التي مهّدت في الواقع للغضب الشعبي الذي فجّر ما عرف بالربيع العربي في المرحلة اللاحقة في عام 2011.

التموضع الرابع: مرحلة "ثورة الشعوب العربية والثورة المضادة" من عام 2010 حتى الآن، انطلقت شرارة الربيع العربي من تونس إثر إحراق المواطن التونسي محمد البوعزيزي نفسه في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2010، حيث شكّل الربيع العربي التحوّلات الجيوسياسية ذات العمق الفائق ومثّل أكبر محاولة للتحرر الجماعي من الاستبداد في العقود الأخيرة في المنطقة العربية للانتقال من الأنظمة السلطوية إلى أنظمة ديمقراطية، وقد نجحت موجات الربيع العربي بالإطاحة بأربعة أنظمة في المنطقة؛ فبعد الثورة التونسية وإسقاط نظام زين العابدين بن علي وهروبهِ إلى خارج تونس في كانون الثاني/ يناير 2011، نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك في شباط/ فبراير 2011، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، وتلتها الثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي.

وفي ظروف أخرى شهدت دول عربية حركات شعبية قوية و متماسكة لتكرار تجربة الربيع

العربي في العراق باعتصام الأنبار عام 2013، وفي الجزائر في 2019 والتي استطاعت الإطاحة بنظام بوتفليقة. وفي المقابل ظهر تحالف الثورات المضادة لثورات الربيع العربي، فأعدت الكثرة للدولة العميقة من خلال الانقلاب على التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي بأشكال مختلفة وبمراحل متتابعة.

ومن أخطر ما حدث في هذه الفترة والتي قبلها هو تدمير الحواضر والمدن العربية وتهجير أهلها منها، والتي تم تدميرها بحجة محاربة جماعات الإرهاب بمسميات مختلفة، وتم تهجير أهالي هذه الحواضر التاريخية في أكبر حملة تهجير ولجوء خارجي وداخلي، كان موجهاً بالكامل ضد أتباع المذاهب السنية، في تاريخ الأمة العربية.

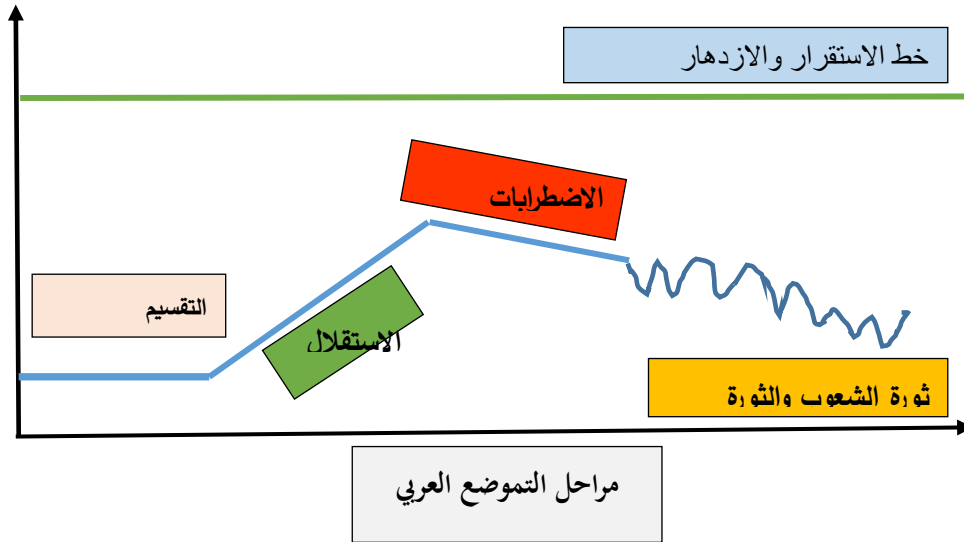
فيما يؤكد المراقبون أن إفراغ المدن والحواضر العربية يتم ضمن مخطط تهجير ولجوء يهدف لإخلائها واحداث تغييرات ديمغرافية سياسية وطائفية مقصودة ومتعمدة تمهيداً لتحولات سياسية ليس فقط في بنية الدولة ولكن أيضاً في ولاءات الدولة العربية الداخلية والخارجية.

أما عن الصراع في فلسطين فقد وقعت عدة حروب بين حركة "حماس" في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأعوام 2008/2009، 2012 و 2014 و 2021، لتنتقل الوضع الفلسطيني من حالة الدفاع إلى حالة قدرة معقولة على الردع في تطور لافلت للمقاومة الفلسطينية. كما شهد عام 2015 التدخل العسكري الروسي دعماً للنظام السوري، وكان قد سبقه التدخل الإيراني المباشر من خلال الحرس الثوري والمليشيات "الشيعية" الموالية له من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان، وكذا ميليشيات ما يُسمى بداعش. ودخلت سوريا في حالة فوضى وتعقيد شديدة وفريدة من نوعها؛ حيث تدخلت لاحقاً تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية عسكرياً.

لقد تطور في سوريا مفهوم جديدان في الجيوستراتيجي: الأول وهو تقاسم النفوذ بين القوى الخارجية على المربعات في داخل الدولة الواحدة، والثاني التحالفات بين هذه القوى المتصارعة على المربعات ذاتها. ومن المألوف تاريخياً أن تتقاسم القوى العظمى نفوذها على الدول الأصغر فتكون دولة معينة بكاملها تحت نفوذ قوة دولية وتكون دولة بكاملها تحت نفوذ قوة دولية ثانية، إلا أنه ظهر في سوريا النفوذ على المربعات داخل الدولة الواحدة، ففي شمال سوريا تجد

النفوذ التركي، وفي الساحل النفوذ الروسي، وفي دير الزور النفوذ الأمريكي، بالإضافة إلى النفوذ الإيراني في عدة مناطق.

وتقوم هذه الدول بالاعتماد على مكونات غير حكومية لتدير شؤون نفوذها؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تُشغل الأكراد، والروس يُشغلون مليشيات محلية، والإيرانيون يُشغلون مليشيات مستوردة، والنظام يشغل ما تبقى من قوات الجيش السوري، وتركيا تُشغل قوات ثورية في شمال إدلب، كما أن هذه القوى تتحالف وتتصارع مع بعضها على ذات المربعات، فالولايات المتحدة توافق على التواجد العسكري التركي في مربع شمال إدلب وتعارضه بشدة في مربع شرقي الفرات، وروسيا التي تتناحر مع الولايات المتحدة في أوكرانيا تتوافق معها في عدم السماح للقوات التركية بالانتشار في مربعات شرقي الفرات، وتتحالف روسيا مع إيران في مربعات جنوب سوريا لكن تختلف معها في مربعات الساحل السوري وتتوافق مع إسرائيل في ضرب الحليف الإيراني ومليشياته. وشهدت هذه الفترة أيضاً تحرك السعودية والإمارات عسكرياً تحت مسمى التحالف العربي باتجاه اليمن لوقف تمدد الحوثيين، وتحوّفاً من امتداد السيطرة الإيرانية على اليمن عبر حليفها الحوثي.



وحدث في هذه الفترة تصدّع عميق في الصف الخليجي لأول مرة بمحاصرة قطر من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر، مما أوجد خلافاً كبيراً في مراكز الثقل في المنطقة العربية ومركزه

الجيوسياسي العام، ونتج عنه تصدع قدرة المنطقة العربية على مواجهة الضغوطات الخارجية كإقليم متفاهم، وتزامن مع ذلك تحوّل الإمارات والبحرين والمغرب إلى موضع التطبيع مع إسرائيل خارج الموقف العربي والمبادرة العربية وشروطها.

أهم التحولات الجيوسياسية نتيجة تحولات التموضع العربي

تبلور اضطراب النظام العربي نتيجة تحوّل مجموعة من الدول العربية إلى دول فاشلة كاليمن وليبيا وسوريا، أو شبه فاشلة كالعراق ولبنان في أكبر حالة تدهور للمركز الجيوسياسي والاستراتيجي للعالم العربي، مما نتج عنه فسح المجال أمام التدخلات الأجنبية المباشرة سياسياً وعسكرياً، وتعميق الخلافات العربية الداخلية واشتداد ضغط الثورة المضادة للتحويل الديمقراطي، واتساع الخلافات بين المتنافسين الداخليين في الدولة الواحدة.

ومن التحوّلات الكبيرة نجاح المد الإسلامي في الوصول للحكم من خلال انتخابات شرعية في كل من مصر وتونس وفلسطين والمغرب، بيد أنه تعرّض لهزة في العمق نتيجة هجمة الثورات المضادة التي أوجدت خلخلة في الصف الداخلي للحركة الإسلامية في الجزائر والأردن وإزاحة الإسلاميين عن السلطة في مصر وتونس والمغرب والسودان.

وبالرغم من ذلك، فما يزال الإسلاميون في كل من اليمن وفلسطين وليبيا وتونس والكويت وتركيا والمغرب من المكونات السياسية الرئيسية في دولهم. صحيح أن الثورة المضادة للدولة العميقة استعادت زمام الأمور في بعض الأنظمة، إلا أنها ما تزال في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي، في حين ظلت بقية الأنظمة الأخرى المضطربة غير قادرة على استعادة السيطرة. وعلى المستوى الاقليمي، ونظراً لارتباك المشهد الجيوسياسي العربي وحصول فراغ كبير في أفقه الجيوستراتيجي، واندفاع إيران لاحتلالات مباشرة لعدد من الدول العربية المهمة بقوات مسلحة ومليشيات محلية حليفة، واندفاع تركيا لحماية أمنها الشرقي والجنوبي للعراق وسوريا على التوالي نحو مواجهة المجموعات التي تستهدف أمنها من القوى الكردية وتنظيم داعش، واستمر الوجود الإسرائيلي متمسكاً باحتلاله للأراضي الفلسطينية حتى التي احتلها عام 1967 رغم اتفاقات السلام التي وقعها مع العرب والفلسطينيين، وزاد شعوره بالقوة مع توسع ما عرف بالتطبيع مع دول عربية من خارج دول المواجهة وبلا تنسيق عربي أو فلسطيني رسمي، الأمر الذي أوجد تحوّلًا رئيسياً متمثلاً في أن محركات الدفع في المنطقة لم تعد بيد الدول العربية. وفي لعبة المنافسة هذه، تبدو الدول

العربية بلا توجه متفق عليه ومرتبكة وغير قادرة على المبادرة، مما أدى إلى تحول الجغرافيا السياسية الإقليمية من نظام لدول عربية إلى نظام شرق أوسطي¹⁸.

ومن التحوّلات الهامة هو تحوّل مركز الثقل الاستراتيجي من مصر والعراق وسوريا إلى دول الخليج العربي. فقد تضافرت مجموعة من العوامل في منطقة الخليج من حيث السعة في البعد الاقتصادي وطبيعة أنظمة الحكم، مضافاً إليها التراجع الاستراتيجي الكبير في دور كل من مصر والعراق وسوريا، مما أتاح المجال أمام دول الخليج لأن تملأ جزءاً معتبراً من هذا الفراغ.

المطلب الرابع: المنطقة العربية كنظام معقد (Complex System)

تعتبر المنطقة العربية نظاماً مفتوحاً متكيفاً (Open Adaptive System) فهي نظام يحتوي على مكونات داخلية من دول وأنظمة حكم وحركات شعبية وغيرها تتفاعل مع بعضها البعض، وهي مفتوحة لأن مكوناتها الداخلية تتفاعل مع بعضها من جهة وتتفاعل مع بيئاتها الخارجية وتتبادل معها المعطيات والنتائج من جهة أخرى. ويتبين من العرض السابق مدى كثافة التحوّلات والديناميكية العالية في المنطقة العربية التي تجعلها نظاماً معقداً (Complex System) حيث أن من مواصفات النظم المعقدة¹⁹:

- أنه نظام مفتوح متكيف وديناميكي.
- ليس في حالة ثبوت ويعمل بعيداً عن التوازن، وكثيراً من التفاعلات تنجم عادة عن تأثيرات أو أحداث خارجية.
- علاقات النظام غير خطية وقواعد النظام فيه غير ثابتة ولكنها تتطور باتجاهات غير مألوفة. وغير الخطية تعني أن الاستجابة قد لا ترتبط بالسبب، فالنتيجة لا تتناسب مع المدخلات، أي أن مضاعفة المدخلات لن تؤدي بالضرورة إلى مضاعفة المخرجات.
- حالة عدم اليقين عالية في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

¹⁸ Kahader, Bichara. Shifting geopolitics in the Arab World 1945-2017. P 36. Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2018. https://www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/46567/1/Shifting_geopolitics_in_the_Arab_World_1945-2017_2018.pdf.

¹⁹ Shadid, Wael Khalil. "A framework for managing organizations in complex environments." Construction management and economics 36, no. 4 (2018): 182-202.

- حالة عدم القدرة على التنبؤ عالية أيضاً نظراً للتداخلات بين المكونات الداخلية والخارجية الإقليمية والخارجية الدولية، والتغيير سمة أساسية فيه.
- يتمتع بحساسية عالية للأحداث، حيث أن حدثاً أو تغييراً صغيراً قد ينتج عنه آثار كبيرة غير متوقعة لا تتناسب مع بساطة الحدث نفسه.
- تتولد فيه بين الحين والآخر جواذب غريبة عن بيئته تُدخله في اتجاهات لا تتسجم مع استراتيجياته²⁰، كظهور تنظيم داعش في العراق ثم في سوريا، وجماعة الحوثيين في اليمن وغير ذلك.

بناءً عليه، فإن صفات النظم المعقدة أعلاه تنطبق على الإقليم العربي القائم في هذه المرحلة، ولذلك يمكن معالجة التحوّلات والتغيّرات فيه من منظور سلوكيات النظم المعقدة، مما يعين على دراسته ومحاولات التنبؤ القصير المدى، كما يمكن الاستعانة بمبادئ الإدارة الاستراتيجية في إدارة البيئات المعقدة²¹ في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي في التعامل مع التحوّلات الجيوسياسية على مستوى الدولة أو على مستوى الإقليم العربي، وفي هذا الاضطراب، ظهر في المنطقة العربية مجموعة من التحوّلات في ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: التحوّلات الجيوسياسية في داخل الدول العربية، ومنها بروز مكونات مسلحة (غير حكومية) لا تتبع للدولة سواء محلية أو طائفية وأخرى عابرة للحدود، وظهور المكونات الفرعية المحلية غير الحكومية ولكن معترف بها مجتمعياً مما نتج عن الحالتين خلق حالة من "الثنائية العسكرية" في الدولة الواحدة. كما شاع مفهوم "أمن المربعات" بدلاً من أمن الدولة الموحد، وظهر مفهوم تقاسم النفوذ من قبل القوى الخارجية على المربعات في الدولة الواحدة ومفهوم التحالفات بين هذه القوى المتصارعة على المربعات ذاتها. وتحوّلت بعض الدول إلى دولة المعاملات أو الصفقات المتبادلة، وكان من المظاهر اللافتة التحوّل في بعض الدول نحو تفرغ مؤسسات الدولة من أسفل للسيطرة عليها. وشكل الربيع العربي أكبر محاولة تحرر جماعي من الاستبداد نتج عنه

²⁰ Khalil, Wael R. Complexity management: Managing Organizations in Complex Environments From Strategic Perspective. North Charleston: Independent Publishing Platform, 2014.

²¹ نفس المصدر أعلاه

سقوط أنظمة وظهور ثورة مضادة تحاول إعادة الدولة العميقة. ومن التحولات الحرجة تدمير العديد من المدن والحوضر في العراق وسوريا لينتج عنها أكبر عمليات هجرة ولجوء في تاريخ المنطقة. وتحول مجموعة من الدول العربية إلى دول فاشلة أو شبه فاشلة.

البعد الثاني: التحولات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية: تحوّل عدد من الدول العربية من موضع الصراع مع إسرائيل إلى موضع السلام والتطبيع معها، كما انتهى الدور الإقليمي التاريخي للعراق، وشجّع الفراغ الاستراتيجي الكبير في المنطقة إيران على اختراقها وتحويل ميزان القوى الإقليمي فيها لصالحها، وتصدّعت قدرة الإقليم العربي على مواجهة الضغوطات الخارجية كإقليم متفاهم، وتحوّلت محركات الدفع في المنطقة من يد الدول العربية إلى أيدي دول إقليمية باختلاف دوافعها وأهدافها، كما تحوّل مركز الثقل الاستراتيجي من مصر والعراق وسوريا إلى دول الخليج وبرزت كل من قطر والإمارات والسعودية كلاعبين إقليميين.

البعد الثالث: التحوّل العام في المركز الجيوسياسي العربي؛ حيث تموضعت المنطقة العربية في أربع مراحل استراتيجية: مرحلة التقسيم والاستعمار، ومرحلة الاستقلال، ومرحلة الاضطرابات العميقة، ثم مرحلة ثورة الشعوب العربية والثورة المضادة. بيد أن ثمة مجموعة من الدول العربية لن تمر في محاض المرحلة الرابعة نظراً لكونها أكثر استقراراً مثل دول الخليج العربي، ويمكن لهذه المجموعة أن تُحدث توازناً استراتيجياً وتكافؤاً مع القوى الإقليمية الخارجية، وأن تخفف من الضغوطات الخارجية حتى تسترجع محركات الدفع في المنطقة لتصبح بأيدي عربية، إلا أن ذلك يتطلب عملاً في ثلاثة محاور: إحداث توازنٍ داخليٍّ في كل دولة ونشر الحرية ومكافحة الفساد والتحوّل نحو الشراكة الشعبية والديمقراطية، وعقد تفاهات مع حركات التغيير الشعبية باتجاه المصالحة لا المعاداة، واعتبار المصلحة العربية العليا في قمة الرؤى الاستراتيجية.

الخلاصة

إن ما حدث ويحدث في العالم العربي يؤكد على أن التغيير أصبح حتمياً بالرغم من المقاومة التي تواجهه، وقد تتزايد حالة الانقسام الداخلي في الدول شبه الفاشلة لتنتهي لكيانات جزئية تسعى للانفصال وتكوين كيانات سياسية أصغر بدعم خارجي. وبالرغم من نجاح الثورات المضادة التي أعادت بعض الأنظمة القديمة المدعومة من الخارج على مدى عقود، إلا أن قدرة هذه الدول

ضعفت على التحكم، وتشكلت مكونات خارجة عن سيطرة الدولة في بعضها، وتعرض هذه الدول لعمليات تآكل ولكن دون وجود بديل واضح في الأفق.

كما أثبتت منطقة الشرق الأوسط تمتعها التاريخي على المصالح الاستراتيجية الحيوية للقوى الخارجية، حيث لم يتمكن مئات الآلاف من القوات الأمريكية من إقامة دولة دائمة وشرعية موالية لا في أفغانستان ولا في العراق، وأن التدخل في سوريا لم يمنع إيران ولا روسيا من تقليل سيطرتهم أو تأثيرهم على النظام هناك.

وبالرغم من تراجع المركز الجيوسياسي للإقليم العربي نتيجة وصول العديد من دوله لحافة الفشل، إلا أن دولاً عربية أخرى ما تزال قادرة على إحداث نقلة معتبرة للمنطقة العربية إذا ما أخذت بعين الاعتبار في رؤاها الاستراتيجية مصالحها المحلية ومصالح المنطقة العربية رغم وعورة الطريق بتعقيدات متنوعة الأبعاد والمستويات.

وبما أن الإقليم العربي في حالة من الديناميكية العالية التي تقل فيها القدرة على التنبؤ وتزداد حالة عدم اليقين، فإن حالة عدم الاستقرار والتفاعلات الداخلية والتعقيد تجعل من الإقليم العربي نظاماً معقداً يمكننا من استخدام خواص الأنظمة المعقدة في التعامل معه والتوقع القصير الأمد. وبالتالي، فإن المنطقة العربية تندفع نحو تغيير ما، ويوحى بأن هذه التفاعلات كما هي خواص الأنظمة المعقدة، ستؤلد جاذباً ونمطاً جديداً مختلفاً عما هو موجود، يؤول بها إلى حالة استقرار قريب حوله.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أمين العزام وعادل القاضي، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية/ مجلد 48، العدد 4 (484- 499)
2. وائل شديد، (الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق)،

<https://waelshadid.academia.edu/research#books>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Eleonora Ardemagni, "Patchwork Security: The New Face of Yemen's Hybridity," Carnegie Middle East Center, 30 October

- 2018, at: <https://carnegiemec.org/2018/10/30/patchwork-security-new-face-of-yemen-s-hybridity-pub-77603>.
2. Kahader, Bichara. *Shifting geopolitics in the Arab World 1945-2017*. Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2018. https://www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/46567/1/Shifting_geopolitics_in_the_Arab_World_1945-2017_2018.pdf.
 3. Khalil, Wael R. *Complexity management: Managing Organizations in Complex Environments From Strategic Perspective*. North Charleston: Independent Publishing Platform, 2014.
 4. Lina Khatib and Lina Sinjab, "Syria's Transactional State: How the Conflict Changed the Syrian State's Exercise of Power," Chatham House, 10 October 2018, at: <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-10-10-syrias-transactional-state-khatib-sinjab.pdf>
 5. Lynch, Marc, and Amaney Jamal. "Introduction: Shifting Global Politics and the Middle East." *Pomeps Studies* (March 2019): 3-6.
 6. May Darwich, 'Creating the Enemy, Constructing The Threat: The Diffusion of Repression Against the Muslim Brotherhood in the Middle East,' *Democratization* 24, no. 7 (2017); Anna Gordon and Sarah Parkinson, 'How the Houthis Became "Shi'a",' *Middle East Report Online*, 27 January 2018, <http://www.merip.org/2018/01/how-the-houthis-became-shia/>
 7. Salloukh, Bassel F. "From State-Building to State-Fraying Permeability: NSAs in the Post-Popular Uprisings Arab World." *Pomeps Studies* 34 (March 2019): 72-75.
 8. Shadid, Wael Khalil. "A framework for managing organizations in complex environments." *Construction management and economics* 36, no. 4 (2018): 182-202.
 9. Soubrier, Emma. "Global and regional crises, empowered Gulf rivals, and the evolving paradigm of regional security." *Pomeos Studies* 34 (March 2019): 63-66.
 10. Shadid, Wael. *The Geostrategic Dimension of the Renaissance*. 2020. <https://waelshadid.academia.edu/research#books>.
 11. Waleed Hazbun, "Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle East," *Middle East and North Africa Regional Architecture (MENARA) Working Papers* No. 11, September 2018. https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

إشكالية حوكمة النظام الدولي في منع انتشار الأزمات

د. مصطفى بخوش*

الملخص

تناقش هذه الدراسة وجود عجز كبير في تعاطي مختلف مؤسسات النظام الدولي مع انتشار الأزمات الدولية وتعددتها ومعالجتها من زاوية الأعراض والنتائج، وعدم بحثها عن أسباب وجذور هذه المشكلات. واعتمدت الدراسة منهج التحليل الشبكي من خلال البحث في فكرة العولمة ذاتها والمنطق الذي تقوم عليه والذي سهل انفجار الأزمات وانتشارها، وبحثت في الارتباطات القائمة بين كثرة الأزمات وانتشارها في النظام الدولية من جهة وطبيعة حوكمة هذا النظام من جهة ثانية، والوقوف عند الديناميكيات التي تحكم هذه الارتباطات.

وخلصت الدراسة إلى أن هشاشة حوكمة النظام الدولي وضعفها الناتجة عن فوضوية النظام الدولي، وغياب سلطة دولية فوق الدول تضبط سلوك الدول وتنظمه، زاد انتشار الأزمات، والذي أدى بدوره إلى تعقيد إدارة العلاقات بين الفواعل الرئيسية في النظام الدولية وصعب فرص بناء قواعد ومعايير جديدة تنظم العلاقات بينها.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الحوكمة، الأزمات الدولية، انتشار الأزمات، أزمات النظام الدولي، الفوضى، انتقال القوة.

The Problem of Governance of the International System in Preventing the Spread of Crises

Dr. Mostafa Bekhouche

ABSTRACT

This study discusses the existence of a significant deficit in the various institutions of the international system dealing with the spread and multiplicity of international crises. To deal with them from the angle of symptoms and results and not look for the causes and roots of these problems. The study adopted the network analysis approach by examining the idea of globalization itself and the logic on which it is based, which facilitated the outbreak and spread of crises.

* أستاذ العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - الجزائر.

The study concluded that the fragility and weakness of the governance of the international system resulting from the chaos of the international system, and the absence of an international authority over states that control and regulate the behavior of states increased the spread of crises. Moreover, it led to the complexity of managing relations between the main actors in the international system and challenging opportunities to build new rules and standards that regulate relations between them.

Keywords: the international system, governance, international crises, spread of problems, crises of the global system, chaos, transition of power.

مقدمة

تصاعد الحديث بشكل لافت وغير مسبوق هذه الأيام عن عجز النظام الدولي ومؤسساته على اختلاف طبيعتها في التعاطي مع الأزمات المتنوعة التي يشهدها النظام الدولي (أزمة جائحة كوفيد 19، أزمة أوكرانيا، أزمة اللاجئين، أزمة الهجرة غير الشرعية، أزمة المناخ، الأزمة الاقتصادية وغيرها)؛ فالملاحظ على تعاطي مختلف مؤسسات النظام الدولي ودوله مع انتشار هذه الأزمات هو ضعف أدائها- على اختلاف إمكانياتها وتنوع طبيعتها- وعجزها في إدارتها وهو ما أدى إلى تصاعدها، لتكشف عن اختلالات هيكلية وقيمة مرتبطة بالفلسفة ذاتها التي تقوم عليها.

وهو ما سيطرح الكثير من المراجعات التي سترافقها بكل تأكيد تغييرات كثيرة، أقلها إعادة ترتيب أولويات عملها وأجنداتها، وقد أكدت جائحة كوفيد 19 وبعدها أزمة أوكرانيا حقيقة تعقد وتشابك المجتمع الدولي، ما يفض حالة التعايش العالمي، ولتحقيق ذلك نحتاج لكثير من الحكمة والتبصر لتطوير قواعد وآليات العيش المشترك في عالم مليء بالتناقضات، والتي لا يمكن ضبطها إلا بتطوير حوكمة للنظام الدولي تمتد لتشمل الدول والمؤسسات الدولية والشبكات عبر الوطنية والوكالات التي تعمل بتأثير وفعالية متفاوتة لتعزيز وتنظيم وإدارة الشؤون الدولية.

وتناقش هذه الدراسة وجود عجز كبير في تعاطي مختلف مؤسسات النظام الدولي مع انتشار الأزمات الدولية وتعددتها؛ فالملاحظ على تعامل هذه المؤسسات مع مختلف الأزمات الدولية أنه يتعاطى معها من زاوية واحدة فقط تتعامل مع الأعراض والنتائج، وفي مجال محدود، وهي بذلك لا تبحث عن الارتباطات السببية والحركيات التي تحكمها، وبالتالي تحمل بشكل كبير البحث عن

الأسباب والجذور، والتي يعتقد بأنها مرتبطة أساساً بطبيعة النظام الدولي الفوضوية، والحقيقة أن هذه النظرة تقوم على تحليل خطي يساهم في الحد من بعض آثار هذه الأزمات وليس كلها. لذلك تعمدت هذه الدراسة تجاوز هذا المنطق، واعتمدت على منهج يعتمد منطق التحليل الشبكي من خلال البحث في فكرة العولمة ذاتها والمنطق الذي تقوم عليه، والذي سهل انفجار الأزمات وانتشارها، وذلك عبر التساؤل بشأن التنظيم السياسي والاقتصادي الذي أسست له، وعبر مساءلة دور كل الفواعل، ورصد كل التدفقات، والتوقف عند التقاطعات والارتباطات بينها، وذلك بهدف بلورة رؤية تساهم في فهم سبب هذه الأزمات أولاً، ولماذا حدثت ثانياً؟ ولما بهذا الشكل والسرعة والكثافة ثالثاً؟ ولمصلحة من رابعاً؟

إن كل التساؤلات التي أثارها الدراسة أعلاه هدفها البحث في الارتباطات القائمة بين كثرة الأزمات وانتشارها في النظام الدولية من جهة، وطبيعة حوكمة هذا النظام من جهة ثانية، والوقوف عند الديناميكيات التي تحكم هذه الارتباطات، وعليه فإن التساؤل المركزي الذي ستحاول هذه الدراسة هو: ما هي علاقة اضطراب النظام الدولي وتعدد أزماته في العشرية الأخيرة بطبيعة حوكمته؟ وللإجابة على هذا التساؤل، قُسمت الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية: حُصص العنصر الأول لتحديد طبيعة العولمة كنظام محكوم بآليات السوق وقواعده، وعلاقتها بديناميكيات انتشار الأزمة، أما العنصر الثاني فتناول أزمة حوكمة النظام الدولي المرتبطة بطبيعته الفوضوية وغياب سلطة فوق الدول تضبط سلوكها، وحُصص العنصر الثالث لدراسة انعكاسات التنافس الأمريكي-الصيني على حوكمة النظام الدولي انطلاقاً من مقولات "نظرية انتقال القوة" و"فخ ثيوسيديتس".

أولاً: طبيعة العولمة وعلاقتها بديناميكيات انتشار الأزمات

بداية وبسبب طبيعة مشكلة الدراسة التي تبحث في العلاقة بين ظاهرتين مرتبطين بالنظام الدولي (الحوكمة، الأزمة)، فإن المناسب هو اعتماد تعريفٍ نَسَقِيٍّ للأزمة الدولية حتى يسهل رصد علاقة التأثير والتأثر بينهما، وقد جاءت تعريفات رواد مدرسة النسق متسقة مع المدلول اللغوي لكلمة "أزمة" في اللغة الإنجليزية والتي تعني نقطة تحوّل، فهي تعني وقتاً يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل، ووجوب اتخاذ قرار محدد، وتعرّف كورال بيل الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول **Turning Point** في طبيعة العلاقة بين أطراف ما؛ حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد

بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب¹.

بينما يرى أوراني ونج أن الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام الدولي²، وعليه فإن مفهوم الأزمة الدولية هنا يشير لـ "نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة"³.

وفي هذه الدراسة فثمة حاجة لتأمل عميق في الخطاب العملي الرأسمالي الذي تروجه المؤسسات الدولية، والذي كشفت جائحة كوفيد 19 وأزمة أوكرانيا عيوبه وازدواجية معاييرها، والذي هو بصدد ظاهرة تشكل وتمدد أزمات دولية مختلفة تتطلب توسيع الرؤية لها لتجاوز الوقوف عند الأعراض، وتبحث في الأسباب والخلفيات والسياقات؛ فالأزمات انتشرت وامتدت آثارها في دول وأنظمة مختلفة ومتنوعة، وتشترك كلها في ظاهرة التمييط المفروضة من قوى العولمة التي أسست شيئاً فشيئاً لخطاب يقوم على مقولات تحرير التجارة وتشجيع المنافسة كآليتين قادرتين على فرض توازن النظام بشكل ذاتي، وهو ما كشف عن اختلالات كبيرة أثبتت أن هاتين الآليتين غير قادرتين بمفردهما على إحداث توازن النظام، وضبط قوى السوق التي تحررت من قيود كل القيم الإنسانية لمصلحة منطق حسابي يقوم على تعظيم الأرباح والفوائد.

وبخصوص الديناميكيات التي تحكم انتشار الأزمات يلاحظ أنها ذات دفع ذاتي مرتبط بطبيعة العولمة ذاتها التي تحررت من كل الضوابط والقيود لمصلحة قوى السوق وآلياته، وهو ما يمكن أن

¹ خليل عرنوس سليمان. (11, 2011). الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي. سلسلة أوراق بحثية. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

² المرجع السابق.

³ حواش، جمال الدين محمد. (1998). إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية. المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث (صفحة البحث 38). القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس.

يشكل لحظة فارقة في تاريخ الإنسانية بإطلاق مسار تحول جديد في طريقة العيش المشترك، وعليه فإن الكشف عن الارتباطات السببية بين طبيعة العولمة المتحررة من أي ضوابط من جهة، وديناميكيات انتشار الأزمات من جهة ثانية، يؤكد على وجود خلل كبير في حوكمة النظام الدولي. وقد جاءت جائحة كوفيد وأعبقتها أزمة أوكرانيا لتزيدا من مخاوف اضطراب النظام الدولي، حيث فشلت الولايات المتحدة والصين في التعاون معاً لبناء استراتيجية مشتركة لمواجهةهما، وحتى آليات عمل منظمة الصحة العالمية أصيبت بالعطب ولم تستطع أن تضمن درجة مقبولة من التنسيق بينهما، بل وأكثر من ذلك انسحبت الولايات المتحدة منها، وأوقفت اشتراكها فيها وسحبت دعمها لها.

وقد أدى كل ذلك إلى تفاقم التناقضات بين البلدين، وتعطيل عمل المؤسسات الدولية المختصة (منظمة الصحة العالمية، مجلس الأمن الدولي، انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن التخفيف من آثار التغير المناخي وغيره)، مما حوّل استراتيجية التنافس الاستراتيجي بينهما إلى نبوءة ذاتية التحقق؛ حيث وبسبب غياب قواعد ومعايير متفق عليها وملزمة تحكم وتنظم العلاقات بين الدول، عاد موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة والصين بوصفها قوة صاعدة للنقاش، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها، اعتماداً على مقولة فخرثوسيديتس التي طرحها غراهام أليسون⁴ التي تؤكد على ثنائية "متلازمة القوة الصاعدة rising power syndrome ومتلازمة القوة الحاكمة ruling power syndrome" التي ينشأ عنها فخ ثيوسيديتس Thucydides Trap الذي قد يدفع نحو مواجهة بين القوتين، أو التركيز على صعود الصين السلمي وفقاً لمقولات تمدد القوة التي طرحها بول كينيدي⁵، والتي تقوم على فكرة "قانون التمدد الإمبراطوري الزائد عن الحد" ليشرح تراجع القوى العظمى؛ حيث تصبح مصالح القوة العظمى والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها كلها في وقت متزامن،

⁴ لمزيد من التفصيل بشأن مقولة "فخرثوسيديتس" انظر: غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي 2018).

⁵ لمزيد من التفصيل بشأن مقولة "تمدد القوة" انظر: بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى الكبرى. ترجمة: مالك البديري، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط3 2007).

لتبدأ في الانسحاب والتخلي عنها، تاركة فراغاً فيها، مقابل صعود قوى بديلة تتحين لحظة ملء الفراغ لتفرض منطقتها الجديد.

وفي ظل غياب قواعد ومعايير تحكم وتنظم هذا الانتقال والتحول في بيئة دولية تشكل مجالاً أزمياً واضحاً، حيث قواعد اللعبة فيه غير مفهومة جيداً، والمعلومات بشأنه غير كاملة على الدوام، تبقى القوة هي الوسيلة الوحيدة التي تحكمه وميزان القوة هو الضابط لها.

كما كشفت كذلك جائحة كوفيد 19 وأزمة أوكرانيا حقيقة أن أوروبا مجزأة ومنقسمة وممزقة أكثر من أي وقت مضى، وهي حقيقة لم تكن واضحة بشكل كافٍ خصوصاً في فترة الحرب الباردة وفي مرحلة الحرب على الإرهاب بسبب وجود تهديد مشترك للنظام الدولي الليبرالي، غير أنه وبسبب زوال هذا التهديد تجلت بشكل سافر؛ ففي قمة بروكسل التي استمرت خمسة أيام كاملة من أجل إقرار خطة الإنعاش الاقتصادي لإعادة الحياة إلى الاقتصاد الأوروبي المتضرر من جائحة فيروس كورونا المستجد، انقسمت دول الاتحاد بشأن هذه الخطة إلى فريقين: الأول تمثله الدول المقتصدّة أو البخيلة وتشمل الدنمارك والسويد وفنلندا والنمسا وهولندا وترافع من أجل تقديم قروض قابلة للرد بدلاً من إعطاء منح مجانية للاقتصادات المدينة التي تضررت بشدة من كورونا، ومعظمها من الدول المطلة على البحر المتوسط، وتريد فرض رقابة أكثر صرامة على كيفية إنفاق هذه الأموال، أما الثاني فتمثله فرنسا وألمانيا ويرافع من أجل تضامن أكبر بين دول الاتحاد⁶.

وأعدت أزمة أوكرانيا للواجهة النقاش بشأن بناء سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وكشفت عن انقسام أوروبي يعيق الاتحاد الأوروبي عن لعب دورٍ مؤثرٍ في الأزمة؛ حيث يرى روبنيك أن المعطيات الجارية تفرض على الاتحاد الأوروبي الخروج من عباءة "القوة الناعمة" التي تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية إلى أن يصبح "قوة صلبة" من الناحية الجيوسياسية، بيد أن هذا التحول يتطلب الوصول إلى إجماع أوروبي وتجاوز الخلافات بين بلدان الاتحاد، وأضاف روبنيك "لا يزال هناك تبايناً في رؤى دول الاتحاد الأوروبي حيال التهديدات التي يواجهها التكتل، فعلى سبيل المثال لا يساور إيطاليا نفس القلق الذي ينتاب بولندا حيال الوضع الأمني شرقاً، ويتفق في هذا

⁶ أ.ف.ب. (2020, 07 21). قمة بروكسل: أسرار العشاء الأخير! تاريخ الاسترداد 08 09, 2022, من إيلاف:

<https://elaph.com/Web/Economics/2020/07/1299113.html>

الرأي بريندان سيمز - مدير مركز الجغرافيا السياسية في جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة؛ ففي مقابلة مع قناة DW، قال "يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى التحول ليكون دولة واحدة برئيس واحد وبرلمان واحد حتى يصبح لاعباً جيوسياسياً قوياً، فعن طريق الوحدة تمكنت الولايات المتحدة التي كانت تتألف من خمسين ولاية في تشكيل دولة واحدة وتجميع قوتها"، بيد أن سيمز أقر بأن تحقيق بلدان الاتحاد الأوروبي هذه الوحدة الكاملة يعد أمراً غير مرجح حدوثه حالياً، مضيفاً: "للأسف مع استمرار هذا الوضع لن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على فعل ما يريد؛ إذ ستظل قوته مشتتة"⁷.

الأکید أن الكثير من المؤشرات اليوم تؤكد أننا بصدد أزمة جديدة في النظام الدولي؛ حيث برزت وبشكل مثير الاستجابة الدولية الفوضوية للأزمات بسبب غياب قواعد وآليات مشتركة ومتفق عليها للتعامل معها، والانكماش الاقتصادي الذي تزايد بسببها، وصعود السياسات القومية الشعبوية، وعودة أهمية حدود الدولة، وهي كلها مؤشرات تعكس أزمة النظام الدولي الذي ظهر أنه أقل تعاوناً وأكثر هشاشة، وكما يري فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama وهو يبحث في آثار جائحة كوفيد على النظام الدولي فإن "الأزمات الكبرى لها عواقب وخيمة، وعادة ما تكون غير متوقعة؛ فقد حفز الكساد الكبير الانعزالية والقومية والفاشية والحرب العالمية الثانية، لكنه أدى أيضاً إلى الاتفاق الجديد The New Deal، وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية، وفي النهاية إنهاء الاستعمار. وأنتجت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تدخلين أمريكيين فاشلين، وصعود إيران، وأشكالاً جديدة من التطرف الإسلامي، كما أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى زيادة شعبية الشعبوية المعادية للمؤسسات التي حلت محل القادة في جميع أنحاء العالم، وحسبه سوف يتتبع المؤرخون المستقبلون آثاراً كبيرة نسبياً لوباء فيروس كورونا الحالي، ويكمن التحدي في اكتشافها مسبقاً".

وستنتج تداعيات على النظام الدولي تكون فيها العواقب السياسية أكثر أهمية من باقي العواقب الأخرى كما يناقش فوكوياما؛ حيث يؤكد أنه يمكن استدعاء السكان إلى الأعمال البطولية للتضحية الجماعية لبعض الوقت، ولكن ليس إلى الأبد، وإذا ما استمر الوباء المقترن بالفقدان

⁷ ليزا لويس. (14, 10, 2022). أزمة أوكرانيا. نقطة ضعف أم فرصة جيوسياسية للاتحاد الأوروبي؟ تم الاسترداد من

الواسع للوظائف، والركود الطويل، وعبء الديون غير المسبوق سيؤدي حتماً إلى توترات تتحول إلى ردة فعل سياسية⁸.

ويشار هنا إلى أن اضطراب النظام الدولي الحالي ليس جديداً؛ إذ يعكس هذا الاضطراب حالة التحول⁹ الدورية التي يعيشها النظام الدولي، حيث تميل الأنظمة العالمية إلى التغيير تدريجياً في البداية، ثم يأخذ مساراً أكثر تسارعاً؛ ففي عام 1956، كشف تدخل فاشل في السويس عن تراجع في القوة البريطانية وشكل لحظة نهاية عهد المملكة المتحدة كقوة عالمية. واليوم فإن جائحة كوفيد 19 يمكن أن تمثل "لحظة سويس" أخرى¹⁰، وبدأت أزمة النظام الدولي الحالية تتكشف مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي، وبداية تشكل "ما اعتبره الكثيرون لحظة أحادية القطب الأمريكية، تفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة"¹¹، حيث وكما يرى خافيير سولانا Javier Solana فقد تركت نهاية الحرب الباردة العالم في وضع غير عادي تاريخياً، كانت الولايات المتحدة فيه القوة المهيمنة الوحيدة في العالم، وعلى هذا الأساس حددت سياسة الولايات المتحدة الخارجية الأجندة العالمية حول قضايا محددة كتصدير الديمقراطية والقيم الليبرالية¹²، وطبعاً يتم ذلك دائماً وفق ما يتواءم ومصالحها ورؤيتها للعالم، وهو ما يؤكد أن علاقات القوة هي المحدد لطبيعة التفاعلات الناشئة في النظام الدولي بعيداً عن أي قواعد أو ضوابط أو معايير دولية مشتركة.

⁸ Fukuyama, F. (2020, July/August). The Pandemic and Political Order. It Takes a State. Foreign Affairs. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-political-orde>

⁹ يشير التحول في النظام الدولي إلى نهاية لنظام دولي قائم وبداية لتبلور ملامح نظام جديد، حيث تحدث تحولات جذرية في مختلف عناصر النظام. لمزيد من التفصيل انظر: (سليمان، 2011، صفحة 05).

¹⁰ Campbell, K. M., & Doshi, R. (2020, 18 March). The Coronavirus Could Reshape Global Order. Foreign Affairs. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape-global-order>

¹¹ Cooley, A., & Nexon, D. H. (2020, July/August). How Hegemony Ends: The Unraveling of American Power. Foreign Affairs. Retrieved from [https://fam.ag/2CxyOWd\(2020/06/24\)](https://fam.ag/2CxyOWd(2020/06/24))

¹² Solana, J. (2021, Nov 22). Redefining Engagement with China. Project Syndicate. Retrieved from <https://shortest.link/1Qyl>.

إن الكثير من الشواهد اليوم تكشف أن العالم بصدد عملية انتقال الهيمنة، والتي سببت الكثير من الاضطراب في النظام الدولي؛ حيث يشير مثلاً كيفين رود Kevin Rudd إلى أن الحقيقة غير المريحة التي ترتبت عن جائحة كوفيد 19 هي أنه من المرجح أن تخرج كل من الصين والولايات المتحدة من هذه الأزمة منهكتان بشكل كبير؛ بحيث لا سلام صينياً Pax Sinica¹³ جديداً سيرز، ولا سلام أمريكياً Pax Americana متجدد سيستمر، وبدلاً من ذلك ستضعف كلتا القوتين في الداخل والخارج، وستكون النتيجة انجرافاً بطيئاً ولكن ثابتاً نحو الفوضى الدولية تشمل الأمن الدولي، وتمتد إلى التجارة الدولية، وإلى إدارة الوباء، مع عدم وجود أي طرف يوجه حركة المرور، وتتخذ أشكالاً مختلفة من القومية المتفشية مكان النظام والتعاون.

وبالتالي فإن الطبيعة الفوضوية للاستجابات الوطنية والعالمية للوباء تمثل تحديراً لما يمكن أن يأتي على نطاق أوسع¹⁴، وكما هو الحال مع نقاط انعطاف تاريخية أخرى، ستشكل ثلاثة عوامل مستقبل النظام العالمي: التغيرات في القوة العسكرية والاقتصادية النسبية للقوى العظمى، وكيفية النظر إلى هذه التغيرات في جميع أنحاء العالم، والاستراتيجيات التي تنشرها القوى العظمى. وبناءً على هذه العوامل الثلاثة، لدى الصين والولايات المتحدة سبب حقيقي للقلق بشأن تأثيرهما العالمي في عالم ما بعد الوباء¹⁵.

ويذهب كيفين رود بأن النظام الدولي الليبرالي يشهد تفتتاً غير مسبوق، كانت القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي استند إليها النظام، غير أن الصين استطاعت أن تتحداها أولاً إقليمياً، ومؤخراً على الصعيد العالمي.

وجاءت إدارة ترامب لتضيف مشاكل إلى النظام الدولي من خلال إضعاف هيكل التحالف الأمريكي (الذي كان في المنطق الاستراتيجي التقليدي محورياً في الحفاظ على توازن القوى ضد

¹³ السلام الصيني هو مصطلح تاريخي يشير إلى فترات السلام في شرق آسيا بقيادة الصين. وعند تجميع الفترات المتعددة للسلام الصيني معاً تبلغ مدتها ما يقرب من ألفي عام.

¹⁴ Rudd, K. (2020, May 6). The Coming Post-COVID Anarchy. The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order. Foreign Affairs.

¹⁵ Rudd, K. (2021, March/April). Short of War. How to Keep U.S.-Chinese Confrontation from Ending in Calamity. Foreign Affairs. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-05/kevin-rudd-usa-chinese-confrontation-short-of-war>

بكين) ونزع الشرعية عن المؤسسات المتعددة الأطراف بشكل منهجي (خلق فراغ سياسي ودبلوماسي يؤهل الصين لملئه)، وكانت النتيجة عالماً مختل الوظائف وعشوائياً بشكل متزايد¹⁶. وهو التحالف الذي يمكن أن يلعب دوراً محمداً في استيعاب الصين واحتوائها، فوفقاً لميرشايمر إذا تواصل نمو الصين الاقتصادي "سينضم معظم جيران الصين- بما في ذلك الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا وفيتنام- إلى الولايات المتحدة لاحتواء قوة الصين"¹⁷. غير أن هناك من يخالف ميرشايمر ويؤكد على أن "احتواء الصين يشبه محاولة إعادة الجني إلى الزجاجاة"¹⁸. وعليه وفي لحظات التحول والانعطاف التي تتضمنها مرحلة اضطراب النظام الدولي تغيب قواعد حوكمة النظام الدولي والتي هي أصلاً هشّة، لتحضر القوة وعلاقتها كمحدد رئيس لمخرجات هذه المرحلة، ولتشكل بذلك ديناميكية ذاتية للاضطراب محكومة بثنائية "هشاشة حوكمة النظام الدولي/ انتشار الأزمات".

أما الباحث راندال شويلر فيرى أن العالم، وعلى نحو متزايد، لم يعد مُشكلاً من قوة عظمى واحدة أو حتى مجموعة من القوى العظمى، والتي تدير السياسة الدولية غالباً بالتوافق أو الصراع أو التوازن النسبي، وبدلاً من ذلك ستكون في النظام الدولي مجموعة متنوعة ومتباينة من القوى التي تتنافس لتحقيق أهدافها، وتحوّلت السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين من نظام يركز على مبادئ ثابتة نسبياً، يمكن التنبؤ بها إلى نظام مجهول وغير مستقر وعرضة للأخطاء والمخاطر ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بأي انتظام سلوكي، فقد انتقلنا من الجغرافيا السياسية إلى عصر الإنترنت¹⁹ السياسية بالمعنى العلمي حسبه. والعالم سيصبح بلا قيادة والصراعات والتهديدات ستكون "باردة" أكثر من

¹⁶ (Rudd, The Coming Post-COVID Anarchy. The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order, 2020

¹⁷ Mearsheimer, J. J. (2006, April). China's Unpeaceful Rise C. urrent History (2006), p. 160.

¹⁸ Nanto , D., & Chanlett-Avery, E. (2006). The Rise of China and Its Effects on Taiwan, Japan, and South Korea: U.S. Policy Choices. Washington: Library of Congress.

¹⁹ الإنترنت هي مصطلح علمي هام ومفهوم أساسي في الكيمياء الفيزيائية، بالإضافة لتخصصه في مجالاتٍ أخرى. وهو جزء من الديناميكا الحرارية، وهذا المفهوم هو مقياس مباشر لخاصية اضطراب النظام أو حالة عدم الانتظام والفوضى، فكلما زادت الإنتروبيا زادت الفوضى وكلما قلت الإنتروبيا قلت الفوضى. لمزيد من التفصيل انظر: entropy ، من

كونها "ساخنة"، والمخاطر لن تأتي بسبب الحروب بين القوى العظمى وإنما بسبب الخلافات حول القضايا الجيوسياسية المتصاعدة، حول العملات النقدية والتجارة العالمية والبيئة وغيرها. وحسبه تتميز العلاقات الدولية بين الفاعلين السياسيين أيضاً بالاضطراب والفوضى، لا سيما في عصر المعلومات والثورة الرقمية التي أتاحت للجميع بدءاً من المواطنين العاديين إلى المشاهير وقادة الرأي مروراً بالمنظمات والشبكات الإرهابية الإجرامية العابرة للحدود الوهمية والحركات الدينية والإيديولوجية بأن تمارس سلطتها، وهو طور جديد لم يدرس بما فيه الكفاية، إذ تمتلك إحدى هذه الفئات أو بعضها القدرة على تعطيل وإيقاف سير الأحداث قبل حدوثها بينما لا تستطيع تنفيذ أجندتها الخاصة²⁰.

إذن، يُمكن تفسير حالة الاضطراب العالمي أساساً بالتغير في موازين القوة العالمية وانتقال مصادر الإنتاج والتجارة والثروة من الغرب إلى الشرق، والصعود التاريخي للصين الذي جعلها تحتل المرتبة الثانية على قمة الاقتصاد العالمي بعد أمريكا وتنافسها على موقع الصدارة. وأمام غياب قواعد ملزمة تنظم العلاقات بين الدول بسبب فوضوية النظام الدولي، تلجأ الدول للاعتماد على نفسها لحماية مصالحها والدفاع عنها، وفي ظل تناقض المصالح وتضاربها تنشأ الأزمات وتنتشر، وهو ما يكشف حقيقة هشاشة حوكمة النظام الدولي وضعفها في ضبط سلوكية الدول خاصة في مراحل الاضطراب والتحول.

ثانياً: أزمة حوكمة النظام الدولي

يمكن النظر إلى مصطلح "الحوكمة العالمية" في العلاقات الدولية على أنه تحول مزدوج في المنظور الراسخ، من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية، ومن السياسة الموجهة للحكومة إلى الحكم كأسلوب واسع لإدارة المشكلات. علاوة على ذلك تطرح الحوكمة العالمية أولاً عدم وجود سيادة (عالمية) ذات هيكل هيمنة واضح يمكن تحديده، وثانياً الترابط بين الإكراه والتعاون في العلاقات الدولية، وثالثاً التحول المستمر للهيكل والعمليات.

ومع ذلك فإن مفهوم الحوكمة يركز على الهياكل أكثر من التركيز على الجهات الفاعلة، ثم هناك انتقادات على التركيز المؤسسي القوي، وعدم الاعتراف بالظروف الاجتماعية والاقتصادية،

²⁰ Schweller, R. L. (2014, June 16). The Age of Entropy: Why the New World Order Won't Be Orderly. Foreign Affairs. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2014-06-16/age-entropy>

والأساس الأخلاقي الغائب للحوكمة العالمية²¹، ويشمل مصطلح "الحوكمة العالمية" حسب التعريف الذي تضمنه تقرير مجلس المخبرات القومي الأمريكي ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، جميع المؤسسات والأنظمة والعمليات والشراكات والشبكات التي تساهم في العمل الجماعي وحل المشكلات على المستوى الدولي، ويشمل هذا التعريف الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في السياقات عبر الوطنية، ويمكن حسب هذا التقرير اعتبار التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً من عناصر الحوكمة العالمية بقدر ما يساهم في الجهود الأوسع، وتختلف الحوكمة عن الحكومة من حيث ما تعنيه من امتيازات سيادية وسلطة هرمية؛ فالحوكمة العالمية لا تساوي الحكومة العالمية²².

وتتطلب الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين حافزاً لتوحيد العالم خارج الحدود، وإنشاء مؤسسات عالمية يمكنها مكافحة التقويض الذي تفرضه فكرة العولمة، وإن حل هذا اللغز يعد بمثابة تمديد وإضفاء للشرعية على الحوكمة العالمية، وإن الحوكمة العالمية هي في الأساس إطار عمل يقترح علاقة عالمية وملعباً مترابطاً يدمج جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية لتدور القضايا ذات الوعي الجماعي، وذلك وفقاً لدعوات الليبراليين، ويُنظر إلى مفهوم الحوكمة العالمية من نطاق ضيق على أنها حركة تهدف إلى معالجة القضايا الراهنة، بينما هي في الأساس أكبر من ذلك بكثير. فقد أشار ويتمان، إلى أنها تعتبر أداة لمساعدة الدول المستقلة على الحصول على المساعدة في مواجهة القضايا الدولية الناشئة، وتحقيق الوحدة لخلق السلام العالمي والوثام المنشود، وينبع هذا من انعدام كفاءة المؤسسات العالمية وفشلها، فعلى سبيل المثال، كان بوسع الأمم المتحدة، من خلال إرسال الإعانات الإنسانية إلى رواندا في سنة 1994 أثناء الإبادة الجماعية في إطار مساندة جيش التوتسي، ردع المجزرة التي حدثت على مستوى القاعدة الشعبية²³.

²¹ Kacowicz, A. (2012, 01). Global Governance, International Order, and World Order. The Oxford Handbook of Governance. doi:10.1093/oxfordhb/9780199560530.013.0048

²² (The National Intelligence Council, The EU Institute of Security Studies, September 2010, p. 13)

²³ فارشا فينكاتا رامان. (26 03, 2020). فيم تتمثل فكرة الحوكمة العالمية وما هي تحدياتها؟ (موردن ديبلوماسي،

المحرر) نون بوست. تم الاسترداد من <https://www.noonpost.com/content/36461>

ويعرف روزنو الحوكمة بأنها نظام حكم لا يعمل إلا إذا قبلته الأغلبية أو على الأقل أقوى من يؤثر فيه؛ لذلك يطرح مفهوم "الحوكمة بدون حكومة Governance without Government". والذي يفضي بشكل خاص إلى دراسة السياسة العالمية من حيث أن السلطة المركزية غائبة بشكل واضح عن هذا المجال، على الرغم من أنه من الواضح بنفس القدر أن القليل من النظام ومن الترتيبات الروتينية موجود بشكل طبيعي في إدارة الشؤون العالمية، وبالنظر إلى وجود نظام يفتقر إلى سلطة مركزية تتمتع بالقدرة على إنفاذ القرارات على نطاق عالمي، يترتب على ذلك أن مهمة التحقيق الرئيسية هي دراسة مدى أداء المهام المرتبطة عادة بالحوكمة في السياسة العالمية دون مؤسسات الحكم²⁴، وهو ما يطرح الكثير من الصعوبات أمام التأسيس لحكومة مستقلة عن إرادة ورؤية ومصالح القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي.

ومع تزايد الاضطراب في النظام الدولي والذي برز في الصراع بين قوى صاعدة تعديلية ودول متراجعة محافظة تحاول الحفاظ على هيمنتها، اتسعت الفجوة بين زيادة الفوضى وضعف هياكل الحكم، وهو ما يُبرز الحاجة لتطوير حوكمة عالمية توائم التوزيع الجديد للسلطة مع القواعد والمؤسسات الجديدة بشكل يضمن السلام والاستقرار الدوليين.

والأكيد اليوم أن الحوكمة العالمية باعتبارها الإدارة الجماعية للمشاكل المشتركة على المستوى الدولي، تمر بمنعطف حاسم. فعلى الرغم من أن مؤسساتها قد حققت العديد من النجاحات منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن العدد المتزايد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال الدولي وتعقيدها، يفوق قدرة المنظمات الدولية والحكومات الوطنية على التعامل معها، ومع ظهور العولمة وتطورها السريع، ازدادت المخاطر التي يتعرض لها النظام الدولي لدرجة أن التهديدات المحلية السابقة لم تعد قابلة للاحتواء محلياً ولكنها الآن تشكل خطراً محتملاً على الأمن والاستقرار العالميين؛ حيث أصبحت التهديدات مثل النزاعات العرقية والأمراض المعدية والإرهاب بالإضافة إلى تغير المناخ وأمن

²⁴ Rosenau, J. N. (2009). GOVERNANCE, ORDER, AND CHANGE IN WORLD POLITICS. In E.-O. C. JAMES N. ROSENAU, GOVERNANCE WITHOUT GOVERNMENT: ORDER AND CHANGE IN WORLD POLITICS. Cambridge University Press.

doi:https://doi.org/10.1017/CBO9780511521775

الطاقة وندرة الغذاء والمياه وتدفقات الهجرة الدولية والتقنيات الجديدة تشكل خطراً حقيقياً على الأمن والسلم الدوليين²⁵.

ويربط العديد من الخبراء بين تصاعد القومية وكرهية الأجانب في روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وجعل المواقف الوطنية في المنتديات المتعددة الأطراف أقل استيعاباً لمتطلبات الحوكمة العالمية من جهة ثانية، وقد يؤدي هذا إلى إطلاق شرارة دائرة الحوكمة العالمية غير الفعالة، والتصورات المتباينة، والمناقشات العامة الوطنية الغاضبة التي تغذي بعضها البعض. كما يجادل بعض الباحثين بأن "النهج الغربي للحوكمة العالمية، والذي يضع الولايات المتحدة والغرب كمركز وكصانع للقوانين والقواعد يقلل من استعداد الآخرين للتعاون"²⁶.

وبالدراسة يتبين أن الحوكمة العالمية تواجه معضلة معقدة مرتبطة بطبيعة الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الوستفالي؛ فالمطلوب منها أن تحقق توازناً دقيقاً للغاية بين احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شأها الداخلي - مبدأ أساسي للنظام الوستفالي - وخلق سلطة فوق وطنية تملك صلاحيات تتجاوز سيادة الدول وتتيح لها ممارسة عمليات الضبط على المستوى الدولي بشكل مستقل عن إرادات الدول، وهو ما أنتج في العقود الأخيرة اتجاهات نحو تآكل مفهوم سيادة الدولة، والذي على الرغم من أنه ما يزال حجر الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية، فإن فكرة السيادة المحدودة اليوم هي السائدة، وذلك لاعتبارات سياسية (مبدأ المشروطة والمساعدة الديمقراطية لنشر قيم اقتصاد السوق والديمقراطية) وأمنية (مبدأ التدخل الإنساني لمواجهة ظاهرة الإبادة الجماعية المتكررة وعمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام الأمامية)، وأخرى اقتصادية (منطق التكامل والاندماج الذي فرض على دول الاتحاد الأوربي مثلاً تبني مبدأ التبعية Subsidiarity Principle).

والملاحظ أن سرعة ونطاق ومستوى الابتكار التكنولوجي ساعدت في إنتاج فجوة العرض والطلب في الحوكمة، ووجدت الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى نفسها تحت ضغط كبير

²⁵ The National Intelligence Council, The EU Institute of Security Studies. (September 2010). Global Governance 2025: at a Critical Juncture. Washington: The National Intelligence Council.

²⁶ (The National Intelligence Council, The EU Institute of Security Studies, September 2010, pp. 10-11)

للتكيف ولابتكار أساليب جديدة للعمل، لكنها فشلت في مواكبة هذه المطالب، وهو ما كشف عجز الدولة القومية الحديثة التي تعتبر أهم ركائز النظام الدولي في التكيف، كما أدى تآكل نوعية التعاون الدولي إلى مزيد من الفوضى والاضطراب في النظام الدولي، وهذا يعكس التغييرات في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية تجاه التعددية، ولا سيما من قبل القوى المنظمة والمهيمنة.

ففي الوقت الذي لعبت الولايات المتحدة حتى عام 2000 دوراً بنّاءً في تعزيز ثم تعميق وتوسيع نطاق النظام الدولي الليبرالي، فإن سياسات إدارة بوش بين عامي 2001 و2005، ولا سيما خلال ردها على الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر كان لها تأثير مزعزع للاستقرار من خلال الإضرار الجسيم بشرعية واشنطن كمركز للنظام الدولي، ورغم الجهود التي بذلها بوش خلال فترة ولايته الثانية (2005-2009)، وخليفته باراك أوباما (2009-2017)، لإصلاح الضرر واستقرار الدور المهيمن للولايات المتحدة، غير أنها لم تكن ناجحة إلى حد كبير، والأمر الذي زاد الوضع تفاقماً هو عدم قدرة باقي القوى الدولية المؤثرة على التدخل لتصحيح هذه الاختلالات، فلا الاتحاد الأوروبي ولا الصين تحركاً باتجاه إعادة التوازن للنظام²⁷.

وأعتقد أن عدم قدرة باقي القوى على التدخل مبرر ومفهوم في ظل طبيعة النظام الدولي ذاته، والتي هي محل احتجاج من قبلهم خصوصاً من القوى الصاعدة؛ حيث يناقش Jones Bruce بأن المشاكل التي تواجه مؤسسات النظام الدولي لها بعدان يجب معالجتهما، أحدهما موضوعي حيث أن تهديدات اليوم للسلم والأمن الدوليين عابرة للحدود، وبالتالي تتطلب تعاوناً أكبر بين الدول وترتيبات جديدة تشمل القطاع الخاص، والثاني سياسي حيث ما تزال هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى تعكس توزيع القوة الذي كان موجوداً بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أصاب بعض الدول الأعضاء الرئيسية في الأمم المتحدة بالإحباط بسبب تصور عدم قدرتها على التأثير على قراراتها²⁸.

²⁷ Hanns W Maull. (April–May, 2019). The Once and Future Liberal Order. Survival. Global Politics and Strategy: <https://www.iiss.org/publications/survival/2019/survival-global-politics-and-strategy-aprilmay-2019/612-02-maull>

²⁸ Bruce, J., & Others. (2009). Power & Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threats. Washington: Brookings Institution Press.

وقد جادل قبله نيبور بأن "النظام المستقر غير ممكن بدون إدخال أدوات العدالة في الاتفاقيات التي من شأنها توفير النظام"، لأن "النظام غير العادل يدعو بسرعة إلى الاستياء والتمرد اللذين يؤديان إلى التراجع عنه"، ولهذا السبب "مجرد توازن بين "القوى العظمى" لن يكفي للحفاظ على السلام"²⁹.

بينما جادل ايكينبري بأن أزمة النظام تتجاوز الخلافات الناتجة عن السياسة الخارجية الأمريكية الأخيرة أو حتى الأزمة الاقتصادية المستمرة، فهي أزمة سلطة داخل التنظيم المهيمن القديم للنظام الليبرالي، وليست أزمة في مبادئ عميقة للنظام نفسه. إنها أزمة حكم. فبالنسبة له تنبع هذه الأزمة من حقيقة أن الأسس الأساسية للنظام القديم قد تغيرت، وتشمل التغييرات التحولات في السلطة، ومعايير السيادة المتنازع عليها، والتهديدات المتعلقة بالجهات الفاعلة غير الحكومية، ونطاق الدول المشاركة، وأصبحت القيادة الأمريكية المهيمنة للنظام الدولي الليبرالي مقبولة للدول الأخرى خلال عقود ما بعد الحرب؛ لأنها قدمت الأمن و"خدمات النظام" الأخرى لمجموعة واسعة من الدول. هذه السلطة الآن أقل أماناً، وهذا لا يعني النهاية الحتمية للنظام الليبرالي، ولكنه يثير تحدياً أساسياً له: وهو إنشاء سلطة شرعية للعمل الدولي المتضافر نيابة عن المجتمع العالمي، والقيام بذلك في وقت تتآكل فيه علاقات السلطة القديمة.

ويؤكد ايكينبري أن النظام الدولي كان ضحية نجاحه، لقد نجح في هزيمة التهديد السوفييتي، ونجح في إنشاء نظام مفتوح وقوي نسبياً للتجارة والاستثمار، لكن وبالمقابل قلل زوال الاتحاد السوفييتي من أهمية الضمانات العسكرية الأمريكية في أوروبا الغربية وشرق آسيا، وأدى النمو الاقتصادي في دول مثل الصين والهند إلى إنشاء مراكز جديدة للقوة العالمية، وأدت هذه التطورات وغيرها إلى أسئلة عميقة حول طبيعة النظام الدولي المتمركز حول أمريكا، ولم يؤد ذلك إلى رفض النظام الليبرالي في حد ذاته، ولكن برزت الدعوة إلى إعادة التفاوض بشأن السلطة بين الولايات المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. باختصار يرى ايكينبري أننا بحاجة إلى صفقة جديدة، وليس إلى نظام جديد³⁰.

²⁹ Miller, P. (2016). American power and liberal order: a conservative internationalist grand strategy. Washington: Georgetown University Press.

³⁰ Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton University Press, 2011, pp. 6-7(

ويؤكد إيكينبري على أن النظام الليبرالي المهيمن بنى في السبعينيات وما بعدها على وجه الخصوص آليات لقيادة الحوكمة المشتركة والفرص للدول التي تخضع للتحرير الاقتصادي والسياسي للانضمام والاندماج ضمن معايير الآخذة في الاتساع؛ حيث كان النظام الليبرالي بعد الحرب ناجحاً بشكل ملحوظ، وعدد الدول التي أرادت الانضمام إليه أكثر من المطلوب، ومن المهم أن نلاحظ أن الأسس المتعددة الأطراف لهذا النظام وفرت منصة لجهود أوسع لبناء التعاون عبر المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية والمشاعات العالمية.

أخيراً، تم بناء نظام ما بعد الحرب بقيادة الولايات المتحدة على التناقضات التي ظلت قائمة في الغالب خلال الحرب الباردة، وكان أحد التوترات بين عالمية مثلها العليا من جهة وأيديولوجيتها وخصوصية قاعدتها السياسية الغربية من جهة أخرى، وتحدث فرانكلين روزفلت والأجيال اللاحقة عن الحقوق والحماية العالمية، لكن النظام الليبرالي نفسه تم بناؤه كاتفاق تجاري وأمني بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، كان هناك أيضاً توتر بين منطقتها الهرمي-الذي اعتبره المراقبون إما هيمنة ليبرالية أو إمبراطورية غير رسمية- ومبادئ الانفتاح والتعددية والمعاملة بالمثل، ولم تقبل الولايات المتحدة سوى الحد الأدنى من القيود على استخدامها للسلطة، لقد سعت إلى تقييد الدول الأخرى بقواعد ومؤسسات متفق عليها وتركت نفسها بمعزل قدر الإمكان عن مثل هذه القيود، وكان لدى الولايات المتحدة حوافز للعمل وفقاً لقواعد ومعايير مشتركة إلى الحد الذي وفرت فيه غطاءً شرعياً لقوتها وشجعت الدول الأضعف على التعاون مع الهيمنة الأمريكية بدلاً من مقاومتها.

عكست هذه التوترات تناقضاً جوهرياً أكثر بين العمل كنادي أو مجتمع للديمقراطيات من جهة وكمنصة لتنظيم العالم الأوسع من جهة أخرى، وهي قضية ستظهر بشكل كامل بعد نهاية الحرب الباردة³¹، لتبرز بذلك لحظة تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة، وفرض شروطها وقيمها ضمن ما سماه الرئيس جورج بوش الأب "النظام الدولي الجديد" الذي قام على ثلاثية "حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية"، ووصلت لحد رفع شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

³¹ (Ikenberry, A World Safe for Democracy. Liberal Internationalism and the Crises of Global Order, 2020, pp. 180-182)

ويرى ستيفن وارد Steven Ward أن هناك ثلاث خصائص رئيسية للنظام الدولي الليبرالي هي³²:

- أنه يهدف إلى الحفاظ على العلاقات المفتوحة والقائمة على القواعد بين الدول بعيداً عن تعظيم فوائد التفاعل الاقتصادي، وتقليل مخاطر الصراع الرئيسي، وتقليل المخاوف بشأن المغامرة الأمريكية.

- أنه على الأقل في حقبة ما بعد الحرب الباردة يزعم أنه عالمي؛ فالنظام الدولي الليبرالي غير محدد جغرافياً، على الرغم من اختلاف مدى فعاليته جغرافياً.

- أنه يتم تأمينه من قبل القيادة الأمريكية، وتوفر الولايات المتحدة عدداً من المنافع العامة في المجالين الاقتصادي والأمني والتي تستفيد الدول الأخرى من استهلاكها، وعلى سبيل المثال يوفر الدولار الأمريكي عملة احتياطية عالمية، والقوة العسكرية الأمريكية تسهل التدفق الحر للموارد والتجارة.

ويجادل جون ميرشايمر بأن إنشاء نظام دولي ليبرالي بعد نهاية الحرب الباردة اشتمل على ثلاثة أهداف رئيسية هي³³: أولاً، كان من الضروري توسيع العضوية في المؤسسات التي تشكل النظام الغربي، وكذلك إنشاء مؤسسات جديدة عند الضرورة، وبعبارة أخرى من الضروري إنشاء شبكة من المؤسسات الدولية ذات العضوية العالمية. ثانياً، كان من الضروري دمج البلدان في جميع أنحاء العالم في النظام الاقتصادي المفتوح الذي بنته الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال الحرب الباردة، وجعل هذا النظام بالفعل أكثر انفتاحاً. وهذا الهدف بالطبع يتوافق مع الهدف الأول، حيث أن العديد من المؤسسات الدولية تتعامل مع الشؤون الاقتصادية، ثالثاً، كان من الأهمية بمكان تعزيز الديمقراطية الليبرالية بقوة في جميع أنحاء العالم، وهي مهمة كان مهملة كثيراً عندما كانت الولايات المتحدة تتنافس على السلطة مع الاتحاد السوفييتي، وحسب ميرشايمر فإن هذه المهام الثلاث ترتبط

³² Ward, S. (2017). Status and the Challenge of Rising Powers. Cambridge: Cambridge University Press.

³³ Mearsheimer, J. (2018, September 11). The Rise & Fall of the Liberal International Order. Paper Prepared for Presentation at Notre Dame International Security Center.

ارتباطاً مباشراً بالنظريات الليبرالية الأساسية للسلام: المؤسساتية الليبرالية، ونظرية الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ونظرية السلام الديمقراطي، وهكذا في أذهان مهندسي هذا النظام، كان بناء نظام دولي ليبرالي قوي ومستدام مرادفاً لخلق عالم يسوده السلام، وقد أعطى هذا الاعتقاد الراسخ الولايات المتحدة وحلفائها حافزاً قوياً لإنشاء هذا النظام الجديد، وكان دمج الصين وروسيا فيه مهماً بشكل خاص لنجاحه، لأنهما كانتا أقوى دولتين في النظام إلى جانب الولايات المتحدة، وكان الهدف هو ضمهما إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات، ودمجهما بالكامل في الاقتصاد الدولي المفتوح، والمساعدة في تحويلهما إلى ديمقراطيات ليبرالية³⁴، حتى أن البعض يزعم أن القوى والديناميكيات الاجتماعية التي يجلبها اقتصاد السوق ستجبر في النهاية الشيوعية السياسية على الانهيار، وهم يجادلون بأنه مع الملكية الخاصة والثروة وأصحاب المصلحة الاقتصاديين ومجموعات المصالح والطبقة المتوسطة التي تزداد وعياً وتعلماً فإن عدداً كبيراً من السكان الصينيين سيريدون أن يكون لهم رأي في صنع القرار الذي يتمتع به القادة الشيوعيون حصرياً، وستشكل مثل هذه الطبقة الوسطى تجمعاً يتم من خلاله صياغة المطالب الاجتماعية لقيادة الحزب الشيوعي، مما يؤدي في النهاية إلى تحدي تلك القيادة³⁵.

وهو ذات المنطق الذي يتبناه إيكينبري حيث شجع صانعي السياسة الأمريكيين على دمج الصين التي اعتبرها "قوة عالمية هائلة صاعدة" في النظام الدولي الحالي لتجنب حرب القوى الكبرى والحفاظ على القيادة الأمريكية لهذا النظام، وبما أن واشنطن "لا تستطيع إحباط صعود الصين" حذر إيكينبري من إقامة الكثير من الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف، لأن هذا لن يؤدي فقط إلى تفتيت النظام العالمي المفيد حالياً للولايات المتحدة وللصين كذلك، ولكنه سيشجع بكين على أن تحذو حذوها³⁶.

ويتقاسم كريستوفر لاين نفس المنطق ويؤكد على ضرورة أن تكون الصين مندمجة بشكل أفضل في هياكل الحوكمة العالمية، لكنه رأى أن أوروبا والولايات المتحدة غير راغبتين في التخلي

³⁴ المرجع السابق

³⁵ Kachiga, J. (2021). *The Rise of China and International Relations Theory*. New York: Peter Lang.

³⁶ (Ikenberry, *The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?*, 2008, p. 26)

عن بعض المزايا المؤسسية التي ما تزالان تتمتعان بها، وهو ما جعله قلقاً بشأن سلامة "الانغلاق" الغربي المتأصل في الهياكل الحالية³⁷.

الأکید اليوم أن أساسيات النظام العالمي آخذة في التآكل، وبعض أسسه الأيديولوجية تتعرض للتحدي بطريقة مقلقة للغاية؛ فالنظام العالمي الليبرالي، الذي حقق نجاحاً مذهلاً والذي أدى اتساعه وتعميقه إلى ربع قرن ذهبي بحسب أنصاره، بُني على علاقات أمنية قوية والتزام باقتصاد عالمي مفتوح، والآن تتعرض هذه العلاقات الأمنية لضغوط مع نمو المشاعر الانعزالية في البلدان الرئيسية، وأصبحت القوى التعديلية أكثر حزمًا³⁸، وقد جادل الكثيرون مثلما فعل نوح فيلدمان Noah Feldman مؤخراً أن "الصراع الجيواستراتيجي أمر لا مفر منه، لكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن أن يساعد في إدارة هذا الصراع ويمنعه من الخروج عن نطاق السيطرة، والمؤسسات الدولية التي تم الاستهزاء بها والتقليل من شأنها هي جزء من الآلية"³⁹، لكن وكما يحتاج لوندستاد قد يبدو الاعتماد المالي والاقتصادي المتبادل حجة قوية للغاية في الواقع ضد اندلاع الحرب.

لكن المشكلة أن هذه الحجة قد تم طرحها عدة مرات من قبل، ويبدو أنه قد ثبت خطأها مراراً وتكراراً؛ ففي عام 1910 نشر نورمان أنجيل Norman Angell كتابه الشهير "الوهم الكبير The Great Illusion"، وفيه أكد أن الوهم الذي ساد هو أن الأمم تنصر بالمواجهة المسلحة أو الحرب أو الغزو، في حين العكس هو الصحيح؛ حيث أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني أن الحرب ستكون ضارة اقتصادياً لجميع البلدان المعنية؛ حيث يتم كسر أنماط التجارة والاستثمار العادية ويعاني الجميع، وحتى على المدى الطويل لن يكون الغزو مجدياً لأن المقاومة المستمرة للاحتلال ستضعف الحافز المحلي للإنتاج وبالتالي تجعل المنطقة المحتلة عديمة القيمة، وأنجيل

³⁷ Layne, C. (2009). The Waning of US Hegemony – Myth or Reality? A Review Essay. *International Security*, 34.(01)

³⁸ Lehti, M. (2020). Henna-Riikka Pennanen, Jukka Jouhki (Ed). *Contestations of Liberal Order: The West in Crisis?* Palgrave Macmillan.

³⁹ Wang, J. (2022). China in the International Order: A Contributor or a Challenger? In: Chengxin Pan and Emilian Kavalski (ed). *China's Rise and Rethinking International Relations Theory*. Bristol University Press.

بذلك لم يؤكد أن الحرب كانت مستحيلة، لكنها كانت بلا جدوى، ومع ذلك بعد بضع سنوات اندلعت الحرب العالمية الأولى بين شركاء اقتصاديين مقربين جداً بالفعل، فلطالما كانت بريطانيا العظمى الشريك التجاري الأكثر أهمية لألمانيا، ففي عام 1910، كانت ألمانيا ثاني أهم شريك لبريطانيا بعد الولايات المتحدة، كما كانت التجارة بينهما مكتملة لبعضهما البعض إلى حد ما على الأقل في البداية، وكانت المشكلة أن الاقتصادين البريطاني والألماني أصبحا أكثر تجانساً ليتم استبدال الترابط بالمنافسة التجارية، وهكذا صرح الإمبراطور ويليام الثاني أنه "بعد الاعتراف بتفوق الصناعة الألمانية، ستسعى إنجلترا قريباً لتدميرها، وستنجح بلا شك إذا لم نمنع هذه الكارثة بقوة وبسرعة من خلال تعزيز بحري قوي"، وهكذا سرعان ما تلاشى التنافس الاقتصادي والعسكري معاً⁴⁰، لذلك يجب الاعتراف بأن "الترابط الاقتصادي يعزز المصالح المشتركة، لكنه يخلق أيضاً نقاط ضعف مشتركة"، وهو ما جادل به تشارلز كوبتشان Charles Kupchan حيث أشار إلى أن "مسألة ما إذا كان الاعتماد المتبادل يولد الثقة أو يغرس الاستياء يعتمد كلياً على السياق السياسي الذي يحدث فيه التكامل الاقتصادي"؛ إذ قد تؤدي العولمة إلى رد فعل عنيف و"تنتج أنظمة شعبية ودولة تعمل على وقود القومية الاقتصادية والتنافس الاستراتيجي"⁴¹، ليثبت بذلك أن مقولات الليبرالية التي تؤكد على قدرة التكامل الاقتصادي في كبح انتشار الأزمات والحروب بسبب عدم جدواها، غير كافية بمفردها إذا لم تترافق ببناء حوكمة عالمية تقوم على قواعد ومعايير وضوابط مشتركة وملزمة.

ثالثاً: التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على حوكمة النظام الدولي

إن التنافس الأمريكي الصيني المحكوم بعلاقات القوة- وليس الحوكمة العالمية- هو الذي سيشكل الضابط لسلوكيات الدولتين وكل الدول الأخرى المتحالفة معهما، وذلك بسبب غياب آليات ملزمة لإدارة التنافس الدولي بين القوى الكبرى بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

⁴⁰ Wang , J. (2022). China in the International Order: A Contributor or a Challenger? In: Chengxin Pan and Emilian Kavalski (ed). China's Rise and Rethinking International Relations Theory. Bristol University Press.

⁴¹ Miller, P. (2016). American power and liberal order: a conservative internationalist grand strategy. Washington: Georgetown University Press.

ومجادل ستيفن وورد بأنه إذا كانت الولايات المتحدة مهمة بتجنب إنشاء دولة تعديلية شديدة ومعادية للغرب، فعليها أن تستوعب مطالب الصين (والتي تشمل على الأرجح الحق في مجال نفوذ في شرق آسيا)، وهذا لا يعني التنازل عن القيادة العالمية للصين، ولكن سيكون الهدف هو الاعتراف بأن الصين كقوة عظمى تستحق نفس الحقوق التي تتمتع بها الولايات المتحدة في السياسة العالمية، بما في ذلك الحق في إدارة شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي بالطريقة التي تدير بها الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.⁴²

بينما يحاجج جون أوين John Owen بأن الصين تعتمد أساليب مغايرة في صعودها لبناء نظام دولي بديل، وأحد هذه الأساليب زيادة الجهود لدمج الاقتصادات الأجنبية مع الاقتصاد الصيني، حيث تكون الآلية الأساسية هي مبادرة الحزام والطريق، وقد تم تصميم الموانئ البحرية والمطارات والسكك الحديدية والطرق السريعة وخطوط الأنابيب وشبكات الطاقة التي تم إنشاؤها في إطار هذا البرنامج لزيادة تجارة الصين مع عشرات البلدان.

ومن الواضح أن القيادة الصينية تستخدم مبادرة الحزام والطريق كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي طويل الأجل، لكنها ستفعل المزيد، فبقدر ما تنجح فإنها ستجعل البلدان المضيفة تعتمد على الصين والتي بدورها يمكن أن تجعل تلك البلدان المضيفة أقل التزاماً بالديمقراطيات الثرية، وبالتالي تقليل الضغط على الصين لإضفاء الطابع الديمقراطي على نظامها السياسي، وتضم مبادرة الحزام والطريق مشاركين من بعض الديمقراطيات الليبرالية مثل إيطاليا والبرتغال، وهدف بكين هو إضعاف أي معارضة لمؤسساتها وممارساتها المحلية، وجعل بعض الديمقراطيات تعتمد على استثماراتها يمكن أن يساعد على ذلك⁴³. ويعتقد أن الصين ومن خلال هذه المبادرة أصبحت فاعلاً مؤثراً في تشكيل النظام الدولي ومحركاً للمبادرات الدولية، لدرجة أن الولايات المتحدة واليابان ودولاً أخرى بادرت بإطلاق مبادرات تنافسية لتقديم تمويل ودعم للبنية التحتية بمعايير أعلى ومزايا أكثر للقوى العاملة المحلية، فمثلاً أطلقت إدارة بايدن خطة إعادة بناء عالم أفضل Build

⁴² Ward, S. (2017). Status and the Challenge of Rising Powers. Cambridge: Cambridge University Press.

⁴³ Owen, J. (2021). Two emerging international orders? China and the United States. International Affairs, 97(5). doi:10.1093/ia/iab074

Back Better World B3W⁴⁴ المدعومة من مجموعة G7 كمنافس لمبادرة الحزام والطريق الصينية، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطته الاستراتيجية "البوابة العالمية" ليدخل المنافسة العالمية⁴⁵، لكن الملاحظ هنا أنه وعلى عكس المبادرات الغربية وكذا مؤسسات بريتون وودز التي تعتمد مبدأ المشروطية في توزيع مساعداتها، فإن المساعدات والقروض الصينية غير مرتبطة بشروط سياسية مسبقة تمس بسيادة دول العالم الثالث واستقلاليتها، وبالتالي فهي تلقى القبول أكثر وعلى حساب المبادرات الغربية، ويبدو أن نمو الاقتصاد الصيني شكل فرصة سانحة للصين لتتقمص دور "من يعطي" حتى تنتشر وتسود، وهو نفس المنطق الذي اعتمده الغرب لبسط هيمنته؛ حيث لاحظ فيلسوف المتوسط بروديل في حديثه عن انتقال الحضارات "أن من يعطي يسود"، وأن الغرب وهو يصنع نفسه على مر العصور ساعد أيضاً في صنع الآخرين⁴⁶.

ويحاجج روش دوشي Rush Doshi بأن جهود الصين في البنية التحتية والتمويل ليست مدفوعة بشكل أساسي بالفوائد الاقتصادية المطلقة أو مطالب مجموعات المصالح الصينية، ولكن دافعها هو الرغبة في تنمية النفوذ الاقتصادي، والذي يمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة، كأن يكون نفوذاً اقتصادياً علائقياً، والذي يتضمن التلاعب بالاعتماد المتبادل بين الدول (على سبيل المثال اتفاقية التجارة الثنائية)، كما يمكن أن يكون هيكلياً، والذي يتضمن تشكيل الأنظمة والأطر التي

⁴⁴ تبني قادة مجموعة السبع الذين يسعون لمنافسة الصين خطة لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في بناء بنية تحتية أفضل. وقال الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إنه يريد أن تكون خطة إعادة بناء عالم أفضل Build Back Better World B3W المدعومة من الولايات المتحدة بديلاً عالي الجودة لبرنامج صيني مشابه. وقال إن الدول الديمقراطية سيكون لديها بديل لمبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين. وأضاف إن مبادرة مماثلة يجب أن تساعد تلك المجتمعات حول العالم التي تحتاج في الواقع إلى المساعدة". لمزيد من التفصيل انظر: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية: خطوات أميركية لمحاصرة تقدم الحزام والطريق الصيني <https://www.icss.ae/ar/node/398>

⁴⁵ كشفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين النقاب عن مبادرة الاتحاد الأوروبي «البوابة العالمية»، والتي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مصممة لمنافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية. وهي خطة استثمار عالمية ضخمة لاستثمار 300 مليار يورو (340 مليار دولار) على المستوى العالمي، بحلول عام 2027، في مشروعات البنية التحتية والمشروعات الرقمية والمناخية. لمزيد من التفصيل انظر: <https://shortest.link/23Wv>

⁴⁶ وجيه كوثراني. (2000). صدام الحضارات أم إدارة أزمات، في: الغرب وبقية العالم. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

يتم من خلالها النشاط الاقتصادي العالمي (على سبيل المثال السيطرة على العملة)، ويمكن أن يكون محلياً، والذي يتضمن إعادة تشكيل السياسات والتفضيلات الداخلية للدولة (على سبيل المثال سيطرة النخبة)⁴⁷. وهكذا أطلقت الصين بسلوكها ديناميكيات منافسة هدفها الحد من صعود الصين وانتشار تأثيرها خارج حدودها، وهو ما يكشف لنا من جديد عن هيمنة منطق القوة وعلاقاته وتوازاناته على حساب منطق الحوكمة وقواعدها ومعاييرها.

ويضيف أوبن أسلوباً ثانياً للبناء الصيني هو المؤسسات والمعايير الدولية؛ حيث تقوم بكين ببناء بعض المؤسسات المتعددة الأطراف الخاصة بها، وتحاول تعديل أخرى قائمة، وذلك بهدف المساعدة في إضعاف المعارضة المحتملة لصعودها؛ فمن الواضح مثلاً أن إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 1948 وثيقة ليبرالية تعدد مجموعة واحدة من الحقوق العالمية، بينما تعمل الصين على جعل حقوق الإنسان نسبية وليست عالمية. وضمن هذا السياق أنتج منتدى حقوق الإنسان جنوب/ جنوب لعام 2017 إعلان بكين الذي ينص على أن حقوق الإنسان يجب أن تأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والوطنية والتاريخية، كما أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي أنشأته الصين في عام 2013، محايد رسمياً تجاه المؤسسات السياسية للدول المقترضة، على عكس المؤسسات المالية الدولية الأقدم مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، والتي استخدمت نفوذها في محاولة تحريك المؤسسات السياسية والاقتصادية للمقترضين. وفي المجالات الفنية أيضاً تحاول الصين تعديل القواعد والمعايير الدولية، ومن بين وكالات الأمم المتحدة الـ 15 الخاصة، هناك أربع وكالات يرأسها حالياً مواطنون صينيون: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة. وتجسد وكالات الأمم المتحدة هذه تاريخياً معياراً لخدمة الصالح العالمي المفترض بدلاً من المصالح السياسية لأي دولة بمفردها.

وفي مجال حوكمة الإنترنت العالمية، تضغط الصين في الأمم المتحدة من أجل قاعدة للسيادة الوطنية من شأنها أن تسمح بالرقابة بدلاً من قاعدة عدم التدخل التي تتبناها الولايات المتحدة⁴⁸،

⁴⁷ Doshi, R. (2021). *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order*. USA: Oxford University Press.

⁴⁸ Owen, J. (2021). Two emerging international orders? China and the United States. *International Affairs*, 97(5). doi:10.1093/ia/iab074

لتكون قواعد الحوكمة ذاتها محل تنازع وتنافس وتعكس علاقات القوة القائمة، وقد تكون هي ذاتها سبباً في حدوث أزمات دولية بدل أن تمنع وقوعها.

تهدف خطة الصين السياسية الجديدة، التي تم الإعلان عنها في خريف 2020، إلى السماح للصين بالسيطرة على جميع مجالات التكنولوجيا الجديدة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2035. وتعتمد بكين الآن إكمال برنامج التحديث العسكري بحلول عام 2027، بهدف رئيسي هو منح الصين ميزة حاسمة في جميع السيناريوهات التي يمكن تصورها للصراع مع الولايات المتحدة على تايوان، لأن الانتصار في مثل هذا الصراع سيسمح للرئيس شي جين بينغ Xi Jinping بتنفيذ إعادة توحيد قسري مع تايوان وهو إنجاز من شأنه أن يضعه على نفس مستوى ماو تسي تونغ داخل مجمع الحزب الشيوعي الصيني⁴⁹، لذلك تؤكد إليزابيث إكونومي Elizabeth Economy أن شي لن يقبل أي خريطة للصين إذا لم تعكس سيطرة الصين على تايوان، وتشير الباحثة هنا إلى إعلان شي في المؤتمر التاسع عشر للحزب في تشرين الأول/أكتوبر 2017 أن الوحدة مع تايوان كانت واحدة من 14 عنصراً لا بد منه لتحقيق "التجديد العظيم للأمة الصينية"، كما أكد على أهمية التوحيد من خلال قوله أن "الناس على جانبي المضيق هم عائلة واحدة، بدم مشترك... لا أحد يستطيع قطع الأوردة التي تربطنا"، واعتبر شي أن "نزعة الاستقلال الانفصالية" في تايوان تظل "أكبر خطر خفي على التجديد الوطني"⁵⁰، وشكل خطاب شي في المؤتمر التاسع عشر للحزب في تشرين الأول/أكتوبر 2017 خارطة طريق حقيقية تستهدف تحقيق أهداف محددة، أوضحها شي في ثلاثة عناصر هي: أولاً، وعد باستعادة عظمة الصين بحلول عام 2049 الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وهو هدف قومي يهدف إلى نحو سنوات الذل التي عاشتها الصين مدة قرن، وهو هدف مصمم لمساعدة الصينيين على إعادة التواصل مع شعورهم بالفخر والعظمة. وفي سعيها لاستعادة مثل هذه العظمة والفخر، تريد الصين ألا تكون في المرتبة الثانية، وأعرب الرئيس شي عن هدف التجديد

⁴⁹(Rudd, Short of War. How to Keep U.S.-Chinese Confrontation from Ending in Calamity, 2021)

⁵⁰ Economy, E. (2022, January/February). Xi Jinping's New World Order. Can China Remake the International System? . Foreign Affairs. Retrieved from <https://shortest.link/29IT>

الكبير، الذي يستلزم هدف التمكين الكامل للجيش بحلول عام 2020، والتحديث الكامل للجيش بحلول عام 2035، وجعله على مستوى عالمي بحلول عام 2050. وينبغي أن تكون الصين في مثل هذا الموقف من المطالبة بوضع مهيمن بعد عام 2050، وكان الهدف الثاني الذي تم التعبير عنه في خطابه هو أن تتحمل الصين مسؤولية الحوكمة العالمية، وهذا الهدف بالذات هو دليل واضح على الدور القيادي الذي سترحب به الصين بمجرد أن تعتقد أن الوقت مناسب، وأصبح استعداد الصين لارتداء عباءة القيادة في مسائل الحوكمة العالمية واضحاً خلال خطاب الرئيس شي في قمة دافوس 2017، فإلى جانب تعزيز العولمة، يعلم الرئيس شي أن الحوكمة العالمية تتضمن تدابير لدعم التجارة متعددة الأطراف، والتي بدورها لا تكون ممكنة إلا إذا تم تأمين النظام الدولي وعندما يتم التعامل بقوة مع القضايا المحيطة الأخرى التي تهم البشرية، مثل البيئة؛ فالحوكمة العالمية تشمل كل هذه الأشياء وأكثر من ذلك بكثير. وتبدو الصين، تحت قيادة الرئيس شي مرتاحة أكثر فأكثر لفكرة تجسيد القيادة العالمية. وكان الهدف الثالث الذي تم توضيحه في خطاب الرئيس شي هو تأكيد القيادة في الفناء الخلفي للصين، وهو أقصى شرق آسيا الذي يحوي عدداً من القضايا التي لم يتم حلها، والقضايا الخاملة، والقضايا غير المستقرة التي يمكن أن تندلع في أي وقت، من بينها: قضايا بحر الصين، تايوان، الوجود الأمريكي، اليابان، الحدود الشمالية الغربية مع الهند وهلم جرا... وتأمل الصين في أن يكون لقيادتها الاقتصادية دافع كافٍ لتحويل الحماسة العدوانية بعيداً عن مسائل الحرب والتركيز على قضايا الرخاء⁵¹.

وتعتقد الصين اليوم أن اقتصادها أصبح قادراً على تحمل أي عقوبات قد تفرضها الولايات المتحدة بدعوى فرض احترام حقوق الإنسان والحريات التي تنص عليها المواثيق الدولية، والتي ترى الصين أنها ليست دولية ولكنها معايير غربية تم تدويلها بشكل متحيز بفضل علاقات القوة غير المتوازنة التي كانت سائدة، وعليه تحرص الصين على أن تكون أكثر نشاطاً في المنتديات الدولية خصوصاً منها التابعة للأمم المتحدة بهدف حشد الدعم لحملة الرد على المعايير الراسخة بشأن حقوق الإنسان عبر التشكيك في عالميتها وحياديتها.

⁵¹ Kachiga, J. (2021). *The Rise of China and International Relations Theory*. New York: Peter Lang.

ويرى Wang Jisi بأنه لتعريف النظام الدولي المعاصر، من الضروري أولاً النظر في توزيع القدرات بين القوى الدولية الكبرى، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، حصلت البلدان التي شاركت بنشاط في الاقتصاد العالمي على مساحة وفرص أكبر للتنمية، وذلك بفضل النظام الدولي المنفتح نسبياً والعملية التاريخية للعمولة، ففي كل قارة هناك دول انتشلت نفسها تدريجياً من الفقر والتخلف، لقد تطور الهيكل الدولي بشكل متزايد من "ثنائي القطب" أو "أحادي القطب" العمودي سابقاً إلى هيكل أفقي أكثر. ومع ذلك، فإنه لم يصبح بعد "متعدد الأقطاب"⁵².

ويتم بناء النظام الدولي من قبل جهات فاعلة مختلفة - ولا سيما الدول - التي تجمعها المصالح والأهداف المشتركة، وبالتالي يتم الحفاظ على النظام وتغييره من خلال التفاعلات الاجتماعية للدول. في هذه التفاعلات تلعب الاهتمامات والأفكار والأهداف دوراً مهماً في بناء نظام معين والحفاظ عليه، ومن الآثار الضمنية الأخرى للبناء الاجتماعي للنظام أنه من الضروري أن يتم الجمع بين الفاعلين بالاتفاق على مجموعة من القضايا والتفاهات المشتركة حول كيفية تحقيق الأهداف المشتركة، وهناك إمكانية لرؤية النظام الدولي على أنه ليبرالي، وعلى الرغم من اتفاق الجهات الفاعلة على مجموعة محدودة من القضايا التي ألهمت إنشاء المؤسسات، إلا أنها تظل متنوعة في تكوينها المحلي وردود أفعالها على الأحداث الجديدة واهتماماتها وأولوياتها.

وهكذا فإن النظام الليبرالي يحتوي على العديد من التناقضات حول نوع الليبرالية التي يجب اتباعها⁵³، لكن الشيء الأكيد بشأن النظام الدولي الليبرالي أنه شكّل المحيط الخارجي للأمن الأمريكي، ويصبح هذا أكثر أهمية إذا تراجعت القوة النسبية لأمريكا، لذلك يزداد الحافز للاستثمار في النظام الليبرالي كامتداد للنفوذ الأمريكي إذا تراجعت قدرة الولايات المتحدة على الاعتماد على ميزة قوتها الخام⁵⁴، وهو ما يحدث اليوم بالضبط لمواجهة الصعود الصيني؛ حيث على مدى العقدين

⁵² Wang , J. (2022). China in the International Order: A Contributor or a Challenger? In: Chengxin Pan and Emilian Kavalski (ed). China's Rise and Rethinking International Relations Theory. Bristol University Press.

⁵³ Jones, C. (2018). Concepts of International Order. In: China's Challenge to Liberal Norms. London: Palgrave Macmillan. doi:https://doi.org/10.1057/978-1-137-42761-8_3

⁵⁴ Miller, P. (2016). American power and liberal order: a conservative internationalist grand strategy. Washington: Georgetown University Press.

الماضيين نما دور الصين في المشهد الجيوسياسي نتيجة تصاعد قوتها الاقتصادية والعسكرية. وهكذا ينظر قادة الولايات المتحدة الآن إلى الصين كمنافسٍ استراتيجي يسعى إلى قلب النظام الدولي الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، وكما يرى ريان هاس أصبحت الصين أول قوة غير غربية في النظام الدولي الحديث ذات ثقل تسعى بتموحي لإعادة تشكيل قواعد النظام الدولي (وهو ما يتعارض والمصلحة الأمريكية)، وحسبه فمند نشأته في نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن قواعد وأعراف ومؤسسات النظام الحديث ثابتة أبداً، ولكنها أيضاً لم تكن هشة واستطاعت أن تصمد وتستمر في تنظيم المجتمع الدولي. غير أنه بصعود الصين كثرت الأسئلة حول استمرار فعالية النظام الدولي⁵⁵، وهو ما يكشف عن سعي القيادة الصينية إلى استغلال الفراغ القيادي الذي أحدثته التراجع الأمريكي، لإعادة صياغة قواعد ومعايير النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها. والحقيقة المحزنة والمتناقضة كما لاحظ مايكل بيكلي هي "أن الأنظمة الدولية ضرورية لتجنب الفوضى، لكنها لا تظهر عادة إلا خلال فترات التنافس بين القوى العظمى، وستكون المنافسة مع الصين محفوفة بالمخاطر بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، لكنها قد تكون الطريقة الوحيدة لتجنب مخاطر أكبر"⁵⁶.

وقد جادل أميتاف أشاريا ودان بليش Amitav Acharya & Dan Plesch ضد الخلط المتكرر بين النظام الدولي الليبرالي والعالمية بعرض ثلاثة أسباب رئيسية هي⁵⁷:
أولاً، لم يكن النظام الدولي الليبرالي نظاماً عالمياً، في الواقع بعد انتخاب ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، اعترف بعض المؤيدين الرئيسيين للنظام الدولي الليبرالي بهذا؛ حيث كتب جوزيف س. ناي وهو أحد المدافعين الرئيسيين أن النظام الدولي الليبرالي "اقتصر إلى حد كبير على مجموعة من الدول

⁵⁵ Hass, R. (2021). U.S.-China Relations: The Search for a New Equilibrium. In: Tarun Chhabra & Others (ed): Global China: Assessing China's Growing Role in the World. Washington: Brookings Institution Press.

⁵⁶ Beckley, M. (2022, March/April). Enemies of My Enemy: How Fear of China Is Forging a New World Order. Foreign Affairs. Retrieved from <https://2u.pw/Awzqt>

⁵⁷ Acharya, A., & Plesch, D. (2020). The United Nations: Managing and Reshaping a Changing World Order. Global Governance, 26.

ذات التفكير المتشابه التي تقع على ساحل المحيط الأطلسي"، و"لم يشمل العديد من الدول الكبيرة مثل الصين والهند ودول المعسكر السوفيتي، ولم يكن له دائماً تأثيرات حميدة على غير الأعضاء". وهذا يعيد للنقاش زعم أميتاف أشاريا بأن عالمية النظام الدولي الليبرالي ليست فقط "أسطورة" بما أن الكتلة السوفيتية والصين والهند وإندونيسيا وجزء كبير ممن كان يعرف بالعالم الثالث خارجه، ولكن أيضاً أن "النظام الدولي الليبرالي ++" لم يكن حميداً جداً بالنسبة للكثيرين خارجه، خاصة في العالم النامي، ثم يجب النظر إلى النظام الدولي الليبرالي على أنه "نظام دولي ولكن ليس نظاماً عالمياً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية".

ثانياً، الحقيقة التي تشكك في الخلط بين الأمم المتحدة والنظام الدولي الليبرالي هي أن الأولى تأسست مع كل من الأفكار الليبرالية وغير الليبرالية، بما في ذلك الأفكار الاشتراكية والمجتمعية والمحافظة، وامتد بعضها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثاً، كان للأمم المتحدة في حقبة 1942-1945 جمهور أكبر من السرد المتمحور حول الولايات المتحدة لتأسيس النظام العالمي الليبرالي، وطغى هذا السرد على الواقع المعاصر، بينما كانت هناك مساهمات آسيوية وغيرها من المساهمات غير الغربية في الهياكل التأسيسية للأمم المتحدة، وقضايا تتراوح من سياسة جرائم الحرب إلى وضع المرأة. ولفهم هذه الديناميكيات المنسية أو المكبوتة، من الضروري العودة للبحث في ظروف وملابسات نشأة الأمم المتحدة في أوائل الأربعينيات.

والملاحظ أنه مع تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والدعم الصيني لقوى مثل تركيا وباكستان وكوريا الشمالية، وتحالفها مع روسيا أصبحت ملامح حرب باردة ثانية واضحة، رغم نفي الرئيس بايدن لذلك حيث صرح أن الولايات المتحدة "لا تسعى إلى حرب باردة جديدة أو عالم منقسم إلى كتل جامدة"⁵⁸. غير أن ما يشهده العالم اليوم من انتشار غير مسبوق للأزمات يقول بعكس ما أكدته الرئيس بايدن، ففي ظل احتدام الأزمة الأوكرانية، وتزايد التهديد الروسي باستخدام السلاح النووي اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة الصين وليس روسيا التحدي الأكثر أهمية للنظام الدولي وأعطت الأولوية للتفوق عليها باعتبارها منافسها العالمي

⁵⁸ Lodhi, M. (2021, October 4). Biden's contain-China strategy. Dawn. Retrieved from <https://shortest.link/1sAJ>

الوحيد⁵⁹، والسبب في ذلك مرتبط بطبيعة القوة الصينية، فالصين استطاعت التحرر من قرن الإذلال لتنافس الولايات المتحدة على الريادة في مختلف المجالات الاقتصادية وحتى التكنولوجية فهي الدولة الوحيدة التي استطاعت تطوير بدائل عن GAFa (Google- Apple- Facebook- Amazon)، تعرف باسم BATX (Baidu-Alibaba-Tencent-Xiaomi)، وهي في طريقها لبناء قوة متكاملة في كل أبعادها لتجمع بذلك وسائل القوة الخشنة (تزايد الانفاق العسكري)، والقوة الناعمة (مبادرة الحزام والطريق)، والقوة الذكية التي تجمع بينها، وتوظف التكنولوجيات الحديثة في الحروب الجديدة، وتريد أن تصحح الوضع القائم الذي ترتب عن تفاهات نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة بما يتوافق وصعودها، وهو الأمر الذي أحدث اضطراباً في النظام الدولي وتراجعاً في حوكمته.

الخلاصة

يشهد النظام الدولي انتشاراً غير مسبوق للأزمات، وهو ما يعكس حالة الاضطراب التي يعيشها بسبب انتقال القوة وتحولها الذي دفع لصعود قوى على المستوى الدولي والإقليمي غير راضية على الوضع القائم، وتسعى لمراجعته بما يتماشى مع مصالحها وتمدد نفوذها. وشكلت التحولات في القوة النسبية بين بكين وواشنطن جوهر هذا الاضطراب، وأدت إلى إحياء الاهتمام بالحجة القائلة بأن احتمالية اندلاع حرب كبرى تزداد عندما تبدأ قوة صاعدة غير راضية في إزاحة قوة مهيمنة متراجعة، وفي ظل هذه الثنائية "صعود الصين/ تراجع الولايات المتحدة" برزت من جديد سردية أن القدرات المادية التي تقف وراء النظام المهيمن في تدهور نسبي، ونتيجة لذلك فإن الخلاف على القواعد الأساسية والمؤسسات في ازدياد وهو ما زاد في هشاشة الحوكمة الدولية وأضعف مؤسساتها، الأمر الذي قد يدفع نحو مواجهة عنيفة حتمية بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، اعتماداً على حجة أن شرعية أي نظام دولي في ظل فوضويته تعتمد في النهاية على القوة، وبالتالي ستسعى القوى الصاعدة إلى استغلال انتشار الأزمات لتقويض شرعية النظام الحالي، وإرساء قواعد ومعايير جديدة، وإذا قاومت القوى المهيمنة ورفضت ذلك فستكون النتيجة عدم استقرار، وبالتالي انعدام الأمن، وربما حروب جديدة.

⁵⁹ لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في الرابط:

والملاحظ أن معظم الدراسات الغربية تسلط الضوء على الصين وصعودها باعتبارها قوة مثيرة للاضطراب والفوضى، تسعى لتعديل قواعد النظام القائم بما يتوافق ومصالحها، وتركز بالتالي على تأثير صعودها وزيادة قوتها على الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وعلى دول جوارها الإقليمي بالدرجة الثانية، وعلى حوكمة النظام الدولي بدرجة ثالثة، أو على كيفية محاولة الولايات المتحدة التعاطي مع زيادة قوتها ونفوذها وإدارة صعودها؛ لذلك من المرجح أن يكون سؤال: كيف يعيد صعود الصين تشكيل العالم؟ وكيف تستجيب القوى الأخرى خصوصاً الولايات المتحدة ودول جوارها الجغرافي لصعودها؟ أهم انشغالات وقضايا سياسات القوى العظمى خلال القرن الحالي.

هذا السؤال حول كيفية تأثير صعود الصين على النظام الدولي هو السؤال السياسي الرئيسي الذي أنتج الكثير من التنظير خلال العقد الأخير داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ركز في مجمله على كيف يمكن للولايات المتحدة وحلفائها من احتواء الصعود الصيني واستيعابه، دون المساس بجوهر النظام الدولي الليبرالي ومعاييره.

وبسبب هشاشة حوكمة النظام الدولي وضعفها الناتجة عن فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة دولية فوق الدول تضبط سلوك الدول وتنظمه، زاد انتشار الأزمات، والذي أدى بدوره إلى تعقيد إدارة العلاقات بين الفواعل الرئيسية في النظام الدولية وصعب فرص بناء قواعد ومعايير جديدة تنظم العلاقات بينها، الأمر الذي زاد في هشاشة حوكمة النظام الدولي. وهو ما يبرز بشكل واضح اليوم في شكل تحول علاقات القوة دولياً وإقليمياً؛ حيث تبرز أهم ملامحه في التالي:

1. تحول الصين بسبب صعودها المتسارع في نظر القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للمسبب الرئيسي للاضطراب في النظام الدولي، بهدف قلبه واستبداله بنظام تهيمن فيه وعليه الصين.

2. تسريع صعود الحركات القومية والشعبوية في الغرب خصوصاً في دول أوروبا بشكل يعيد النقاش حول أهلية الاتحاد ومؤسساته، ويفتح نقاشاً حقيقياً بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي خصوصاً بعد انسحاب بريطانيا منه.

3. تتوجه هيكل وعمليات الحوكمة العالمية بسبب عدم مواكبتها للتغيرات في ميزان القوى في النظام الدولي لأن تصبح غير ذات صلة؛ حيث تشكل القوى الصاعدة في

الترتيبات المؤسسية الحالية، التي يبدو أنها تستخدم أكثر مصالح القوى المهيمنة، وبدون أطر عمل مناسبة لإرساء حوكمة فعالة في نظام دولي في حالة تغير مستمر، يمكن أن تسود الفوضى، مما يؤدي إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار.

والأكيد أننا بصدد لحظة اضطراب فارقة، بدأت اقتصادية، ونهايتها مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها إمكانية الصدام بين القوى الدولية والإقليمية. والحكمة القديمة "عندما لا تعبر البضائع الحدود فإن الجنود سيفعلون ذلك" تجعلنا لا نستبعد ذلك، حتى لو كان احتمال وقوعه على المدى القريب والمنظور مستبعداً بالنظر إلى العواقب الاقتصادية الخطيرة للصراع، وكلفته المرتفعة بين الدول التي ترتبط ببعضها البعض بطرق معقدة، وهو ما يصدق بشكل خاص على العلاقات الأمريكية الصينية المتشابكة؛ لكن وبسبب العلاقة التساندية القائمة بين هشاشة الحوكمة العالمية من جهة وانتشار الأزمات الدولية من جهة ثانية، والتي تعكس فوضوية النظام الدولي تبقى كل الاحتمالات قائمة بما فيها عودة الحروب الكبرى بأشكال وأدوات جديدة.

لذلك وبالنظر إلى حجم الأخطار المترتبة عن هشاشة الحوكمة العالمية وانتشار الأزمات الدولية، يبقى خيار تمكين التعاون الدولي وتعزيز مؤسسات ومعايير الحوكمة العالمية، هو الضامن لعدم الوقوع في "فخ دوامة التصعيد" التي تملك ديناميكيات ذاتية خاصة بها مستقلة عن كل الفواعل الدوليين الذين يكتفون فيها بمنطق ردود الأفعال فقط.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أ.ف.ب. (2020, 07 21). قمة بروكسل: أسرار العشاء الأخير! تاريخ الاسترداد 08 09, 2022، من إيلاف: <https://elaph.com/Web/Economics/2020/07/1299113.html>
2. حواش، جمال الدين محمد. (1998). إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية. المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث (صفحة البحث 38). القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس.
3. خليل عرنوس سليمان. (11, 2011). الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي. سلسلة أوراق بحثية. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

4. فارشا فينكاتا رامان. (2020, 03 26). فيم تتمثل فكرة الحوكمة العالمية وما هي تحدياتها؟ (مودرن ديبلوماسي، المحرر) نون بوست. تم الاسترداد من:
<https://www.noonpost.com/content/36461>
5. ليزا لويس. (2022, 10 14). أزمة أوكرانيا. نقطة ضعف أم فرصة جيوسياسية للاتحاد الأوروبي؟ تم الاسترداد من DW: <https://2u.pw/21wZw>
6. وجيه كوثراني. (2000). صدام الحضارات أم إدارة أزمات، في: الغرب وبقية العالم. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Acharya, A., & Plesch, D. (2020). The United Nations: Managing and Reshaping a Changing World Order. *Global Governance*, 26.
2. Beckley, M. (2022, March/April). Enemies of My Enemy: How Fear of China Is Forging a New World Order. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://2u.pw/Awzqt>
3. Bruce, J., & Others. (2009). *Power & Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threats*. Washington: Brookings Institution Press.
4. Campbell, K. M., & Doshi, R. (2020, 18 March). The Coronavirus Could Reshape Global Order. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape-global-order>
5. Cooley, A., & Nexon, D. H. (2020, July/August). How Hegemony Ends: The Unraveling of American Power. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://fam.ag/2CxyOWd> (24/06/2020)
6. Doshi, R. (2021). *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order*. USA: Oxford University Press.
7. Economy, E. (2022, January/February). Xi Jinping's New World Order. Can China Remake the International System? . *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://shortest.link/29IT>
8. Fukuyama, F. (2020, July/August). The Pandemic and Political Order. It Takes a State. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-political-order>
9. Hanns W Maull) .April–May, 2019 .(The Once and Future

- Liberal Order. Survival .*Global Politics and Strategy*:
<https://www.iiss.org/publications/survival/2019/survival-global-politics-and-strategy-aprilmay-2019/612-02-maull>
10. Hass, R. (2021). *U.S.-China Relations: The Search for a New Equilibrium*. In: *Tarun Chhabra & Others (ed): Global China: Assessing China's Growing Role in the World*. Washington: Brookings Institution Press.
 11. Ikenberry, G. (2008). The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive? *Foreign Affairs*, 87(1).
 12. Ikenberry, G. (2011). *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton University Press. Princeton University Press.
 13. Ikenberry, G. (2020). *A World Safe for Democracy. Liberal Internationalism and the Crises of Global Order*. New Haven and London: Yale University Press.
 14. Jones, C. (2018). *Concepts of International Order*. In: *China's Challenge to Liberal Norms*. London: Palgrave Macmillan. doi:https://doi.org/10.1057/978-1-137-42761-8_3
 15. Kachiga, J. (2021). *The Rise of China and International Relations Theory*. New York: Peter Lang.
 16. Kacowicz, A. (2012, 01). Global Governance, International Order, and World Order. *The Oxford Handbook of Governance*. doi:10.1093/oxfordhb/9780199560530.013.0048
 17. Layne, C. (2009). The Waning of US Hegemony – Myth or Reality? A Review Essay. *International Security*, 34(01).
 18. Lehti, M. (2020). *Henna-Riikka Pennanen, Jukka Jouhki (Ed). Contestations of Liberal Order: The West in Crisis?* Palgrave Macmillan.
 19. Lodhi, M. (2021, October 4). Biden's contain-China strategy. *Dawn*. Retrieved from <https://shortest.link/1sAJ>
 20. Mearsheimer, J. (2018, September 11). The Rise & Fall of the Liberal International Order. *Paper Prepared for Presentation at Notre Dame International Security Center*.
 21. Mearsheimer, J. J. (2006, April). China's Unpeaceful Rise C. *urrent History* (2006), p. 160.
 22. Miller, P. (2016). *American power and liberal order: a conservative internationalist grand strategy*. Washington:

- Georgetown University Press.
23. Nanto , D., & Chanlett-Avery, E. (2006). *The Rise of China and Its Effects on Taiwan, Japan, and South Korea: U.S. Policy Choices*. Washington: Library of Congress .
 24. Owen, J. (2021). Two emerging international orders? China and the United States. *International Affairs*, 97(5). doi:10.1093/ia/iiab074
 25. Rosenau, J. N. (2009). GOVERNANCE, ORDER, AND CHANGE IN WORLD POLITICS. In E.-O. C. JAMES N. ROSENAU, *GOVERNANCE WITHOUT GOVERNMENT: ORDER AND CHANGE IN WORLD POLITICS*. Cambridge University Press. doi:https://doi.org/10.1017/CBO9780511521775
 26. Rudd, K. (2020, May 6). The Coming Post-COVID Anarchy. The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order. *Foreign Affairs*.
 27. Rudd, K. (2021, March/April). Short of War. How to Keep U.S.-Chinese Confrontation from Ending in Calamity. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-05/kevin-rudd-usa-chinese-confrontation-short-of-war>
 28. Schweller, R. L. (2014, June 16). The Age of Entropy: Why the New World Order Won't Be Orderly. *Foreign Affairs*. Retrieved from <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2014-06-16/age-entropy>
 29. Solana, J. (2021, Nov 22). Redefining Engagement with China. *Project Syndicate*. Retrieved from <https://shortest.link/1Qyl>.
 30. T. V, P. (1994). *Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers*. Cambridge University Press.
 31. The National Intelligence Council, The EU Institute of Security Studies. (September 2010). *Global Governance 2025: at a Critical Juncture*. Washington: The National Intelligence Council.
 32. Wang , J. (2022). *China in the International Order: A Contributor or a Challenger? In: Chengxin Pan and Emilian Kavalski (ed). China's Rise and Rethinking International Relations Theory*. Bristol University Press.

33. Ward, S. (2017). *Status and the Challenge of Rising Powers*. Cambridge: Cambridge University Press.
34. Warrior, A. (2018, August 27). *Cold War 2.0: Emerging Bipolarity in The New Global Order* . Retrieved from Asian Warrior: <https://bit.ly/2Q3lcWa>

التقارير والتحليلات الاستراتيجية

المشهد السياسي العربي

اللامح الرئيسية وسيناريوهات المستقبل

د. ناصر الطويل*

الملخص

في المشهد السياسي العام في المنطقة العربية، يتوزع واقع كثير من الدول العربية بين دول تسيطر عليها الحروب والصراعات الداخلية المزمدة، وبين دول يتجذر فيها الاستبداد وتتوسع مكاسبه يوماً بعد آخر، وأخرى تعيش حالة استقرار نسبي مع تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، في ظل تعرض المنطقة لضغوط كبيرة من المحيط الإقليمي، وبشكل أكبر من التطورات المتسارعة على الساحة الدولية حول إعادة تشكيل موازين القوى، وما ينتج عنها من استقطاب وأزمات متعددة في الغذاء والطاقة والتضخم.

ويصف التحليل ملامح المشهد السياسي العربي للخروج بسيناريوهات المستقبل القريب للوضع العام في المنطقة، معتمداً على عدة عوامل، تقع على رأسها الحروب والصراعات الداخلية، واتجاهات العلاقة بين النظم العربية الحاكمة وشعوبها، والتطورات في علاقات بعض الدول العربية بالقوى الإقليمية والدولية، والتداعيات التي يمكن أن تحدث نتيجة الصراعات والحروب الدولية.

وقد بين التحليل هيمنة حالة الضعف والارتباك السياسي على المشهد السياسي العربي، مع تحسن نسبي في العلاقات الرسمية العربية-العربية، وجمود في خارطة الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية، تمهيداً لتسويات سياسية مؤقتة، في منحنى صراعي جديد.

وقد أشار التحليل إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة في المنطقة العربية: السيناريو الأول القاضي باستمرار الأوضاع الحالية (السيناريو الاتجاهي) بمؤشراتها العامة المتوافرة حالياً، والتي تقوم على المزوجة بين استمرار الانقسامات والصراعات، في مقابل التحسن النسبي في العلاقات العربية-العربية. والسيناريو الثاني انفراج جزئي يتوقع هذا السيناريو حدوث تراكم في التطورات الإيجابية في المنطقة العربية بما يخلق انفراجاً عاماً جزئياً في العالم العربي، وربما يمتد الأمر إلى حرب جديدة بين قوى المقاومة في قطاع غزة وجيش الاحتلال. والسيناريو الثالث الذي يفضي إلى تكريس حالة الضعف بتفاقم الصراعات الداخلية في عدد من الدول العربية، وزيادة الاحتقانات الداخلية في عدد آخر منها.

وقد خلص التحليل إلى أنه، وفي ظل المؤشرات المتوافرة، فإن السيناريو الاتجاهي هو السيناريو المرجح، ما لم تحدث تحولات دراماتيكية فيما يتصل بالصراعات الدولية حول ميزان القوة في العالم، كأن تتسع الحرب في أوكرانيا

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة صنعاء- اليمن.

وتمتد إلى مناطق أخرى في أوروبا، أو اندلاع حرب دولية جديدة في شرق آسيا وغيرها، تتصل بالصراع حول المكانة والنفوذ في العالم، أو تحطو بعض الدول العربية خطوات جريئة في إعادة بناء التضامن العربي والمصالحة الوطنية. الكلمات المفتاحية: العالم العربي، الحالة السياسية، الأزمات العربية، أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، موازين القوى، العلاقات الإقليمية، العلاقات الدولية.

The political scene in the Arab world Key features and possible scenarios

Dr. Nasser Al-Taweel

ABSTRACT

The political scene in the Arab world is dominated by turbulence of multiple dimensions. The political scene includes civil wars and living in a state of relative stability with internal political, economic, and social challenges in light of the continuous erosion of the legitimacy of ruling elites. The reasons behind the formation of the scene lie in many influential factors. The factors vary from the economic and social rights of citizens to tremendous pressures from the regional environment and, to a greater extent, from the rapid developments on the international scene regarding the possibilities of reshaping the balance of power, polarization, and multiple prospected crises in food, energy, and inflation.

This analysis describes the features of the Arab political scene and the possible scenarios of the situation in the region based on several factors. The top of these factors are wars and internal conflicts, expected trends in the relationship between the ruling Arab regimes and their peoples, developments in the relations of some Arab countries with regional and international powers, and the repercussions of international conflicts and wars.

The analysis showed the predominance of turbulence in the Arab political scene, with a relative improvement in official Arab-Arab relations, and a stalemate in the map of armed conflicts in several Arab countries, as a prelude to temporary political settlements or a decline in a new conflict trend.

The analysis indicated three possible scenarios in the Arab region: the first scenario, which judges the continuation of the current situation (the directional scenario), with its general indicators currently available. These indicators are based on a dual process between the continuation of divisions and conflicts in exchange for the relative improvement in Arab-Arab relations. The second scenario is a partial breakthrough. This scenario expects positive developments in the Arab region, which will create a partial general breakthrough in the Arab world, adding up the possibility of extending a new war between the Palestinian resistance forces

in the Gaza Strip and the Israeli occupation army. Furthermore, the third scenario perpetuates the weakness by exacerbating internal conflicts in some Arab countries and increasing internal tensions in others.

In the end, and light of the available indicators, the directional scenario is the most likely unless dramatic shifts occur. The possible changes include the spread of international conflicts over the balance of power in the world, the expansion of the Ukrainian war to other regions in Europe, or the outbreak of a new regional conflict.

Keywords: The Arab world, the political scene, the Arab crises, the energy crisis, the food crisis, the balance of power, regional relations, international relations.

مقدمة

في المشهد العام في المنطقة العربية، يُلاحظ نجاح قوى الشد العكسي بإفشال الموجة الأولى من الربيع العربي الذي اندلع عام 2011 في ثمانية دول عربية، والاستنزاف الناتج عن القوة المستهلكة في الحروب والصراعات التي تتغذى على الانقسامات الدينية والطائفية والجغرافية والسياسية، وشهدت بعض حالات الصراع ثباتاً نسبياً في خطوط المواجهة العسكرية، فيما تراوح حالات أخرى بين تهدئة مؤقتة أو إمكانية التصعيد بشكل أكثر عنفاً، ومن ملامح المشهد السياسي العربي الراهن تحقيق الاستبدال لمكاسب إضافية في دول عربية جديدة، وتآكل مستمر لحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، وتعرض المنطقة لضغوط كبيرة من المحيط الإقليمي، وبشكل أكبر من التطورات المتسارعة على الساحة الدولية حول إعادة تشكيل موازين القوى، وما ينتج عنها من استقطابات وأزمات متعددة.

الأزمات والحروب

لا تزال الحروب التي انزلت إليها عدد من الدول العربية، وإن خفّت وتبرّتها بشكل نسبي في الوقت الحالي، تراوح مكانها من حيث أفق النهاية، وبعضها يستعد للتصعيد من جديد؛ فقد تعرّضت الأزمة الليبية لانتكاسة أعادت المشهد الليبي إلى الوراء في مرحلة الصعوبة تنذر بالحالة التي شهدتها قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، فقد كلف البرلمان في شرق ليبيا حكومة جديدة برئاسة فتححي باشاغا تتنازع مع حكومة عبد الحميد الدبيبة¹ في طرابلس.

¹. أبو الغيط: المشهد السياسي الليبي ينذر بإعادة البلاد إلى مرحلة ما قبل اتفاق وقف إطلاق النار، موقع سبوتنيك عربي،

وبعد الجمود العسكري المؤقت في الحرب في اليمن بفعل التوافق على هدنة إنسانية مع مطلع نيسان/ أبريل 2022، رفض الحوثيون تجديد الهدنة، وبقيت البلاد في مسار اللاحرب واللاسلم، مع توافر مؤشرات على إمكانية العودة إلى جولة جديدة من الحرب قد تكون أكثر عنفاً من الجولات التي قبلها، في ظل أزمة إنسانية ومعيشية خانقة، وتعقيدات إضافية نتيجة التشابك مع الأوضاع والتطورات الإقليمية والدولية.

وفي السياق ذاته تمر الأزمة في سوريا بحالة من الجمود العسكري والسياسي، في ظل انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، وفي ظل الضغوط الشعبية والسياسية على الحكومة التركية للتعاطي مع المهجرين السوريين على أراضيها، ومواجهة الجماعات الكردية التي تقوم بأعمال إرهابية مسلحة داخل الأراضي التركية انطلاقاً من شمال سوريا، حيث تشهد محاولات تفكيك الأزمة جهوداً روسية تركية سورية مشتركة وبالتأكيد بعلم ومشاركة إيران وعدم معارضة قوية من الولايات المتحدة ما يشير إلى فرصة قد تضع حداً للصراع الداخلي والإقليم في سوريا خلال العام 2023.

وبعد أشهر من الصراع بين المكونات السياسية والمليشيات الشيعية حصل انفراج نسبي في المشهد السياسي في العراق، من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، ومع هذا فإن عوامل التوتر ما تزال قائمة بفعل عوامل الصراع بين المكونات الشيعية، وسعي بعضها لفرض هيمنتها على الحياة السياسية، وفي ظل مستويات عالية من الفساد، وتدخلات خارجية إيرانية.

وتعيش لبنان أزمة خانقة بسبب الانقسام بين النخبة السياسية، وهيمنة حزب الله على جزء مهم من المشهد السياسي والأمني في البلاد، ومن المتوقع أن تدخل البلاد في فراغ رئاسي ممتد، وجمود في تشكيل الحكومة بفعل الانقسام الطائفي والسياسي واستمرار التمسك بنظرية ما يُعرف بالثلث المعطل للثنائي الشيعي في لبنان.

ويمتد الأمر إلى الدول التي تعاني من انقسام وانسداد سياسي، كما هو الحال في كل من مصر وتونس، في ظل صعوبات اقتصادية متزايدة بفعل عوامل داخلية، وأخرى مرتبطة بأزمات الطاقة والغذاء على المستوى العالمي، وهو ما ساهم في ارتفاع كبير في التضخم الأساسي، والذي بلغ في مصر 19%²، وفي تونس 9.2%³ خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

على الرابط: <https://shortest.link/8qGl>

². البنك المركزي: ارتفاع التضخم الأساسي في مصر إلى 19% خلال أكتوبر، قناة العربية، على الرابط:

<https://shortest.link/8qR9>

ثنائية الانقسام أو الاستبداد

تتوزع معظم الدول العربية، عدا عدد قليل منها، بين ثنائية مؤلمة: الانقسامات التي تؤدي إلى صراع هوياتي أو هيمنة أنظمة تجمع بين الاستبداد والفسل، وكلتاها من العوامل الرئيسية التي أدت إلى هيمنة الضعف في المشهد السياسي العربي؛ فقد استمرت الانقسامات الدينية والمذهبية والجغرافية والسياسية في الدفع بالمنطقة نحو مزيد من التآكل والضعف، وهي التي تحرك الصراع بشكل مباشر في الدول العربية التي تعاني من حروب مثل: سوريا واليمن وليبيا والصومال، وتضمن استدامته، وتجعل الصراع السياسي هو الملمح العام في عدد من الدول، كما هو الحال في العراق ولبنان، وبالمجمل فإن الانقسامات السابقة تعد من العوامل الرئيسية التي تفتت في عضد المجتمعات العربية، وتقف خلف تمزق الدول، واستمرار الصراعات وتحويلها إلى صراعات مزمنة.

وتتعدى تلك الانقسامات، كما هو معلوم، على مؤشرين آخرين بارزين في المشهد السياسي العربي: هما عودة الاستبداد السياسي واتساع مساحته من ناحية، وتآكل حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تعمق الانقسامات في دول عربية، وإمكانية تحولها إلى مصادر للصراع المكشوف في عدد آخر منها؛ فقد التحقت تونس بالدول التي يُهيمن عليها التفرد بإدارة السلطات بعد حلّ البرلمان، وصياغة دستور جديد، وتميره من خلال خطاب شعبي يرفض الشراكة مع الآخر، ويثير المخاوف السياسية، وانتهت الأوضاع في مصر وعدد آخر من الدول العربية إلى تآكل كبير في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بفعل عدم التوازن في أولويات توجيه الإنفاق الحكومي، وخصوصاً المبالغة في النفقات على البنى التحتية ربما غير الضرورية خلال السنوات العشر القادمة، من جسور ومدن وقصور جديدة، على حساب أولويات التنمية البشرية والاقتصادية التي تضمن الحقوق الاقتصادية والمعيشية لغالبية المواطنين، ناهيك عن الأزمة في الحقوق السياسية واستمرار الاعتماد على نظرية الإقصاء ورفض الآخر.

ومن التطورات اللافتة في المشهد السياسي العربي السعي لإحداث تحولات ثقافية في بعض المجتمعات الخليجية، وتبني السلطات في بعض الدول إجراءات دراماتيكية تحدّ من دور مؤسسات ثقافية ودينية تقليدية لحساب مؤسسات جديدة تدفع باتجاه مزيد من الانفتاح الليبرالي الداخلي والخارجي والمحفوف بالمخاطر التي من أخطرها تنامي فرص عدم الاستقرار بسبب التحولات الدراماتيكية في ظل

³. التضخم السنوي في تونس يرتفع إلى 9.2%، الجزيرة نت، على الرابط: <https://shortest.link/8wIZ>

ثقافة عميقة سائدة ترتبط بالبعد الديني والعربي لعشرات السنين وهي قد لا تقبل الكثير من مكونات الثقافة الجديدة، ناهيك عن بعض عمليات تطبيع العلاقات مع إسرائيل بطريقة فوقية تخالف الفكر والثقافة والرؤية العربية العامة من جهة والمحلية التي كانت تتبناها الدولة منذ عقود طويلة.

انفراج جزئي في العلاقة العربية- العربية

اتسم المشهد العربي كذلك بتجاوز بعض الأزمات التي كانت توتر العلاقات العربية- العربية، فقد طويت الأزمة الخليجية التي كانت قائمة بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة ثانية، فقبيل القمة الخليجية الـ (41) التي عُقدت في 5 كانون الأول/ يناير 2021، أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر الصباح التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه فتح الأجواء والحدود البرية والبحرية بين السعودية وقطر⁴، وبالفعل شارك أمير قطر في تلك القمة، ودشن ذلك الاتفاق لانفراجة في العلاقات بين دول المنطقة تجاوزت الاشتباك الإعلامي والسياسي السابق، والتي شكل تنظيم المونديال العالمي في قطر فرصة جديدة لها لتحقيق رمزيات استعادة البيئة العربية الموحدة بمساهمة مباشرة من قادة الدول أنفسهم خاصة في ظل الإشادة الأمية بنجاح المونديال وبروز الروح العربية العامة وروح العادات الإسلامية في صورة معتدلة ومميزة للجماهير العالمية المشاركة، والتي تتبناها كل دول الخليج فكرياً ودينياً وقومياً.

وفي السياق نفسه، وبالرغم من استمرار الاتجاه العام القائم لمقاطعة النظام السوري وعزله عربياً ودولياً، إلا أن مساراً جديداً أخذ في الاتساع يميل إلى التعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد في محاولة للحد من النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة، وإعادة سوريا والنظام الحاكم فيها إلى الحضن العربي ليأخذ دوره في الدفاع عن مصالح الأمة العربية وقضية فلسطين في إطار العمل العربي المشترك، وفي هذا السياق أعادت كل من عُمان والإمارات والبحرين بعثاتها الدبلوماسية إلى سوريا، وزار وزير الخارجية الإماراتي دمشق في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وفي آذار/ مارس 2022 استقبلت أبو ظبي الرئيس السوري، في زيارة هي الأولى له إلى دولة عربية منذ عام 2012.

وقبيل انعقاد القمة العربية الـ (31) في الجزائر في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022،

⁴. وزير الخارجية الكويتي يعلن التوصل لاتفاق لفتح الأجواء والحدود البرية والبحرية بين السعودية وقطر، وكالة الأنباء

بذلت الجزائر ودول عربية أخرى جهوداً لإعادة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية، لكن تلك الجهود اصطدمت بمواقف معارضة من بعض الدول العربية، وعلى الأرجح أن المرحلة القادمة ستشهد تطورات كبيرة في هذا الملف لجهة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، خاصة في ظل انفراجات إقليمية في علاقات تركية مع النظام الحاكم في سوريا، والذي ربما يساهم في تحريك التسوية السياسية بين الفرقاء السوريين وتقليل حجم مأساة اللاجئين السوريين في جدول الجوار كالأردن ولبنان وتركيا، ما لم تحدث مستجدات تحول دون ذلك.

وعطفاً على ما سبق، فقد عقدت في الجزائر العاصمة القمة العربية العادية الـ (31)، وهي القمة التي جاءت بعد انقطاع، إذ كان من المفترض أن تُعقد في عام 2020، إلا أن ذلك لم يحدث بحجة جائحة كورونا، واعتبر الخبراء انعقادها مؤشراً على التعافي النسبي في العلاقات الرسمية بين الدول العربية، ومع هذا فلم تنجُ من تبعات الخلاف القائم بين الجزائر وعدد من الدول الخليجية على خلفية موقف الجزائر من التطبيع مع إسرائيل على ما يبدو، ولذلك لم تنجح القمة في تحقيق شعار الطموح الذي رفعته وهو (لَمّ الشمل) إلا جزئياً، ومع أن انعقاد القمة بذاتها كان نجاحاً نسبياً مهماً، ولكن مخرجاتها كانت عادية باستثناء أنها أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، فقد أكد بيانها الختامي على "مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف"⁵؛ كما لم تشهد خلافات علنية تشوش جول الانعقاد بسبب التمكن من توافقات مهمة على البيان الختامي بين العرب.

وفيما يتعلق بالتوافق على النص المختص بالقضية الفلسطينية التي تمر في لحظة حرجة جداً، فقد وقر انعقاد القمة في الجزائر قوة دفع فيما يخص السياسة والموقف منها، خاصة وأن الجزائر رئيس القمة الحالية كانت قد استضافت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2022 الفصائل الفلسطينية لإجراء حوار وطني أُطلق عليه "لَمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية"، وفي نهاية الحوار وقّعت الفصائل الفلسطينية على وثيقة "إعلان الجزائر للمصالحة"، وتضمّنت مجموعة من الخطوات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتعزيز وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها، وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، والإسراع في إجراء

5. إعلان الجزائر الصادر عن القمة العربية العادية الـ (31) (وثيقة)، وكالة الأناضول، على الرابط:

انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس⁶. الأمر الذي رحبت به القمة وقررت تشكيل لجنة عربية للإشراف على تطبيق هذا الاتفاق إلى جانب الجزائر، فيما اعتبر خطوة مهمة على طريق استعادة التضامن العربي السابق ولو بحده الأدنى.

تداعيات ضاغطة للحرب الروسية- الأوكرانية

ألقت الحرب الروسية- الأوكرانية بظلال كثيفة على المشهد السياسي في المنطقة العربية، فهي وإن كانت قد زادت من أهمية المنطقة في السياسات الدولية في ظل الحاجة الشديدة لمصادر الطاقة، لكنّها أفحمت المنطقة في استقطاب شديد بين القوى الدولية المتصارعة، وكان تأثيرها من حيث أزمة الطاقة متبايناً إلى حد كبير، فقد وفرت مداخيل مالية كبيرة للدول العربية التي تصدر النفط والغاز، وفي ظل الحصار على النفط والغاز الروسيين، والبحث عن بدائل له، حيث تقاطرت القيادات الأوروبية والعالمية لزيارة المنطقة العربية، بما فيها الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي اضطر لزيارة السعودية والالتقاء بقيادات بعض الدول العربية فيها، وتبّنى في تلك القمة خطاباً سياسياً يؤكد استمرار الحضور الأمريكي في المنطقة وعدم تركها للقوى الدولية المنافسة، كما شهدت العاصمة السعودية قمة مشاهمة عربية خليجية مع الصين والتي هدفت إلى تحقيق مكاسب عربية في ظل هذا التجاذب كما وفرت فرصاً للتفكير بتعدد الخيارات الاقتصادية على الأقل على المستوى الدولي.

وبخلاف ذلك، عانت الدول العربية الأخرى من الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة، وتحملت موازاتها تكاليف مالية إضافية تفوق قدرتها المالية، وعانت بشكل أكبر من أزمة التضخم العالمية التي أدت إلى تراجع قيمة العملات المحلية وتآكل قيمتها وقدرتها الشرائية، وارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات الذي يثير القلق من تنامي احتجاجات شعبية جديدة في عدد من الدول العربية المعنية.

وواجهت عدد من الدول العربية أزمة في الغذاء، وبات عدد منها مهدد بتراجع حاد نحو نسب فقرٍ ونقص تغذيةٍ أعلى، بما في ذلك بروز خطر "المجاعة النسبي"، وخاصة الدول التي تعاني أصلاً من شح الموارد الاقتصادية وحضور مزمن للصراعات الداخلية، كما هو الحال في كل من اليمن وسوريا ولبنان والصومال والعراق، أو تعاني من كثافة بشرية عالية كما هو حال مصر

⁶. الفصائل الفلسطينية توقع على إعلان الجزائر للمصالحة، وكالة الأناضول، على الرابط:

والسودان والجزائر، وبالمجمل، فقد كشفت الحرب الروسية- الأوكرانية حالة الهشاشة التي تعاني منها دول عربية عديدة في مجال أمن الغذاء، وأن الاتفاقات العربية الاقتصادية لم تتمكن من حماية الدول العربية من تداعيات الصراعات الدولية متعددة الأبعاد.

لقد أسهمت أزمات الطاقة والغذاء وارتفاع الأسعار في زيادة المخاطر التي تتهدد حياة الناس بصورة جدية في الدول التي تعاني من الصراعات والحروب، كما تفاقمت أزمة الغذاء والماء في كل من اليمن وسوريا والصومال، في ظل تراجع اهتمامات المنظمات الدولية الإنسانية بالاعون الإنساني المقدم للنازحين والمهجرين في هذه البلدان، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وتكلفة النقل من جهة، وبشكل أكبر بسبب تراجع اهتمامها بالأزمات الإنسانية في المنطقة وبقية العالم لحساب الاهتمام بالنازحين الأوكرانيين من جهة ثانية، والغريب أن تلك المخاطر لم يكن لها كبير أثر في تهدئة الصراعات المشتعلة في عدد من الدول العربية، حيث بقيت الحروب في حالة من الاستمرار بمعزل عن التطورات الدولية وتداعياتها شديدة الخطورة.

وفي الوقت نفسه أسهمت تلك الأزمات بانكشاف غذائي غير مسبوق في بعض الدول خاصة، حيث أدى الارتفاع الكبير في مستوى التضخم إلى تآكل القوة الشرائية في تلك الدول على نحو ما ذكرنا، وبات الكثير من الأفراد والأسر عاجزين عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وهو ما وسّع الفجوة بين الشعوب ونظم الحكم في تلك البلدان، ووضع تلك النظم في أزمة حقيقية، إذ لا يمكن للمواطنين تحمّل الجمع بين أزمات اقتصادية طاحنة إلى جانب أزمات الحريات والحقوق التي ضحّت بها الأنظمة بعد ثورات الربيع بدواعي الحفاظ على كيان الدولة وضمن الاستقرار فيها والتي فشلت بتوفير الحد المعقول من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اشتباك مع الإدارة الأمريكية

تشهد المرحلة الحالية كذلك حالة اشتباك جزئي غير مسبوق في العلاقات الخليجية- الأمريكية، ويعود هذا الاشتباك جزئياً إلى مستوى الانتشار الأمريكي في المنطقة، والانسحاب العسكري الجزئي الذي بدّته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، نتيجة تراجع أولوية الاستراتيجية الأمريكية في ظل تنامي تهديدات شرق آسيا وجنوبها حسب التحليل الأمريكي، وهو ما قد يترك المنطقة في حالة انكشاف أمني أمام التحديات الإقليمية، ما قد يدفع بسياسات متعجلة لاتخاذ قرارات استراتيجية، برودة فعل غير مدروسة كما هو الحال في استعجال التطبيع مع إسرائيل.

وقد تعزز هذا الاشتباك بسبب موقف إدارة بايدن من الحرب في اليمن، وبشكل أكبر بسبب رفضها الأولي للتعامل العلني مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على خلفية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، فقد أعلن الرئيس الأمريكي أثناء الحملات الانتخابية أنه سيجعل من السعودية دولة منبوذة، وقد ظل يتحاشى التعامل العلني مع ولي العهد السعودي. ومع هذا فإن تصاعد أزمة الطاقة أجبرته على زيارة السعودية طمعاً في أن ترفع الرياض والدول الخليجية إنتاجها من النفط، إلا أن الدول الخليجية لم تتجاوب مع مطالبه، وهو ما زاد في توتر العلاقة، خاصة بعد قرار منظمة الدول المصدرة للنفط والمتحالفة معها (أوبك+) خفض إنتاج النفط خلافاً لما كانت تطالب به الإدارة الأمريكية، واتهمت الإدارة الأمريكية السعودية بأنها التي تقف خلف القرار، وأنها بهذا القرار تضحي بالمصالح الأمريكية لصالح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفسر الأمريكيون القرار بأنه يستهدف التأثير في نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي لصالح الجمهوريين على حساب الديمقراطيين، خاصة أن إدارة بايدن كانت قد طلبت تأجيل قرار خفض إنتاج النفط لمدة شهر واحد، ريثما تنتهي الانتخابات.⁷

وقد جاءت نتائج الانتخابات الأمريكية خلافاً لما كان متوقعاً، فقد تمكن الحزب الديمقراطي من الاحتفاظ بالأغلبية في مجلس الشيوخ، مقابل أغلبية ضئيلة للحزب الجمهوري في مجلس النواب، والذي أبقى إدارة بايدن في حالة قوة نسبية.

لقد ترك هذا الوضع السعودي وعدداً من الدول الخليجية في حالة توتر واشتباك جزئي علني مع الإدارة والمؤسسات الأمريكية، وهي سياسة محفوفة بالكثير من المخاطر، لا سيما أنه جاء متزامناً مع تطورات أخرى، مثل التوتر العلني في العلاقات الإيرانية-السعودية بسبب اتهام الأولى للرياض بالوقوف خلف الاحتجاجات الشعبية داخل إيران، وتهديد قيادات عسكرية وسياسية إيرانية بشكل علني بضرب المصالح السعودية، وهو أمر قد يكون له تداعيات سلبية في المستقبل القريب.

⁷ انظر:

- الخارجية السعودية: واشنطن طلبت تأجيل قرار خفض إنتاج النفط شهراً، وكالة الأناضول، متاح على الرابط:

<https://shortest.link/aGws>

- غضب جمهوري بعد كشف الرياض طلب إدارة بايدن تأجيل قرار أوبك، موقع عربي 21، متاح على الرابط:

<https://shortest.link/aGwa>

توتر في العلاقات مع الدول الإقليمية

تشهد العلاقات العربية مع الدول الإقليمية حالات من الشدّ والتوتر، فالعلاقة مع إسرائيل عرفت تنوعاً مشبعاً بالمفارقات، فقد تزايد الاشتباك الفلسطيني- الإسرائيلي حول القدس المحتلة وفي معظم مناطق الضفة الغربية، في ظل تصاعد إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تهويد بيت المقدس والتضييق على سكان القدس، وجرت حرب خاطفة بين المقاومة الشعبية في غزة والجيش الإسرائيلي في شهر آب/ أغسطس 2022.

وبخلاف ذلك، وتحت ضغط الهاجس لدى بعض دول الخليج من سياسات إيران المتهورة في المنطقة، طبّعت كلٌّ من الإمارات والبحرين علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل، وكذلك المغرب، وطبّعت السودان معها بشكل مؤقت، حيث تحاول بعض الدول الخليجية توظيف علاقاتها مع إسرائيل لسدّ الفراغ المحتمل الذي تركته السياسات الأمريكية في المنطقة، والاستفادة من ذلك في ظل الاشتباك منخفض المستوى مع إيران، والذي تخشى هذه الدول من تصاعده حسب تحليلها.

وعلى الأرجح فإن عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل سيعطي دفعة جديدة لجهود التطبيع التي تتبناها عدد من الدول العربية في ظل استمرار وسخونة الاشتباك الإقليمي القائم مع إيران.

السيناريوهات المحتملة

تعتمد المسارات المستقبلية للوضع العام في المنطقة العربية على عدد من العوامل الحاكمة، تقع في مقدّماتها مآلات الحروب والصراعات الداخلية، واتجاهات العلاقة بين النظم الحاكمة والشعوب العربية، والتطورات في علاقات بعض الدول العربية بالقوى الإقليمية والعالمية، والتداعيات التي يمكن أن تحدث نتيجة الصراعات والحروب الدولية.

وبناء عليه يمكن القول إن أكثر السيناريوهات المحتملة للتطورات العربية على المدى القريب تتمثل في:

السيناريو الأول: السيناريو الاتجاهي

ويشير هذا السيناريو الى استمرار الأوضاع في اتجاهها الحالي، والتي تقوم على المزوجة بين

استمرار الانقسامات والصراعات، وفشل الأنظمة في إحداث نهضة أو تنمية رائدة، في مقابل التحسن النسبي في العلاقات العربية- العربية، أو في العلاقات العربية مع بعض القوى الدولية والإقليمية، وبشكل ربما أقل من العلاقة بين الشعوب والأنظمة العربية.

حيث تستمر الحروب التي تعاني منها بعض الدول العربية في المروحة بين تهدئة مؤقتة، أو استمرار، ولكن بصورة لا يتمكن معها أي طرف من حسم الصراع لصالحه، خاصة في كل من ليبيا واليمن، ويُتوقع كذلك استمرار هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في كل من سوريا والعراق ولبنان، وتعرضها للكثير من الاختناقات والانسدادات، ومروحة كل من مصر وتونس في أزمتها الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستمرار التباين في التحديات التي تواجهها الدول النفطية وتلك التي تعاني من محدودية مواردها الاقتصادية، مع تداعيات أكثر سلبية لأزمات الغذاء والطاقة والتضخم، كما تستمر هشاشة الأوضاع في ظل القهر الذي تتعرض له الحركات الشعبية الحاملة لمشاريع التغيير في المنطقة وخاصة ذات الاتجاه الإسلامي المعتدل منها، وكذا استمرار التوتر في علاقات الدول الخليجية مع كل من إيران أساساً وبدرجة محدودة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

السيناريو الثاني: انفراج جزئي

يتوقع هذا السيناريو حدوث تراكم في التطورات الإيجابية في المنطقة العربية بما يخلق انفراجاً عاماً جزئياً في العالم العربي، ومن ذلك تحول الأوضاع في الأراضي المحتلة نحو صدام مستمر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والحكومة الأكثر تطرفاً في إسرائيل والتي يقودها نتنياهو، وقد يمتد الأمر إلى حرب جديدة بين قوى المقاومة في قطاع غزة وجيش الاحتلال الإسرائيلي، وتطور مثل هذه الحالة قد يدفع الشعوب العربية إلى مظاهرات واسعة تأييداً للشعب الفلسطيني، وتوليد مزاج شعبي وحضور إعلامي ضاغط يُجبر الدول العربية على تجميد التطبيع، ويُعيد القضية الفلسطينية إلى مكانها المركزي بين القضايا العربية على المستوى الشعبي، وبدرجة أقل على المستوى الرسمي.

ويفترض هذا السيناريو إمكانية حدوث انفراج في الأزمة السورية أيضاً من خلال بناء تفاهم تركي روسي حول سوريا، يفتح المجال لحوار جديد بين المعارضة السياسية والنظام السوري، ويهيئ لترتيبات تنهي الصراع، وتضمن عودة جزء كبير من النازحين والمهجرين السوريين إلى مناطقهم، ويتوازي مع ذلك عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية.

ومن التحولات الممكنة وفقاً لهذا السيناريو تزايد الضغوط الشعبية والسياسية في تونس وتبلور حركة شعبية واسعة لتغيير الرئيس "قيس سعيد" واستعادة العملية الديمقراطية، في ظل العزلة الشعبية التي بات يعاني منها الرئيس والتي عكستها نسبة التصويت المتدنية في الانتخابات البرلمانية والتي لم تتجاوز (8.8% - أو 11.1% المعدلة)، وحدث مثل هذا الأمر قد يعزز الجو المساند للمطالب الشعبية الديمقراطية والإصلاحية في العالم العربي.

ومن ذلك أيضاً اتجاه الأوضاع في السودان نحو التهدئة بعد توافق قوى رئيسية على اتفاق إدارة المرحلة الانتقالية، فهذا الاتفاق وإن بقي قائماً على إقصاء قوى سياسية أصيلة إلا أنه قد يسهم في تهدئة الأوضاع بشكل أو بآخر ويوفر الظروف لانتخابات عامة تعكس الأوزان الحقيقية للقوى السياسية في الشارع السوداني، وهو ما قد يسهم في تعزيز استقرار نسبي في الدولة، ويساهم في إضعاف النفس الإقصائي في المنطقة والذي يعد أحد العوامل الرئيسية لعدم استقرارها.

وفي إطار هذا السيناريو قد تسهم تطورات خارج المنطقة العربية في جلب الاستقرار إليها، ومن ذلك إمكانية اتساع الاحتجاجات الشعبية في إيران، وتزايد عنف النظام بما يؤدي إلى إضعاف النظام أو حدوث تحولات جوهرية في بُنيته أو سياساته، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انفراج سياسي وأمني في لبنان واليمن والعراق وسوريا ومنطقة الخليج بشكل عام حيث تعتبر قوة إيران عاملاً مهدداً لاستقرارها جميعاً بكل أسف.

السيناريو الثالث: تكريس حالة الضعف

يتوقع هذا السيناريو تفاقم الصراعات الداخلية في عدد من الدول العربية، وزيادة الاحتقانات الداخلية في عدد آخر منها، بفعل تزايد مؤشرات الأزمات الاقتصادية والسياسية وبشكل أكبر التراجع في الحقوق والحريات، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

ويتوقع كذلك استمرار وتزايد الضغوط الخارجية بفعل استمرار التوتر مع عدد من الدول الإقليمية والدولية، وخاصة إسرائيل وإيران وبشكل أقل الولايات المتحدة، والتي قد يكون لها تداعيات في المزيد من إضعاف الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من الدول العربية: لبنان اليمن، سوريا، العراق، فلسطين، وزيادة المخاطر الأمنية والاستراتيجية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتولد ضغوط بشكل أكبر بفعل التداعيات الناتجة عن الصراعات الدولية، وخاصة الحرب

الروسية- الأوكرانية، وتكون تلك المخاطر أكبر في حال اتساع رقعة الحرب لتشمل دولاً وربما مناطق أخرى، كامتداد الحرب الروسية- الأوكرانية إلى دول أخرى في شرق أوروبا، أو اندلاع مواجهات بين الصين وتايوان، أو بين كوريا الشمالية وجارتها كوريا الجنوبية واليابان.

وفي هذه الحالة فإنه من المتوقع أن تتفاقم بشكل كبير أزمات: الطاقة، والغذاء والتضخم، بما يخلق تهديدات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة في الدول العربية التي لا تمتلك مصادر الطاقة، أو بدائل اقتصادية تؤمن حاجتها من الطاقة والغذاء في ظل تنامي عدم الرضى الشعبي عن سياسات الحكومات القائمة. وبالمجمل فإن هذا السيناريو يتوقع أن تتكامل عوامل الضعف الداخلية مع تداعيات الأزمات والصراعات الدولية في إلحاق المزيد من الضعف في المشهد السياسي والأمني في العالم العربي.

الخلاصة

يفيد العرض السابق، بأن المشهد السياسي العربي قد يتراوح بين ثلاثة سيناريوهات، أحدها يميل إلى حدوث تحسن في عدد من القضايا والأبعاد، ومراكزها وتكاملها تتولد حالة من الانفراج والتحسن النسبي العام في المنطقة، وسيناريو أخرى يشير إلى تكامل بين عوامل الضعف الداخلية التي تكون في حال اتساع وتعمق مع الضغوط الخارجية والتي تتفاقم معها الأزمات الداخلية بما يؤدي إلى تكريس حالة الضعف في المنطقة، وفي ظل المؤشرات المتوافرة، فإن السيناريو الاتجاهي هو السيناريو المرجح، أي استمرار اتجاه المشهد بنفس الديناميكية، ما لم تحدث تحولات دراماتيكية فيما يتصل بالصراعات الدولية حول ميزان القوة في العالم، بفعل الحرب الروسية- الأوكرانية، أو مماثل لها في آسيا والمتصلان بالصراع الدولي على المكانة والدور والنفوذ في العالم.

من جهة أخرى فإن التحولات الممكنة في أي دولة عربية ذات الأزمات المستعصية أو في تطور المواجهات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي قد توفر بيئة جديدة للمطالب العربية بالإصلاح والديمقراطية، خاصة في ظل فشل محتمل للسياسات العربية الحالية بتلبية حاجات المواطنين الأساسية في أغلب الدول العربية وعلى الأخص فيما يتعلق بالطاقة والغذاء والحريات، ويخدم مثل هذا التوجه استمرار التعنت في قبول المشاركة الشعبية من جهة، وفي وقف الأزمات في لبنان وسوريا واليمن والصومال وليبيا من جهة أخرى.

اتفاق المصالحة الفلسطينية في الجزائر

السياقات وضعف الآليات

د. أيمن يوسف*

الملخص

يهدف هذا التحليل الاستراتيجي المقتضب إلى تسليط الأضواء البحثية والتحليلية على اتفاق لمّ الشمل الفلسطيني في الجزائر في سياقات فلسطينية وجزائرية وإقليمية ودولية. هذا الاتفاق بكل ما فيه من مسارات وبنود وجهود لا يمكن فهمه إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف المرتبطة مع التوقيت، ومصالح اللاعبين الإقليميين، وفرص النجاح والفشل في ضوء استمرار حالة الانقسام في فلسطين وديمومة الأزمة الحزبية والاستقطابات المرافقة لهذه الحالة، وجاءت المبادرة الجزائرية امتداداً للمبادرات السابقة الفاشلة رغم أنها اختلفت عنها من حيث الظروف والسياقات والرغبات وإمكانيات النجاح في ضوء متغيرات مرتبطة مع الفلسطينيين وبدولة الاحتلال والوضع العربي عموماً.

واعتمد هذا التحليل الاستراتيجي على إعادة قراءة الصورة الشاملة للمصالحة الفلسطينية بعد العديد من المبادرات وفشل المحاولات لإصلاح ذات البين بين الفرقاء. وقد خلّص التحليل إلى أن المبادرة الجزائرية لم تختلف كثيراً عن سابقتها من حيث الخطوط العريضة رغم اختلاف الظروف، كما أوصى بأهمية أن يكون هناك خطة بديلة في حال فشل التطبيق أو التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: اتفاق لمّ الشمل، المصالحة الفلسطينية، اتفاق الجزائر، الانقسام الفلسطيني، الوساطة الجزائرية.

The Palestinian Reconciliation Agreement in Algeria: Contexts and the Lack of Mechanisms

Dr. Ayman Youssef

ABSTRACT

This strategic analysis aims to shed research and analytical light on the Palestinian reunification agreement in Algeria in Palestinian, Algerian, regional, and international contexts. The agreement, with all its paths, clauses, and efforts, can only be understood if we consider the circumstances associated with the timing. The interests of the regional players also were considered. The analysis explores the chances of success and failure in light of the state of

* أستاذ العلوم السياسية وحل النزاعات في الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين.

Palestinian political division, the persistence of the partisan crisis, and the polarization. The Algerian initiative was an extension of many previous initiatives. However, it differed in terms of circumstances, contexts, desires, and possibilities of success in the light of variables associated with the Palestinians, Israel, and the Arab situation.

This strategic analysis relied on re-reading the overall picture of Palestinian reconciliation after many initiatives and failed attempts to reconcile the parties since 2007. The analysis concluded that the Algerian initiative was similar to its predecessors in broad lines, despite the different circumstances. However, it also recommended the importance of having an alternative plan in the event of failure of implementation.

Keywords: reunion agreement, Palestinian reconciliation, Algerian agreement, Palestinian division, Algerian mediation.

تقديم تأطيري

شكلت قضية الانقسام السياسي والجغرافي معضلة محورية في الحالة الوطنية الفلسطينية على كافة المستويات الرسمية والشعبية والفصائلية، وكان لها ارتباطات مع متغيرات إقليمية ودولية على حد سواء. ويبدو أن هذه الحالة دخلت مرحلة الاستعصاء والاستقطاب الحزبي بعد أن أفرزت الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006 منظومة سياسية مأزومة، لم تستطع التعامل مع نتائج ومخرجات الانتخابات بشكل عملي لخدمة القضية الفلسطينية وتحييد تبعات الانقسام السياسي وآثاره وإسقاطاته السلبية على الوضعية الفلسطينية الجيوسياسية، خصوصاً في ظل ظروف ومتغيرات ومستجدات طارئة وسريعة تمر بها المنطقة العربية والعالم ككل.

وتعد المصالحة كمصطلح "Reconciliation" في أغلب المصادر والأدبيات والأبحاث السابقة، هدفاً وعملية كاملة ومتواصلة، لها أهداف محددة وإطار زمني ومكاني للتطبيق والتقييم فيما يتعلق بالمخرجات والنتائج، وفي فكر المصالحة لا توجد طريقة محددة وواضحة المعالم والمسارات، أو طريق مختصر للوصول إلى نتائج سريعة، بمعنى أنها تحتاج إلى وقت لإنضاج الظروف وإخضاعها لمعادلة جديدة تمهد لبروز متغيرات صديقة لفكر المصالحة وفلسفتها العامة¹.

¹ Ayman Yousef & Sezai Ozcelik, reconciliation and peace building perspectives from civil society organizations, conflict studies quarterly, issue 35, April 2021, p. 89-109

إن المجتمعات التي مرت بتجارب العنف البنيوي أو العنف التكتيكي أو العابر، يكون التركيز فيها على خلق بيئة تصالحية حاضنة لأي توافق أو اتفاق بين الفرقاء أو الخصوم أو حتى الأعداء، لذلك يمكن التحرك لإيجاد محددات إيجابية أو سلام إيجابي لإحداث تغييرات داخلية وخارجية، وبالتالي فإن هذه العملية كما قال المفكر النرويجي "يوهان غالتونج" طويلة ومستدامة وفيها أشكال كثير من تضميد الجراح "Healing" والتعامل مع الماضي "Dealing with the past". ولا تصبح المصالحة فاعلة ونافذة إلا إذا دمجنا المجتمعات المحلية بمستوياتها الاجتماعية والثقافية والمحلية في هذه العملية، فضلاً عن دور المجتمع المدني والنقابات والزعامات المحلية، وهذا يعني أن تتناغم المصالحة مع العدل والعدالة التوزيعية والانسجام الاجتماعي والمواطنة الفاعلة كمحددات محرّكة للوضع العام².

الإشكالية

تكمن إشكالية هذا التحليل الاستراتيجي في وضع ورقة المصالحة الفلسطينية الأخيرة برعاية الجزائر في سياقات العمل الوطني المشترك وجهود رأب الصدع الداخلي، وفي ضوء متغيرات وفواعل إقليمية ودولية صاعدة ومتغيرة ومستجدة، وفي ظل مستجدات فلسطينية معقدة وصعبة تدفع وتمهد الأجواء للمزيد من الوحدة والتضامن الجمعي، في ظل ما نشهده من موجة جديدة من الحركات الميدانية المقاومة والمشتبكة مع الاحتلال، وهناك رصد لأهم بنود الوثيقة الجديدة وتتبع بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها تطبيق الوثيقة بشكل عملي لضمان نجاح التنفيذ ووصول قطار المصالحة الفلسطينية إلى محطات هامة ومحورية.

الأهداف

يسعى هذا التحليل الاستراتيجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات يقف على رأسها:

- 1- تسليط الأضواء التحليلية والنقدية على بنود الاتفاقية أو وثيقة لمّ الشمل بشكل محدد ومتتابع وفهم المضامين الجديدة- إن وجدت- والوقوف عليها أو عندها بهدف العرض والتحليل.

² Ibid. 100.

- 2- إدراك إن كان هناك أي فوارق أو اختلافات بين الوثيقة الحالية للمصالحة والمبادرات السابقة بدءاً من القاهرة ومروراً بمكة المكرمة وقطر وانتهاءً بنقاشات وتفاهات إسطنبول وتقييم الدروس والتغذية الراجعة.
- 3- تتبع الرغبة الفلسطينية، خاصة الرسمية والفصائلية والنخبوية، من قضية المصالحة لا سيما وأن المصالحة الوطنية في الكثير من تجارب العالم كانت في مراحلها الأولى ترتيبات بين القادة والنخبة والأشخاص المؤثرين.
- 4- عمل نقاشات أعمق وعصف ذهني حول موضوع المصالحة الفلسطينية، لا سيما أن هذا التحليل يمكن أن يكون أرضية أو منصة عريضة لخبراء ونشطاء ومختصين ومحللين بهدف تقديم مقترحات أكثر تحديداً تساعد صناع القرار للمضي في طرق الوحدة الوطنية.
- 5- إدراك وفهم المعوقات التي تقف في طريق المصالحة، مقابل الفرص المتاحة والمخاطر والإمكانات، في ضوء ظروف داخلية وخارجية يمكن استغلالها لإحراز بعض التقدم لا سيما إذا تم قراءة هذه الظروف بشكل عقلائي وصحيح.
- 6- فهم السياقات المتداخلة والمتراطة التي دفعت الجزائر للتقدم بهذه المبادرة أو الوثيقة في هذا الوقت، وعلاقتها مع المنظومة الإقليمية والدولية خاصة أن أحد بنود تضمن وجود لجنة جزائرية عربية للمتابعة والتطبيق على أرض الواقع.

حزبية مأزومة في فلسطين

يصعب الجزم أن هناك نظاماً حزبياً مكتمل البناء والبنية في فلسطين، ذو خصائص وسمات واضحة، وإن افترضنا وجوده في الواقع، فإنه يبدو مأزوماً ومتأزماً على صعيدين: الأول، النظام السياسي الذي لم تتضح هويته وطبيعته بعد، فلا هو نظام رئاسي على النمط الأمريكي ولا هو برلمانياً على النمط البريطاني بحيث يمنح صلاحيات وسلطات أوسع للبرلمان، وإنما هو نظام مختلط، تتداخل فيه صلاحيات السلطة التنفيذية بشقيها، مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء³.

يضاف إلى ذلك السلطتين التشريعية والقضائية واللذان تتمتعان بصلاحيات إسمية شكلية لا

³ عزيز كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 1999، ص. 46-47.

ترقى إلى درجة الصلاحيات الحقيقية لحماية مبدأ الفصل بين السلطات والحفاظ على الحريات العامة. وأيضاً تنتج حالة التأزم بسبب غياب قانون أحزاب عصري ومتقدم يتناسب مع تطورات العمل السياسي الفلسطيني، وتنوع التجارب الفكرية والأيدولوجية والحزبية التي عايشها الفلسطيني في آخر أربعة عقود.

أما الصعيد الثاني، فيظهر فيما تعانیه الحزبية في فلسطين من ظاهرة توالد العديد من التنظيمات والفصائل تحت مسميات مختلفة، "حركة، جبهة، حزب" وغيرها من المسميات التي تجسدت على أرض الواقع في مرحلة النضال والمقاومة ضد الاحتلال. ومن المعروف أن مختلف التنظيمات والفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير اكتسبت تمثيلها داخل مؤسسات المنظمة عن طريق التعيين بأسلوب الكوتات أو المحاصصة دونما بذل جهد جدي لتمثيلها عن طريق الانتخاب كونها نمت في الخارج وعكست الشتات الفلسطيني.

كما أن أسلوب التعيين لشغل المناصب وملء الشواغر داخل مؤسسات منظمة التحرير أضعف فعلاً من الديمقراطية الداخلية لكافة التنظيمات والفصائل وخلق فجوة كبيرة بين النخب السياسية والقيادات المخضرة لهذه التنظيمات من جهة، وقاعدتها الشعبية والجماهيرية والتنظيمية من جهة أخرى. ومع هذا مثلت منظمة التحرير الفلسطينية القاعدة الجماهيرية العليا للشعب الفلسطيني من حيث التعددية، والديمقراطية الفصائلية، والاستناد إلى الشعب والتمثيل والاختيار والانتخاب كأساس لاتخاذ القرار السياسي، بالرغم من سطوة شخصيات كارزمانية مؤثرة عليها مثل الراحل ياسر عرفات⁴.

وعلى مستوى التنظيمات والفصائل التي لم تصل بعد إلى مرحلة الأحزاب الكاملة، تمثل حركة فتح التيار الوطني الرئيسي، فهي التي قادت النضال، وتوّعت آليات المقاومة بين العمل الفدائي المسلح في البداية قبل الانتقال للجهد السياسي والدبلوماسي وتبني المقاومة الشعبية السلمية، وعكست المرحلية والواقعية السياسية في خطواتها، وساهمت فتح في إنشاء السلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد اتفاق "أوسلو"، واعتمدت السلطة على فتح في تكوين أجهزتها الأمنية والإدارية والبيروقراطية الإدارية، فهو التنظيم الذي خرّج أغلب أعضاء المجلس التشريعي الأول والمجلس الوزاري الحالي وأغلبية الوكلاء العاملين

⁴ إبراهيم أبو لغد، الانتخابات الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993، ص. 8-10.

والمدرء والموظفين أصحاب الدرجات الدنيا في مؤسسات السلطة، ورفعت فتح في الانتخابات التشريعية الثانية 2006 شعار التحرير والتنمية، بحكم علاقتها الدولية والإقليمية وقربها من المؤسسات المالية الدولية والممولين الأجانب، وهذا طبعاً رغم التشرذم والتفسخ الداخلي الذي تعانیه الحركة بسبب الصراعات الداخلية على أسس عائلية وعشائرية ومناطقية وصراعات نخبوية داخلية.

وتواجه حركة فتح في السنوات العشرة الأخيرة مشكلة عدم الانضباط التنظيمي الداخلي، وزاد تأثيرها تحديداً بعد غياب الرئيس عرفات، حيث ضعفت السيطرة التنظيمية على الأجنحة المختلفة والقطاعات الرئيسية داخل الحركة بسبب صراع المصالح والأجندات والاعتبارات المناطقية، فضلاً عن ضعف التنسيق مع قطاعات الشباب والمرأة والطلبة والنقابات⁵.

أما حركة حماس، فقد مثلت في الانتخابات التشريعية 2006 حركة الإسلام السياسي الرئيسة، والتي انطلقت خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987، واستفادت تاريخياً من مجموعة العوامل والظروف المحيطة التي ساهمت في توسيع قاعدتها الشعبية وزادت المد الجماهيري المؤيد لها؛ ومنها هزيمة الجيوش العربية عام 1967 وما تبع ذلك من تراجع المد القومي العربي، إضافة إلى نجاح الثورة الإيرانية، وانطلاق الإسلام الجهادي في أفغانستان عام 1979، وخروج قوات منظمة التحرير من بيروت عام 1982 وضعف شوكتها العسكرية. واكتسبت حماس شرعية مضاعفة في انتفاضة الأقصى بعد تنفيذ عناصرها عمليات فدائية ناجحة في العمق الإسرائيلي، ومساهمتها بطريقة مباشرة في عسكرة الانتفاضة⁶.

أما على الجانب السياسي الرسمي، فتبدو تجربة حماس حديثة في إدارتها للمعركة السياسية، خاصة أنها المرة الأولى التي تدخل فيها تجربة انتخابية على صعيد الوطن الذي ما زال يعن تحت الاحتلال، واقتزنت حداثة تجربة حماس الإدارية والسياسية مع تشتت دوائر صنع القرار فيها ما بين الداخل (غزة والضفة) والخارج والسجون⁷.

⁵ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998) ص. 76-86.

⁶ باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، آذار 2010، ص. 8-21.

⁷ سعد الدين إبراهيم، حماس والمد الإسلامي الديمقراطي، الأيام، 2006/2/19، ص. 19.

إن الاستقطاب السياسي الحاد بين فتح وحماس وصراعهما للحصول على أصوات الناخبين لم يصب في مصلحة العملية الانتخابية ولا ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني على المدى البعيد، لأن الناخب الفلسطيني وقع في دائرة الاختيار بين بديلين لا ثالث لهما، وسط تخوف من أن تتفق الحركتان على اقتسام كعكة النظام السياسي مناصفة، دون أن يكون هناك نصيب للأحزاب الصغيرة والمستقلين، ما ترك أثراً سلبياً على تطور النظام السياسي وأثر على درجة ديمقراطيته. لذلك ظهرت الحاجة الماسة لظهور بديل ثالث ربما يجمع اليسار الفلسطيني بكافة أطيافه وألوانه السياسية والأيدولوجية ليشكل خياراً ثالثاً يمكن الاعتماد عليه من قبل الناخب العادي⁸.

وإن الدارس والمتتبع لتاريخ اليسار في فلسطين سيصل - بالتأكيد - إلى نتيجة أن هذا الاتجاه السياسي بكافة أطيافه، قد تعرض لأزمة شديدة وضائقة، في أعقاب انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي عام 1991 وعزوف بعض ألوان اليسار من الدخول في مدخلات النظام السياسي بعد توقيع اتفاقية أوسلو بناء على تبريرات أيديولوجية وسياسية، يضاف إلى ذلك تراكم أزمة اليسار أكثر وبشكل واضح خلال الانتفاضة الحالية بسبب غياب أو شبه غياب الأجنحة العسكرية الفاعلة لبعض ألوان اليسار لرفد ودعم الفلسطيني في معركته ضد الاحتلال، ما انعكس سلباً على قاعدته الشعبية والجماهيرية.

لماذا تقود الجزائر جولة المصالحة الحالية؟

أشاد الكل بتجربة التحول الديمقراطي الفلسطيني في أعقاب التجديد الرئاسي في عام 2005 والانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006، والتي أفضت إلى بروز نظام سياسي يميل بقوة نحو الاستقطاب الحزبي الثنائي بعد نجاح حماس اللافت في الانتخابات الثانية وفشل فتح بشكل مدوٍ وصاعق، وهذا أدى إلى تراشقات لفظية إعلامية ولاحقاً اشتباكات ميدانية انتهت بانتهاك حكم حركة فتح والسلطة الفلسطينية في غزة، وسيطرة حركة حماس على كل مقتضيات الشارع الغزاوي، وهو ما نتج عنه انقسام سياسي وجغرافي مستمر منذ العام 2007.

تمدد الانقسام وتنوعت المبادرات لإحماه، لكن النتيجة على أرض الواقع ما تزال ماثلة كما هي، حيث بلغت تفاصيل الانقسام وتأثيراته السلبية إلى روتين الحياة الفلسطينية وتفصيلها الدقيقة بما فيها

⁸ ممدوح نوفل، حماس والخيارات الوطنية الصعبة، مجلة الطريق، عدد 33، شباط 2006، ص.4.

المياه والكهرباء والمعايير والحصار والتكلى وأهالي الضحايا، حتى أننا دخلنا في سوق "مزداد علني للمبادرات" التي تولت العشرات منها لحل إشكال فتح- حماس سواءً كانت داخلية أم خارجية، لدرجة أصبح استحضارها في غاية الصعوبة. وتذكر منها اتفاق القاهرة (2005) ووثيقة الأسرى (2006) واتفاق مكة المكرمة (2007) والمبادرة اليمنية (2007)، ووثيقة حق الصادرة عن الشخصيات المسيحية (2009)، واتفاق المصالحة (2011)، وتفاهات القاهرة (2011)، ولقاء موسكو (2011)، ولقاءات الدوحة (2012)، وموسكو (2019)، وتفاهات اسطنبول (2021).

كانت الجزائر وما تزال شعباً وقيادة مناصرةً لفلسطين في السر والعلن، وتعد القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائريين عموماً قضية وطنية ودينية وقومية ووجدانية، وهذا أحد المنطلقات لدعم فلسطين وشعبها للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، ولعل القضية تعود إلى أجياديات عمليات العمل المقاوم التي أبدع فيها الجزائريون ودفعوا ثمنها باهظاً من دماء الملايين بحيث تحولوا قدوة حسنة لكل الباحثين عن الحرية ونموذج مقاوم ضد الاستعمار والإمبريالية والعدوان والاستيطان الإحلالي.

ويبدو أن القيادة الجزائرية تاريخياً وحتى اليوم، بمن فيهم الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، يدركون هذا العمق الشعبي الجزائري المؤيد لفلسطين، وهذا أحد السياقات الهامة التي تدفع الحكومة الجزائرية لدعم فلسطين أولاً، واستضافة اجتماعات المصالحة الأخيرة، إذ يصب ذلك في مسار حب الجزائريين لكل شيء مرتبط مع فلسطين، ومن المنظور الواقعي البراغماتي اكتسب النظام في الجزائر هذه الشرعية في عيون الجزائريين في ضوء إشكاليات التمثيل الشعبي والتحول الديمقراطي والضغطات التي تمارس على الجزائر على هذا الصعيد، سواءً في الداخل أو الخارج.

تدرك الحكومة الجزائرية أن فلسطين تحتل حيزاً كبيراً في قلوب وعقول الجزائريين؛ حيث أظهرت آخر استطلاعات الرأي التي أجراها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر أن 99% من الجزائريين يرفضون الاعتراف بإسرائيل، ويفضلون استخدام كلمة الكيان الصهيوني كبديل عن إسرائيل⁹.

⁹ عبد الرحيم رحومني وشمس الهدى نجاح، الجزائر بين ثنائية قدسية القضية الفلسطينية والرفض المطلق للتطبيع مع إسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد 281، ص. 85-89.

أما الاعتبار الثاني الذي يدفع الجزائريين للاهتمام بملف المصالحة الفلسطينية، هو التطبيع العربي مع دولة الاحتلال، لأن تبني ملف المصالحة يساهم في بناء جبهة داخلية عربية وإقليمية ومغربية رافضة للتطبيع، لا سيما في ضوء تطور العلاقة المغربية مع إسرائيل في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تبع ذلك خلخلة في توازن القوى وانطلاق حملة لسباق التسلح بين المغرب والجزائر بعد توقيع الأولى العديد من الاتفاقيات مع إسرائيل، تشمل التعاون الأمني والعسكري وبيع سلاح إسرائيلي متطور للرباط، وتدريب وحتى تعاون أمني استخباري معلوماتي أضر بالأمن القومي للجزائر، باعتبارها أكثر الدول العربية والأفريقية المناصرة للفلسطينيين والرافضة للتطبيع.

إن توقيع المغرب لاتفاق التطبيع مع إسرائيل في نهاية عام 2020 مقابل اعتراف رسمي أمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وتمرير مشروع الحكم الذاتي هناك، اعتبر ضربة سياسية واستراتيجية للجزائر التي تعمل لخلق مقاربة جديدة بين فلسطين والصحراء الغربية على اعتبار أنهما قضيتان متشابهتان من حيث الاحتلال والتهجير والمعاناة، والمقاربات الأخلاقية والإنسانية بمضامين سياسية.

كما تنطلق الجزائر من رغبة لتنويع تحالفاتها في المنطقة من خلال النفاذ عبر ملف المصالحة الفلسطينية ومحاربة التطبيع والتنسيق مع دول مثل: إيران وتركيا وسوريا، وتقوية تحالفاتها التقليدية مع الهند والصين وروسيا الاتحادية، لأن الملفات الإقليمية تعزز من مكانتها الدولية والعربية والإفريقية في ظل بروز معادلات وتحالفات جديدة في أعقاب التطبيع العربي واسعة النطاق مع إسرائيل بمظلة أمريكية استراتيجية حاضنة لاندماج إسرائيل في المنطقة، على حساب العرب ومصالحهم وقضاياهم القومية والوطنية.

أما الاعتبار الثالث للجهود الجزائرية، فيرتبط بسعي الجزائر لملاحقة حملات الاختراق الإسرائيلي في القارة السمراء بعد أن باتت 46 دولة أفريقية تقيم علاقة مباشرة مع إسرائيل من أصل 55 دولة، ما يشكل مخاطر على الأمن الجزائري والعربي، حيث جاءت آخر الحملات الإسرائيلية حينما حاول التشادي موسى فقي أمين عام مفوضية الاتحاد الأفريقي تمرير قرار لقبول عضوية إسرائيل بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، في إشارة واضحة إلى زيادة نفوذ تل أبيب لدى

العديد من الدول الأفريقية. يُضاف إلى ذلك، استغلال إسرائيل القوة الناعمة مثل: التكنولوجيا وخبرات الزراعة والمياه والطاقة المتجددة والمساعدات الاقتصادية والإغاثية، لتقوية علاقاتها مع دول عديدة أهمها: أثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب السودان وأوغندا، فضلاً عن اختراقات في غرب القارة، ويبدو أن التركيز الإسرائيلي الآن على دول الساحل والصحراء الكبرى المحاذية للجزائر.

في طبيعة وثيقة لمّ الشمل الفلسطينية في الجزائر

وقع 14 فصيلاً فلسطينياً وثيقة لمّ الشمل للمصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية في العاصمة الجزائرية، باحتفالية جرت في قصر الأمم الذي شهد في العام 1988 إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية للعام 1967، وجرى الحفل بحضور ورعاية الرئيس تبون، إلى جانب مشاركة فلسطينية وجزائرية رسمية واسعة، إضافة إلى ممثلين عن دولتي عُمان وقطر، وقد تضمنت وثيقة المصالحة مجموعة هامة من النقاط المحورية والمسارات الحاسمة وهي:¹⁰

1- التشديد على أهمية الوحدة الوطنية الداخلية فلسطينياً كأساس وكجسر للصمود والمقاومة والثبات على الأرض، وانتهاج لغة الحوار العقلاني كأساس لحل كل الخلافات والإشكاليات البينية سلمياً وبشكل يليق بتضحيات الشعب الفلسطيني، والعمل على التحاق كل الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير، لضمان وحدانية التمثيل الفلسطيني والشرعية الوطنية لما لها من مردود إيجابي على المشروع الوطني وسبل توحيد البرنامج النضالي والسياسي والميداني.

2- تعزيز مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الفلسطينية بما يكفل إجراء الانتخابات العامة في فلسطين، من دون أن يكون هناك ذكر واضح للانتخابات التشريعية والرئاسية (هناك بند مخصص للانتخابات ووضع مدة زمنية محددة لعقد الانتخابات)، مع أن كلمة الانتخابات توحي بذلك ضمناً، لأن ذلك هو المقصود لتمتين شراكة سياسية هامة تفضي إلى تحولات سياسية ديمقراطية داخلية تكون قادرة على إفراز مؤسسات قوية لصناعة قرارات مستقبلية مصيرية.

3- اتخاذ خطوات وإجراءات عملياتية واقعية لتحقيق المصالحة الوطنية كفلسفة وبرنامج

¹⁰ <http://bitly.ws/ys8W>

سياسي لإنهاء الانقسام والتخلص من آثاره السلبية التي لامست حياة الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً ونفسياً ومعنوياً، ومعالجة كل المضامين السلبية لاستمرار هذه الحالة الغريبة والعابرة على الحالة الفلسطينية التي بالتأكيد تتناقض مع طموحات شرعية وتلحق الضرر بمشروعية وشرعية القضية الفلسطينية، وتمس عمقها الأخلاقي والإنساني دولياً وشعبياً وعلى كافة المستويات.

4- تعزيز أدوار منظمة التحرير الفلسطينية عبر تقوية وتفعيل مؤسساتها (المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي والأذرع النقابية والاتحادات الشعبية) بحيث تصبح سقفاً جامعاً مانعاً لكل الفصائل والقوى السياسية، لأن ذلك يقوي التمثيل الفلسطيني والصوت الفلسطيني في الساحات الخارجية ويهيئ الأرضيات لتطوير برنامج عمل سياسي فاعل منطقي وعقلاني وقابل للتحقيق تقوده المنظمة من خلال أطرها المؤسساتية والسفارات والدبلوماسية الرسمية والشعبية.

5- ضمان تهيئة الأرضيات الملائمة لانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد خلال عام من توقيع اتفاق لم الشمل ضمن آلية التمثيل النسبي بمشاركة الكل الفلسطيني، قوى سياسية وشعبية وفصائل ومنظمات نقابية، ولعل هذا البند هو الأكثر وضوحاً فيما يتعلق بالإطار الزمني من الخوض أو نقاش آليات الوصول إلى الفلسطينيين في الداخل والخارج، مع ترك النقاشات حول الآليات الإبداعية والقانونية لمرحلة لاحقة بحيث تتسجم مع الحديث عن أدوات جديدة لتمثيل الفلسطينيين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في بلدان الشتات وبما لا يمس حقوقهم المدنية والسياسية والوطنية والقانونية.

6- التسريع بإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية؛ الرئاسية والتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس في مدة عام بالحد الأقصى ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها، من دون أن يكون هناك نصوص متعلقة بالمدينة المقدسة في حال رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين بإجرائها هناك، وهذا على الأغلب ما سيحصل لأن إسرائيل المستفيد الأول من تعطيل الانتخابات وإدامة الانقسام وحتى تغذيته لخدمة مصالحها التوسعية وأجنداتها الاحتلالية والاستيطانية.

7- توحيد المؤسسات الفلسطينية، التنفيذية والتشريعية من أجل تجنيد كل الموارد والطاقات والقدرات الموجودة لخدمة عملية إعادة الإعمار والصمود في الأراضي الفلسطينية، لأن ذلك يساعد في إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية التي دمرها الاحتلال خاصة في قطاع غزة بفعل الحرب والعدوان المستمر والحصار الخانق المفروض هناك. كما أن إعادة توحيد وبناء المؤسسات وتوحيد الجهود والبرامج يساعد في الحصول على تمويل خارجي وتجنيد المساعدات الإغاثية والإنسانية لمن يحتاجها اليوم في المناطق المحاصرة والمنكوبة.

8- تفعيل آلية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية من أجل تعزيز الشراكة السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية وإزالة آثار الانقسام على أرض الواقع، وهذا يرمي في حقيقة الأمر إلى تدخل واضح من أعلى رأس الهرم في الفصائل في حال ظهرت أو نشبت معيقات أو معوقات تواجه تنفيذ الاتفاق، وكأن الجزائر المعنية بكسب موافقة وتدخل الأمناء العامين ليكونوا مع الاتفاق وليس ضده في مرحلة التفعيل والتنفيذ.

9- يتولى فريق جزائري عربي الإشراف ومتابعة تنفيذ بنود وثيقة المصالحة بالتعاون مع كل الأطراف الفلسطينية، وضمن التدخل الفوري إن كان هناك إشكاليات متعلقة بتفسير الاتفاق أو إعادة تأويله أو آليات تطبيقه، خاصة أنه لا نقاش تم حول الآليات والمواعيد والأطر الزمنية الصارمة المرتبطة مع الاتفاق.

خطة بديلة في حال فشلت وثيقة الجزائر للمصالحة

يبدو أن استطلاعات الرأي المعرفية والتحليلية بين المحللين السياسيين والنخبة الفكرية والمعرفية الفلسطينية أظهرت تشاؤماً واضحاً فيما يتعلق بفرص وإمكانيات تطبيق بنود المصالحة التي رعتها القيادة الجزائرية صادقة، ومع أن الكل أشاد بالمواقف والنوايا الجزائرية المتقدمة من هذا الملف الحيوي لدعم فلسطين ومساندة قيادتها عبر رعاية اتفاق المصالحة، إلا أن العديد من الأعلام البحثية والتصورات الاستراتيجية تعتقد أن مآل اتفاق الجزائر لن يختلف، وسيصل إلى مآلات الاتفاقيات والتفاهات السابقة منذ العام 2007، وأن أكبر مُفشل للحالة التصالحية الفلسطينية هي القيادات والزعامات الفلسطينية، لا سيما أن هناك حزبية مأزومة واستقطابات حزبية ونخبوية ضيقة، وأن طربي الصراع أو النزاع (فتح وحماس) لهما اعتبارات ومعادلات وتوازنات مصالحة ربما تتناقض مع

فريق المصالحة وجهود رأب الصدع وبناء السلم الأهلي والسياسي. وإن تم ذلك وفشلت الجهود الجزائرية الحالية، فإن خطة التحرك البديلة في هذه الحالة يمكن أن تعتمد على مرتكزات وتصورات جديدة ومنها:

1- العمل على حوارات بين النخبة السياسية الفلسطينية في الصف الأول، منها الرئيس محمود عباس وقيادات حركتي فتح وحماس لأن الترتيبات للمصالحة عادة تكون في مراحلها الأولى عبر تدخل النخبة السياسية الفاعلة والقيادات المؤثرة، حيث يتم توقيع الاتفاق من قبلهم، ثم تبدأ مرحلة مناقشة التفاصيل بواسطة وفود متخصصة تكون مهمتها تهيئة الأرضيات والظروف لتطبيق الاتفاق والتعامل مع كل الجزئيات والمعطيات، وليس أدل على نجاح هكذا حوارات من الاختراق الكبير الذي حققته لقاءات اسطنبول عام 2020 و2021 بين قيادات الصف الأول من الحركتين، والتي نجحت في الدفع نحو التوافق على إجراء الانتخابات العامة، ولكنها تحطمت على صخرة رفض الاحتلال السماح بإجراء الانتخابات في القدس، وإن مشاركة الرئيس عباس وقادة فتح وحماس في هكذا حوارات تعكس النوايا الحسنة والجدية والمثابرة الوطنية العالية للمضي قدماً في هذا الطريق باتجاه المصالحة.

ويعتقد كثيرون في هذا الصدد أن الجزائر تمتلك أدوات النفوذ وآليات التأثير على الحركتين لإتمام المصالحة وترتيب أوضاع السلم الأهلي، لا سيما في هذه المرحلة من المواجهة مع دولة الاحتلال التي تمنع قتلاً وهدماً واعتقالاً، وفي ظل موجة تصعيد وتأزيم جديدة في الأراضي الفلسطينية.

2- حرصت الجزائر على دعوة كل الفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة الفلسطينية، الكبيرة والصغيرة، المؤثرة وغير المؤثرة، المعروفة وغير المعروفة، وهذا إنجاز للدبلوماسية الجزائرية لأن جزءاً من الإشكال يتمثل في الفكر الفصائلي التحصيلي والتقسيمي لا سيما الفصيلين الكبيرين، لكن الفشل في إتمام ذلك يعني البحث عن طريق بديل تكون مكوناته من خلال دعوة ليس فقط الفصائل والنخبة السياسية، وإنما فواعل آخرين مؤثرين في الساحة الفلسطينية خاصة المجتمع المدني والاتحادات الشعبية والنقابات والقطاع

الخاص والجامعات ومراكز الفكر والمثقفين الفلسطينيين في الداخل والخارج، لأن هذه المكونات الحيوية والفواعل الداخلية الأكثر حرصاً على وحدة الوطن ووحدة الصوت، وهي أيضاً القادرة على إسماع أصوات محايدة وإيجابية ووطنية، وتستطيع إن امتلكت الرؤية والإرادة السياسية، إحداث توازن بين المتخاصمين في معادلة يشوبها استقطاب حزبي ثنائي حاد.

3- أن تقوم الحكومة الجزائرية من خلال مختصين وخبراء في حل النزاعات وتسوية الصراعات والمصالحات الوطنية، بإعداد وثيقة مكتوبة بعناية ومهنية عالية تتضمن مكان النزاع والحلل، وفرص حلها بشكل عقلائي مرضٍ للجميع، مع أهمية تبيان مهددات عدم تنفيذها، على أن تتضمن الورقة المكتوبة مسارات المصالحة الرئيسية (الشراكة السياسية، الوحدة الوطنية، البرنامج السياسي، والبرنامج النضالي وغير من ملامح عامة للمشروع الوطني الفلسطيني)، وآليات التنفيذ والتحرك في الميدان (إطار زمني للانتخابات الرئاسية والتشريعية، انتخابات المجلس الوطني، أدوات العمل السياسي والدبلوماسي، المقاطعة الدولية، المقاومة الشعبية والمسلحة، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيل الخارج الفلسطيني ووضعية الفلسطينيين في الداخل المحتل). ويمكن للوثيقة أن تتضمن بعض اللجان الهامة العاملة في الميدان مثل لجنة المتابعة والرصد الميداني، ولجنة الرقابة على الانتخابات ولجنة إعلامية وإدارة أزمات.

4- إعادة نبش ما حدث في العام 2007 من حيث الأسباب والمبررات والإرهاصات والإسقاطات والآثار السلبية بمهدف رصده وعرضه وتحليله وتجنب حدوثه، ولعل تجارب المصالحات الوطنية في الكثير من دول العالم كانت دائماً تبدأ من مجرد حساب أو لحظة مكاشفة واعتذار يسودها الندم والألم والود والقرب والتعهد بعدم تكرار إسالة الدماء واللجوء إلى السلاح في مقاربة جديدة تأخذ بالاعتبار آلام الثكلى ودموع أسر الضحايا، وإعادة تضميد جراحهم وتعويضهم مادياً ومعنوياً ونفسياً، وتشكيل لجان متابعة لإعادة تأهيل من قام بالقتل في معركة داخلية خاسرة كان كل ضحاياها من الفلسطينيين، وثمنها السياسي مكلف جداً مسَّ بالقضية الفلسطينية سلبياً، ووجدانياً وشعبياً ودولياً. إن

لحظات المكاشفة والتسامح والمغفرة والتعالي على الجراح وتنفيذ آية " Forget and forgive" تكون عادة في لحظات هدوء نفسي وإعادة انبعاث وطني جارف لصالح القضية الوطنية العليا، وتصدر من خلاله الآلام الشخصية لصالح فضاء وطني جامع مانع.

- 5- دمج الإعلام بكل أنماطه وتشكيلاته التقليدية والجديدة في جلسات الحوار والنقاش والعصف الذهني، لأنه قادر على لعب دور سلمي تأجيحي استفزازي يغذي الصراعات والروايات المجتزأة ويلهب العواطف الجياشة، ما يهدد السلم الأهلي ويعمل على تأزيم داخلي حتمي، وقد يتحول إلى عامل مساعد ومساند وملطف للصراعات في بيئات أصلاً متوترة ومتشنجة فيها انقسامات على كافة المستويات، وهذا يعني البدء بوقف كل حملات التحريض والتشكيك والتخوين قبل الانتقال إلى إعداد برامج تحليلية في كل المحطات العامة والخاصة والفصائلية أيضاً عن الوحدة الوطنية، يتم فيها استضافة أطراف من كل الفصائل، فضلاً عن أصوات أكاديمية وفكرية ووطنية ومعرفية محايدة.
- 6- تضمن أحد بنود المبادرة الجزائرية للمصالحة، تشكيل وفد جزائري عربي للمتابعة والمراقبة، واللافت للنظر أن توقيع وثيقة المصالحة بحضور ممثلين من قطر وعمان فقط، وهذا في حقيقة الأمر لا يكفي لإضفاء صفة إقليمية أو عربية على المبادرة الجزائرية. ونعتقد أن لجنة المتابعة العربية يجب أن تضم ممثلين من الأردن ومصر والسعودية وقطر وحتى تركيا، لتسهيل مهمة مراقبة الوضع على أرض الميدان، لأن هذه الدول هي الأكثر فاعلية في الملف الفلسطيني، ولأنهم فواعل ولاعبين إقليميين لا يمكن القفز عنهم في أي جهد للتقريب بين الفلسطينيين، وكذلك أيضاً لأن تكون عامل مسهل للفعل التنفيذي والميداني.

الاستنتاجات والتوصيات

- يُلاحظ حالة اللامبالاة الشعبية التي رافقت حوارات الجزائر الأخيرة وحتى بعد الإعلان عن الاتفاق الجديد للمصالحة وبنوده، الأمر المبرر بحكم تكرار صور تصافح السياسيين الخصماء قبل العودة مجدداً لنقض العهود، إلا أن حالة اللامبالاة الأخيرة تلعب ضد

مصالح الفلسطينيين بحقوق الوحدة، فهي تحرر السياسيين والأحزاب وتضمن لهم غياب أي تحرك ومطالبات شعبية من القواعد يكون هدفها الضغط لتحقيق المصالحة وتسلب الميدان أو الشارع من أي فاعلية مستقبلية، خاصة أن الانقسام السياسي جذّر معه ثقافة سياسية سلبية ومتوقعة وسطحية في المآلات النهائية.

- صحيح أن لقاءات المصالحة الأخيرة كسبت أهمية كونها كانت في الجزائر ذات الارتباط الوجداني المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والجزائري، إلا أن فشل هذه الاتفاقية قد يترتب عليها خسارة الفلسطينيين بعضاً من تأييد أحد أهم جبهات دعم ومناصرة القضية الفلسطينية العادلة على الصعيد السياسي والمادي والاجتماعي، ونستذكر في هذا السياق، الدور الذي حاولت السعودية لعبه لإتمام المصالحة برعاية توقيع اتفاق مكة 2007 أمام الكعبة المشرفة، ولكنها عرضت عن هذا الملف ولم تلتفت له مجدداً بعد فشل مبادرتها وعدم تعاطي الفلسطينيين كنخبة سياسية وفصائل مع المبادرة السعودية في وقتها.

- في ظل الأوضاع الإقليمية (التطبيع، مواجهة إيران، حرب اليمن) والظروف الدولية التي انقلبت عقب الحرب في أوكرانيا وما نتج عنها من مشكلات توريد الغذاء، وصراعات الطاقة التي تلعب بها دول عربية دوراً محورياً خصوصاً السعودية، هل سيجد الملف الفلسطيني مكاناً على طاولة السياسة الدولية يساعد في دفع موضوعات فلسطينية إلى المقدمة، أو أن تصبح جزءاً من الأجندات الإقليمية والدولية؟

السياسات العربية والسياقات الدولية وفلسطين

د. خيرى عمر*

الملخص

تعرضت المنطقة العربية خلال العقد الماضي (2011-2021) لتغيرات متسارعة، نتج عنها أزمات بين الدول العربية وانشغال بقضاياها الداخلية وتباينات في الرؤى تجاه قضايا المنطقة، كما أسهم شروع الولايات المتحدة بتجاوز قضايا الحل النهائي في تراجع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات الإقليمية وبرز مشكلة التطبيع العربي مع إسرائيل.

إلا أن بحث اجتماعات القمة العربية التي عقدت في الجزائر مطلع تشرين الأول/ نوفمبر 2022، عن تسويات لمشكلات الحكم وعدم الاستقرار في بعض الدول، يعد مؤشراً على ارتفاع مستوى الاستجابة للتحديات المحتملة، والقدرة على تناول القضايا الخلافية، سواء ما يتعلق بالوضع في ليبيا وسوريا أو العلاقات الثنائية، رغم تباعد المواقف العربية تجاه مشكلات الإقليم، وأثر ذلك على تشكيل بيئة مناهضة للتقدم في العلاقات الجماعية.

وقد جاء هذا التحليل لاستكشاف فرص التحول في السياسات العربية بشأن العمل المشترك من جهة، وفي السياسة والموقف العربي لدعم نضال الشعب الفلسطيني وقضيته، وذلك من خلال تناوله لعدة محاور؛ الأزمات العربية والتساند الإقليمي، القمة العربية في الجزائر والتقارب الإقليمي، العامل الخارجي وإسرائيل، وقيود وتحديات التقارب، ثم اتجاهات المستقبل للوضع العربي والسياسات العربية وقضية فلسطين.

وقد خلص التحليل إلى احتمالية أن تؤسس سياقات القمة العربية بمحورية القضية الفلسطينية إلى عودة قضية الشعب الفلسطيني على جدول الأعمال العربي والدولي، وكذلك فإن سياقات التقارب العربي- العربي لعلاقات مرنة في التعامل مع التغيرات الدولية والإقليمية قد ظهرت في المناقشات الأولية حول بيان القمة، حيث يكمن التحدي في كيفية التوصل لفهم مشترك لدى التعامل مع محاولات الاستقطاب الدولي تجاه القضايا العالمية كالحرب الروسية- الأوكرانية.

الكلمات المفتاحية: المنطقة العربية، الخلافات العربية، السياسات العربية المشتركة، القمة العربية، قمة لم الشمل، القضايا العربية، مشكلات المنطقة العربية.

Arab politics, international contexts, and Palestine

Dr. Khairy Omar

ABSTRACT

During the past decade (2011-2021), the Arab region has undergone rapid changes, which resulted in crises among Arab countries, preoccupation with their internal issues, and differences in visions towards regional issues. In

* أستاذ مساعد، معهد الشرق الأوسط، جامعة صقاريا- تركيا.

addition, the United States' attempt to bypass the "deal of the century" contributed to the decline of the Palestinian issue on regional priorities and the emergence of the normalization process of some Arab countries with Israel.

The Arab Summit meeting held in Algiers in early November 2022 sought settlements to the problems of governance and instability in some countries, which indicates the high level of response to potential challenges, and the ability to address contentious issues, whether related to the situation in Libya and Syria or Bilateral relations.

The analysis explores opportunities for transformation in Arab policies regarding joint action on the one hand and in Arab politics and position to support the struggle of the Palestinian people and their cause on the other hand. It addresses several axes, including Arab crises and regional support, the Arab summit in Algeria and regional rapprochement, the external factor, and Israel. It also includes the constraints and challenges of rapprochement, future trends for the Arab political scene and policies, and the Palestinian cause.

In the end, the analysis found that the contexts of the Arab summit, reconsidering the centrality of the Palestinian issue, could establish the return of the Palestinian people's cause and struggle to the Arab and international agenda. Likewise, the contexts of Arab-Arab rapprochement for flexible relations in dealing with international and regional changes appeared in the preliminary discussions on the summit statement, where it lies. The challenge is reaching a common understanding when dealing with international polarization attempts towards global issues such as the Russian-Ukrainian war.

Keywords: The Arab region, Arab disputes, standard Arab policies, Arab summit, reunification summit, Arab issues, problems of the Arab region.

مقدمة

شهد الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال العقد الماضي (2011-2021) تحولات وتحديات عديدة، كما شهد اختلاف الرؤى العربية تجاه النظرة للقضية الفلسطينية وموقعها على سلم الأولويات، حتى أصبحت مستحيالات الصهيونية عندها ممكنة، والممكنات العربية مستحيولة حسب الرؤية العربية الرسمية، وذلك في ظل انغلاق أفق التسوية للقضية الفلسطينية¹.

¹ "ملامح الاستراتيجية العربية للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي" هي وثيقة أصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، وشارك في بلورتها عشرات السياسيين ورجال الدولة والمفكرين وقادة الرأي العام العرب من أكثر من 14 دولة عربية، مستعنين بدراسات ونتائج مؤتمرات ومناقشات رعاها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن على مدى 17 عاماً، وشارك فيها حوالي 200 من الباحثين والخبراء العرب.

وقد عانت القضية الفلسطينية من عاملين، هما التغيرات المتسارعة في المنطقة العربية، وشروع الولايات المتحدة في تجاوز قضايا الحل النهائي عبر مبادرة السلام، وقد شكل تضافر هذين العاملين بيئة مناهضة ساهمت في إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية، ودوران الجدل بين تصورات السلام العربية والأمريكية حول شكل الدولة وسياسات تقرير المصير، وتشكل كل من مبادرة السلام الأمريكية (صفقة القرن) ومبادرة السلام العربية (قمة بيروت 2002) بيئة التداول حول الصياغات المختلفة للحل النهائي.

وعلى المستوى الفلسطيني، أصبحت أوضاع المؤسسات الفلسطينية أكثر تعقيداً، حيث عمل وجود السلطة الوطنية على تشتت الموارد الذاتية، فكان من اللافت ترابط استمرار السلطة الوطنية مع تباعد الفصائل حول مسائل أساسية، كالجبهة الوطنية المشتركة، واتساق النظر لحالة الاستعمار الاستيطاني، والعلاقات الخارجية. بالتزامن مع تطبيقات اتفاقية أوسلو (1993) التي ساهمت بتعطيل دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، كما صار حل الدولتين أكثر صعوبة. وبمراجعة محاولات المصالحة، يمكن ملاحظة تراجع الرغبة في الانضواء تحت قواسم سياسية أو نضالية.

وفي ظل تعدد المصالح والقضايا، يبرز السؤال عن الصيغة المتوقعة لترتيب السياسة والعلاقات الخارجية للدول العربية؟ ومع القبول باختلاف احتياجات كل دولة، فالحديث هنا، ينصب على الأولويات المشتركة. وحسب بيانات القمم العربية الأخيرة، يمكن ملاحظة تصاعد الاحتياجات الأمنية فيما تتراجع القضايا المزمّنة؛ فقد شغلت مشكلات الأمن في سوريا، ليبيا واليمن حيزاً كبيراً في المناقشات الرسمية، سواء باعتبارها تهديداً أو بسبب كثافة التدخل الدولي واعتبارها ثقباً إقليمياً. وعلى جانب آخر، ظلت القضية الفلسطينية في التداول الرسمي على مستوى الجامعة العربية وفي اللقاءات الدولية، الثنائية والجماعية، ولكن دون طرح يكافئ المشروعات الدولية المتجاوزة للحل النهائي.

وفي هذا السياق، يُعد الاهتمام بهذه الموارد والقدرات الخطوة الأولى لبناء استراتيجية مستقبلية، ويساهم تحديد مفردات العمليات السياسية واتجاهاتها في الاقتراب من تصور السياسات والعلاقات بين الدول وتأثيرها على الوضع الفلسطيني، وتُعد المفاهيم جزءاً أساسياً في الاقتراب من مصادر القوة عندما تُساعد في تعريف التفاوت والانتظام في التعامل على الملف الفلسطيني.

ويمكن الإشارة إلى تعدد المدركات، خصوصاً تلك المتعلقة بالتقارب والتباعد مع التحرر الوطني، باعتباره النقطة المرجعية في النقاش حول نمط الاحتلال الاستيطاني. ولذلك، تأتي أهمية مناقشة سياسات التسوية السلمية وتلاقي اقتراحاتها مع تطلعات التحرر. وخلال العقود الماضية، ظهرت أطروحات مختلفة، لم تتوقف عند معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، بل انتهت لتكوين سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي المحتلة، وهي تجربة تحتاج للدراسة من وجهة تأثيرها على التقدم في البناء السياسي الفلسطيني وتحقيق الإجماع الوطني. وفي إطار التكيف مع هذه التغيرات، يمكن العمل على استشراف استراتيجية تسمح بمراجعة السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، بحيث تعمل على تقديم استشراف للعلاقات الإقليمية والدولية. وهنا، يمكن اقتراح فرضية أن تقارب السياسات العربية للتغيرات الخارجية يؤدي لبناء موقف مشترك تجاه القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما تعلق بتوسيع ضمانات المصالحة الفلسطينية وترتيب أولويات العلاقات الإقليمية والدولية، ووفقاً لتقييم المرحلة السابقة، يمكن استشراف الملامح العامة للسنوات المقبلة، وذلك من حيث اتجاهات التأثير في المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالتكامل السياسي ومعالجة الانقسام الفلسطيني.

الأزمات والتساند الإقليمي

على الرغم من مُضي أكثر من عقد على الأزمات الإقليمية، ما زالت الأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط تؤثر على العلاقات الإقليمية. فمن جهة، لم يساهم الربيع العربي في تسوية مشكلات المنطقة بقدر ما ترتبت عليه أزمات في عدد من البلدان، وبغض النظر عن أسبابها، ظلت النتائج شاهدة على وجود فراغ في السياسات العربية، لم يتم تجاوزها، ويكمن المشكل الأساسي الذي صاحب محاولات التغيير في خلق ثقافة استيعابية وتصنيفية على أرضية الثورة والدولة دون توافر معايير موضوعية وتجريدية لمثل هذه التصنيفات التي تظهر في بعض المراحل عدائية وتتخذ طريقة تصفية الحسابات.

وفي سياق هذه الأحداث، تشكلت تحالفات أولية تحت مزايم الثورة والثورة المضادة، وقد انشغلت هذه الحالة بالتقويض المتبادل، سواء بين الدول العربية أو انهماك الحركات السياسية في صراعات غير ناضجة، وترتب على هذا النمط من التفاعل وجود ظاهرتين، كانت الأولى في إعلاء

الأولويات المحلية على تقديم فهم مشترك للأمن الإقليمي، ليس فقط ما يتعلق بالجدل حول وضع إيران في المنطقة، ولكن فيما يتعلق بالنظر تجاه التهديدات الخارجية الآتية من العوامل الدولية وخصوصاً مع تصاعد احتمالات حرب عالمية سوف تؤدي لتغيرات إقليمية عميقة.

أما الثانية، فقد ترتب على التباينات الإقليمية ظهور تفاوت كبير فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، حيث برزت قاطرة تطبيع غير مشروط، لا يزيد من تراجع أولوية القضية الفلسطينية فقط، بل يسمح بمدر كثير من المقومات المتبقية من حقوق الفلسطينيين، ويجد التطبيع فرصته في استمرار اختلاف الدول العربية على بناء تصور للأولويات في السياسة الخارجية.

وخلال العقدين الماضيين، شكل تنامي الصراعات الإقليمية واحداً من التحديات للقضية الفلسطينية، حيث انشغلت بعض البلدان بشؤونها الداخلية، ومنها ليبيا والسودان وسوريا ولبنان، وكان لتزايد الصراعات المحلية في عدة دول أثر واضح في ظهور اهتمامات بتسوية مشكلات الأمن وبسط سيطرة الدولة في كل من سوريا، ليبيا واليمن، وكان من اللافت امتداد آثارها لدول الجوار لتجعلها محط قلق في السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية.

وبالنظر لاتجاه العلاقات الإقليمية، يمكن ملاحظة تذبذب العلاقات بين الدول واختلافها في النظر للقضية الفلسطينية، وبغض النظر عن خلافات التطبيع، ظلت أطروحات التسوية السلمية راکدة وقليلة الاحتمال للتطور. وهي ترجع لسببين، يتعلق الأول، يتعلق بالمشكلات التي مرت بها بعض البلدان خلال العقد الماضي، بشكل جعلها أكثر انكفاءً على شؤونها الداخلية وغير قادرة على إحداث انتقال في تصوراتها حول العلاقات الإقليمية، وهنا يمثل الخلاف على وضع سوريا في الجامعة العربية إشكالياً، فرغم أنها دولة مؤسسة وتحظى بشخصيتها الاعتبارية، ظل موقعها فارغاً، وثار الجدل حوله، كما لو كان مسألة انضمام جديدة.

فقد بدت الدول العربية بدون مشروع متجانس لتطوير جامعة الدول العربية؛ حيث ظل الخلاف حول التوجه السياسي قائماً على خلفية أيديولوجية تبعاً للتقسيمات القومية والبعثية الجمهورية والملكية، وسيطرت هذه التقسيمات على المشهد الإقليمي وزادت حدتها مع الخلاف حول مبادرات السلام والتطبيع.

ويتعلق السبب الثاني بغياب حزمة السياسات اللازمة لتعريف وضع إسرائيل وترتيب العلاقة

معها على أساس قاعدة الحرب أو السلام. ونتيجة لذلك، ظهرت فجوة القوة بين الطرفين، فمن جهة الفلسطينيين، لم تساعد التسوية السلمية (عملية أوسلو) على تطوير البنى السياسية، بقدر ما كشفت عن تنافر الكيانات الفلسطينية.

وفي هذا السياق، دخلت التسوية السلمية دون تنسيق إقليمي، وبدأت في مفاوضات وتسويات جزئية، لم تحقق أهدافها، فعلى الرغم امتلاك الدول العربية إمكانات بشرية وعسكرية ومادية قادرة على تحدي المشروع الصهيوني والحد من تطلعاته، لم تتضح سياسة مشتركة تجاه التطبيع والعلاقة إسرائيل.

ومن جهتها، بدأت مصر سياسة نشطة في الوساطة لوقف تلك الحروب والحفاظ على التواصل مع كل الأطراف، وفي خطاب وزير الخارجية، سامح شكري في مجلس الأمن، في 16 أيار/ مايو 2021، اعتبر استمرار القضية الفلسطينية دون حل أمراً محبطاً لا يساعد على التوصل لحل متوازن يضمن إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي وفقاً لحدود عام 1967 والتي تشمل القدس الشرقية.

وأرجعت مصر مشكلة اهتزاز الاستقرار الإقليمي لشبوع مناخ احتقان تراكم عبر سنوات من التخلي عن إحلال السلام في المنطقة؛ حيث اعتبرت أن اشتعال الحرب وتصاعد الاستيطان في الضفة الغربية عوامل تقويض للسلام. وفي هذا السياق، يشكل عدم قدرة إسرائيل على تقويض البنية السياسية والعسكرية في قطاع غزة مُحدداً حاسماً في إسناد الوساطة الإقليمية وبقاء القضية الفلسطينية في أولويات السياسة الإقليمية.

القمة العربية والتقارب الإقليمي

بدأت القمة العربية رقم (31) في الجزائر في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 مُغايرة لتوقعات عدم انعقادها، حيث حظيت بحضور ومشاركة العديد من قادة الدول والممثلين الرسميين للحكومات، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على ارتفاع مستوى الاستجابة للتحديات المحتملة، وخصوصاً ما يتعلق بالقدرة التفاوضية في تناول القضايا الخلافية، سواء ما يتعلق بالوضع في ليبيا وسوريا أو العلاقات الثنائية. ويُعد انعقاد القمة تحت شعار "لم الشمل" إدراكاً للحاجات الراهنة في ظل تسارع التغيرات السياسية عالمياً وإقليمياً. كما أنه يؤسس لتوسيع فرص تسوية المشكلات العالقة فيما بين الدول العربية.

ومنذ آذار/ مارس الماضي، واجهت القمة العربية تحديات الاختلاف على تكوين جدول الأعمال، وذلك على خلفية الموقف من التطبيع مع إسرائيل، فلم تكن قواسم مشتركة ما بين مجموعة الدول الداعية للانفتاح الشامل في العلاقات العربية- الإسرائيلية ومواقف أخرى ترى بأولوية دعم الفلسطينيين. كما ظهرت خلافات ثانوية حول التصور المشترك للعلاقة مع دول الجوار، وخصوصاً ما يتعلق بتوجيه السياسة الإيرانية للقرار السياسي في أربع عواصم عربية، وذلك بالإضافة لجدل العلاقات العربية- التركية، والتوتر بين المغرب والجزائر وأزمة سد النهضة. ولوضوح هذه التباينات، ظلّ حديث مشاركة القادة محل تشكك ومتابعة حتى قبيل انعقاد اليومين، مما زاد من احتمالية الخلافات في المناقشات أو التحفظ على البيان الختامي، غير أن انعقاد القمة بحضور 13 من قادة الدول ويتمثيل واضح للدول الأخرى عكس قدرًا من القابلية للمضي في تقريب النظر للقضايا الخلافية.

وفي ظل السعي لـ "لمّ الشمل"، اتجهت القمة العربية للبحث عن تسويات لمشكلات الحكم وعدم الاستقرار في بعض الدول. وبغض النظر عن توافر الإمكانية السياسية، يساعد التوجه نحو الحلول السلمية وبناء السلطة في كل من ليبيا، لبنان واليمن على حل الصراع والبحث عن دوافع السلام وتشكيل الحكومات الدستورية ودعم استقرارها، وكانت هناك إشارات خاصة لتنشيط الوضع الدستوري في العراق والصومال؛ حيث اعتبر تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات في البلدين تقدماً مهماً في الوصول للاستقرار ومكافحة الإرهاب وتحسين الخدمات العامة.

وبالنظر للمناقشات والبيان الختامي، بدت الدول العربية على وعي باتجاهات التغير المحتملة في النظام الدولي، وقد نظرت لحالة الاستقطاب مقدمة لإعادة تشكيل العلاقات بين الدول، ورغبت أن تكون على أساس متوازن لتقليل مخاطرها على الأمن القومي والاستقرار الداخلي، وتبنت تطلعات توحيد الجهود (لمّ الشمل) ركيزة للمساهمة في رسم ملامح النظام العالمي على أساس المساواة في السيادة، وذلك من خلال الانخراط في تسويات الحرب حول أوكرانيا عبر مجموعة الاتصال العربية، والتي تضم في عضويتها كلاً من الجزائر، مصر، الأردن، الإمارات العربية، العراق، والسودان بالإضافة للأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك على أساس عدم تسييس المنظمات الدولية.

وقد انشغلت الأعمال التحضيرية بترتيب مستويات معالجة مشكلات عدم الاستقرار في عدد من البلدان العربية، وذلك بالإضافة للموقف من القضية الفلسطينية ودور الجامعة في السياسة العالمية. وعلى مستوى ترتيب الأولويات، وضع إعلان الجزائر الصادر عن القمة العربية القضية الفلسطينية في صدارة التداول الرسمي، وذلك على مستويات الوعي الكلي بالأبعاد الدينية، السياسية والاجتماعية اللازمة لضمان حق تقرير المصير والدولة ذات السيادة وفق خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967. وكان لافتاً، مطالبة الأمم المتحدة بمنح فلسطين العضوية الكاملة، وانعقاد اجتماع مصالحة الفصائل الفلسطينية بالجزائر في الفترة 11-13 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، قبل انعقاد القمة، بحيث بدت سياسة تجميعية لترقية التعامل الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية.

العامل الخارجي وإسرائيل

ولدى تناول الوضع في العالم العربي، شغل التدخل الخارجي جانباً من الجدل في الأعمال التحضيرية حول مدى وضوح الموقف العربي، فقد لقيت مطالب تسمية الدول المتدخلة عدم ارتياح ظهر صده في البيان الختامي، ويمكن تفسير ذلك التغير عن القمم السابقة باختلاف علاقات الدول العربية مع دول الجوار (تركيا، إثيوبيا وإيران)، بحيث يصعب التلاقي على موقف سلمي من دولة ما. ولهذا سعى إعلان الجزائر لعلاقات إيجابية مع دول الجوار بتشبيط التوتر ودعم المصالح المشتركة على المستويات الأفريقية، الآسيوية والمتوسطية، وفق احترام الجوار وعدم التدخل والعلاقات المتوازنة، فعلى مستوى القرن الأفريقي، تبنى النهج السلمي في التسويات الأمنية والحدودية بين جيبوتي وإريتريا، وتعكس هذه الصياغة قدرة على خفض التوتر مع دول الجوار (تركيا، إيران وأحياناً إثيوبيا)، وهو ما يمكن أن يكون خطوة نحو التخفيف من نشاط لجنتي متابعة السياسة الإيرانية والتركية، وخصوصاً بعد تضائل تأثيرها، وتفاقم المشكلات في سوريا، ليبيا واليمن. وعلى المستوى الإقليمي وبالنظر لحجم التداخل الدولي في الأزمات الثلاثة، يصعب توقع التعافي من آثارها في المستقبل القريب، فمن جهة، لا تزال التباينات الدولية دون تصور واضح للتهدئة والحل السياسي، وهذا ما يرجع في جزء منه لتصاعد التنافسية الدولية حول تطوير مناطق النفوذ في العالم (ضمن سياقات الحرب الجارية). وفي حالة ليبيا، يظهر التنافس الأنجلو- أمريكي والروسي على الاستحواذ الاقتصادي

والعسكري على الموارد والأراضي الليبية، ومحاولة إيطاليا وفرنسا في بحث دور لهما، وفي ذات السياق، تكونت في سوريا معادلة نفوذ مُحبّطة لأي حلٍ سلمي. كما يساهم دخول إيران على اليمن في تشكيل بؤرة صراع مزمنة لارتباطها بالخلاف المذهبي وتداعياتها الأمنية، ويكمن العامل المشترك بين الحالات الثلاثة في تقسيم الدولة لمناطق نفوذ عبر وكلاء محليين، وهو وضع يشكل تحدياً للعمل المشترك، ويعكس اختلاف الدول العربية على سير الحل السياسي في هذه البلدان قيود التلاقي على تصور مشترك لوقف الحرب الأهلية فيها.

وبشكل عام، يتكوّن الواقع الإسرائيلي في ظل تضافر عاملين، يرتبط الأول بالسياقات الدولية وتلاقيها مع المشروع الإسرائيلي، ففي ظل التغيرات الإقليمية، ظهر مشروع الناتو العربي كفكرة لمحاولة ملء فراغ الأمن الإقليمي وبسبب غياب نظرة إقليمية مشتركة، ومن الوجهة الأمنية بشأن اجتماع النقب، توضح استعادة طرح مبادرة "منظمة الدفاع للشرق الأوسط" في 2017، صيغة لإدماج إسرائيل في مستويات أمنية واقتصادية، تسمح للشركات العسكرية الإسرائيلية بالعمل في العالم العربي، فبجانب انحسار المسألة الفلسطينية في السياسات الجماعية، تتركز مهمة هذه الصيغة في حشد الدول "المعتدلة" تحت مظلة تحالفٍ عقيدته الأمنية محاربة إيران.

أما الثاني، فإنه بعد تأرجح نتائج الانتخابات الإسرائيلية لأربع مرات، انحازت نتائج الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 لخيارات اليمين الديني- الصهيوني، ما يشكل عودة نوعية لجذور المسألة اليهودية وتصوراتها للصراع والحل النهائي، مما يهدد عملياً بإنهاء فكرة حل الدولتين المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

ويشير هذا التطور الجدل حول مدى توافر القدرات للسير في مشروع الدولة اليهودية. ولدى تناول هذه المسألة، يمكن تحليل نتائج الانتخابات في سياق صعود وتراجع المكونات الدينية وانعكاس تأثيرها على القضية الفلسطينية.

ومن وجهة أساسية، تبدو الفروق قليلة بين الأحزاب الإسرائيلية فيما يتعلق بتصوراتها النهائية للدولة والحل النهائي، فكل السياسات تنحدر من مفاهيم إزاحة الفلسطينيين وإبعادهم عن الجغرافيا (الإقليم) وتقويض البنية السكانية، وقد تقاربت الحكومات اليسارية واليمينية في هذه التطلعات، ولذلك، استمرت مشاريع الاستيطان ومصادرة الأراضي باختلافات محدودة على مدى العقود الماضية.

ومن وجهة أخرى، ظلت العوامل الدولية مساندة لإسرائيل بغض النظر عن تركيبة الحكومة القائمة، ويتمثل الحد الأدنى للدول الغربية في ضمان تفوقها الأمني والعسكري بجانب عدم تحولها لتحالفات أخرى مع الصين أو روسيا.

في هذه السياقات، يمكن القول إن تقدم إسرائيل في العقود الماضية هو نتيجة لتضافر مُتغيري؛ تماسك التحالف الإسرائيلي- الغربي ووضوح مشروعه السياسي، في مقابل اهتزاز ترابط الفلسطينيين وتفكك تحالفاتهم مع النطاق الحيوي، فقد ظل التضامن الأمريكي والأوروبي مع إسرائيل مستقراً عند مستوى اعتبار سلامتها السياسية واستمرار وجودها ضمن الأولويات الأمنية والعسكرية.

ويمكن قراءة المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط (صفحة القرن) وإعلان القدس مؤشراً على توجهات السياسة الأمريكية للعقد القادم، ولم تقتصر الوثيقتان على طرح تصورات لدمج إسرائيل إقليمياً، بل أكدتا على فتح النقاش على بدائل تكوين شبكات مساندة لبقاء الكيان الإسرائيلي ضمن الموازنات الآمنة.

قيود التقارب وتحدياته

يفرض مرور عدة دول عربية بمشكلات داخلية لعقد ونيف قيوداً على الاهتمام بالشؤون الإقليمية، حيث يتجه تركيزها على السياسة العامة وترتيب الشؤون الاقتصادية، وتحتاج البلدان التي مرت بحرب أهلية لعقد آخر للتعافي من آثار حقبة التفكك والنزاع؛ فخلال مرحلة النزاع، لم تتوقف الآثار عند انهيار جزء كبير من الكيان السياسي، ولكنها امتدت للتفسيخ الاجتماعي. ولذلك، تحتاج مرحلة إعادة البناء لوقت يتوقف إنجازها على مدى التضامن الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان، وتُمثل هذه الحالات فجوة في الأمن الإقليمي، كما تشكل قيداً على رسم ملامح التطورات المشتركة تجاه التحديات الآتية من النظام الدولي.

ولعل ارتباط الأزمات السياسية بعوامل إقليمية، تمثلت في الصراعات الإثنية، يفتح أفقاً للتوتر، وقد شكلت هذه النطاقات جانباً كبيراً من السياسات الإقليمية، مما ساهم في تعديل أولويات الدول، سواء تجاه معالجة الأزمات الداخلية. وتبدو المشكلات الإثنية في كل من سوريا وليبيا شاهدة على القيود التي تواجه الاستقرار الداخلي. فمن جانب سوريا، تُعد مناطق الحكم الذاتي في المناطق الكردية تحدياً مُزمناً لتكامل الدولة ومُغذية للنزعات الانفصالية، وفي وضع مماثل،

ظل دمج جماعة الأمازيغ في ليبيا إشكالياً على مدى المراحل الانتقالية وبروز دعوة الدولة الاتحادية بين الأقاليم الثلاثة طرابلس برقة وفزان كما كان العهد الملكي. وبغض النظر عن الدور المركزي في السياسة الإقليمية أو هامشيتها، يُمثل استمرار تفكك البلدين فجوة في السياسات الإقليمية. وبسبب كثافة التدخل الدولي، ينصرف جزء كبير من الموارد الإقليمية، أمنياً واقتصادياً في معالجة التداعيات السلبية لمشكلات الأمن وتحييد الآثار الناجمة عنه.

وتتلازم الصراعات المذهبية في كل من اليمن والعراق مع ظهور نمط من الخلافات الدينية الممتدة، فمنذ 2004، دخل البلدان في صراعات مُعقدة، كان محورها البُعد المذهبي، وبينما ترجع الخلافات في اليمن لعوامل قبلية ومذهبية، فقد حفز الغزو الأمريكي للعراق تبلور الفروق الدينية والإثنية. وعلى مدى هذه الفترة، بقيت المشكلات دون تسويات قانونية أو سياسية، فيما تزايد نفوذ المنظمات الشيعية في الدولة، ولعل هيمنة جماعة "أنصار الله" و "الحشد الشعبي" في اليمن والعراق على الترتيب يعد مثلاً على ذلك. تتوافق هذه التطورات مع متغيرين، استمرار الخلافات العربية الإيرانية حول مشكلات الأمن الإقليمي وتلازمه مع انتشار الحرب الأهلية، كما تترايط مع تغلغل التدخل الدولي في كثير من الشؤون الداخلية والإقليمية.

وعلى أية حال، تشكلت صورة إيران على مسارين؛ كان المسار الأول شائعاً لدى الكثير من السياسيين العرب في تصدير الصراع المذهبي في الدول العربية، وقد شكلت الأحداث وعي كثير من النخب العربية في سوريا والعراق وبلدان أخرى. أما المسار الثاني، فقد ساهم لجوء إيران لفكرة تصدير الثورة في تكبير صورتها السلبية في العلاقات الإقليمية، ووصلت في مراحل لحالة عدائية، كما شكلت أمماتاً من الصراع السياسي عزز استمرار الحرب الأهلية، فضلاً عن ظهور انقسام استراتيجي بين مؤيدين ورافضين للسياسات الإيرانية، ووفرت هذه السياقات اتهامات جاهزة للجهات المتواصلة مع إيران والمتعاطفين مع ثورتها، وخاصة بعد تداعيات وجودها في سوريا ومساندتها لنظام البعث وتدخلها في اليمن والعراق ولبنان.

ويحتمل أن يؤثر تباعد المواقف العربية تجاه مشكلات الإقليم على تطلعات "مّ الشمل"، حيث الافتقار للرؤية المشتركة تجاه التهديدات، كما يشكل الخلاف حول عودة سوريا للجامعة واحداً من المفردات الخلافية، بجانب توتر بعض العلاقات الثنائية، الأرضية الملائمة لبطاء تطلعات

التقارب والعمل المشترك، وليس من المرجح التوصل لحل قريب لمثل هذه المشكلات، سواء لطبيعتها المزمنة أو لنقص القوة الدافعة لاقتراح تسوية بشأنها.

وفي هذا السياق، تُساهم تداعيات المتغيرات الخارجية في تشكيل بيئة مناهضة للتقدم في العلاقات الجماعية، وخصوصاً ما يتعلق بتأثير الأزمات الدولية على قطاع الغذاء وارتفاع الرقم القياس لأسعار الاستهلاك، مما يساهم في توجه الحكومات لتقسيم أولوياتها بين الشؤون الداخلية والخارجية. وتبدو العملية المثيرة للاهتمام ماثلة في القدرة على تحويل التوافقات لسياسات مستقبلية، وهذا ما يتوقف على رسوخ المصالح المشتركة؛ إذ بدى محتوى القمة وأعمالها تقليدياً في الإشارة لتلاقي الحكومات والشعوب والتكامل بين الدولة والمجتمع عندما أشار الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، إلى الوقاية من النزاع وحل الصراع بإدماج الشباب في المشاركة الوطنية والإقليمية، بالإضافة لتجسيد مشاريع التكامل الاقتصادي بما يتناسب مع المقومات الاقتصادية والثقافية المؤهلة للوصول لمنطقة التجارة الحرة.

ولذلك، تبدو أهمية توافر الشروط اللازمة للشمل ومعالجة التباين بين البلدان العربية، وهنا تظهر أهمية التضامن السياسي. ووفق محتوى خطاب الرؤساء، يمكن ملاحظة وجود مستويين للتعبير، فمن جانب تقاطع كلمات رؤساء الوفود مع إعلان الجزائر، فقد توسع بعضها في الحديث عن الشؤون الإقليمية والدولية، ومن جانب آخر، كان أغلب الكلمات مُستغرقاً في الشؤون الداخلية، ما يمكن تصنيفها وفق معياري الانتشار والانكماش في التخطيط السياسي.

وقد توسعت كلمات الجزائر، مصر، قطر، العراق والسعودية في تناول قضايا عربية ودولية، حيث شكلت كلمة الرئيس الجزائري خلفية إعلان الجزائر، وتقاربت معها، من منظور مختلف في بعض القضايا عندما تحدث الرئيس المصري عن تماثل مخاطر تهديد الدولة الوطنية، وقف النزيف العرب وردع التدخلات الخارجية وبلورة تسويات نهائية لصراعات لن تحل بمعادلة صفرية، فيما كانت بقية الكلمات أكثر اهتماماً بالشؤون الخاصة لدولها.

اتجاهات المستقبل

تكشف تداعيات العدوان على غزة عن وجود ملامح جديدة، لا تتعلق بوضع القضية الفلسطينية في السياسة الإقليمية فقط، بقدر ما تُثبت القدرة على الكشف عن عوامل استمرارها

حجر الزاوية في العمليات السياسية. وفي هذا المسار، تُشكل الجزائر، مصر والأردن، والعربية السعودية مجموعة مترابطة في إسناد المطالب الفلسطينية وحماية الحل النهائي، وقد بدت القمة العربية واحداً من مؤشرات الاستجابة لموازنة محاولات فرض التطبيع حلاً وحيداً تحت مظلة غريبة تتجاوز الحقوق الأساسية.

ويمكن القول، أن الخطاب الرسمي لا يوفر التضامن الكافي للتقدم في تطبيق التطورات المحلية، الإقليمية أو الدولية، لكنه يساعد في تأطير خطوة أولى لتسويات مُمكنة على المستوى الإقليمي ويعتد قادراً من الثقة في لفت الانتباه للاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية، خصوصاً ما يتعلق بفائض الطاقة واستثمار الفوائض النقدية لدى دول الخليج والعراق، غير أن تحريك السياسات في هذا الاتجاه يظل بحاجة لتكامل إرادة سياسية، كما يساهم انفتاح العلاقات الإقليمية على إعادة النظر في المواقف المشتركة تجاه سياسات إسرائيل وطرح بدائل لمشروع النقب بتصورات الأمريكية، وفي هذا السياق، تأتي مراجعة العلاقات التركية- المصرية خطوة لتجاوز مرحلة التباعد الإقليمي وبدء مرحلة أخرى تقوم على التنسيق تجاه مخاطر للأمن المشترك.

ولذلك، من المحتمل أن تؤسس هذه السياقات لعلاقات مرنة في التعامل مع التغيرات الدولية وتلك الإقليمية. ومع صعوبة عزل تداعيات الحرب في أوكرانيا، سوف تتابع التحديات السياسية والأمنية على المنطقة، ويكمن التحدي في كيفية التوصل لفهم مشترك لدى التعامل مع محاولات الاستقطاب الدولي تجاه الحرب.

وهنا، تظهر أهمية الميزات النسبية في إدارة فائض الطاقة في المنطقة العربية، بشكل مستقل أو ضمن مجموعة (أوبك+) التي تشمل الدول المنتجة للنفط، والدول المتحالفة معها؛ حيث إنه في ظل الاتجاهات الجديدة لتجارة الطاقة، يمكن للبلدان العربية وضع ميثاق مشترك لسياسات الطاقة يمنحها قادراً من التأثير في الشؤون الدولية فضلاً عن تنسيق العلاقات الإقليمية، وتعزيز الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق النمو الاقتصادي لتحويل الموارد للفائدة المشتركة بين البلدان العربية ودول الحوار العربي.

اتفاقية الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل

د. محمد موسى*

الملخص

ساهمت التحولات الجيوسياسية العالمية، وتداعيات الحرب "الروسية- الأوكرانية" السياسية والاقتصادية على المنطقة والعالم، وظهور كميات كبيرة من الغاز في حوض شرق البحر المتوسط، في صياغة اتفاق ترسيم بحري بين لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية.

ويكمن التحدي في احترام الجانبين للترسيم الذي اقتصر على النقاط البحرية، وسط تساؤلات عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وصدور الاتفاق في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ذات التوجهات اليمينية المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو، ناهيك عن وجود ثغرات قانونية ودستورية حول الاتفاق لدى الجانب اللبناني.

ويناقش هذا التقرير اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي وقّع بين لبنان في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 استناداً إلى سياسة الأمر الواقع التي استطاعت من خلالها إسرائيل سرقة ثروات الأراضي العربية التي احتلتها، وما يترتب على الاتفاق من نقاط غامضة ستظهر خلال مفاوضات الترسيم البري إن بدأت وفق التوجهات الأمريكية، بعد تجاوز المفاوضات اللبناني والمفاوض الإسرائيلي بعض الخطوط المتعرجة التي تمتد من "خط الطفافات"، وصولاً إلى "صخرة تخليت" حيث تطالب إسرائيل بمنحها كافة المساحات البحرية التي تمنح للجزر من مياه إقليمية، وذلك في ظل حاجة الجميع للاتفاق على الحدود لاعتبارات محلية والذي يمكن أن نسميه "اتفاق الحاجة".

وخلص التقرير إلى أن إنجاز الترسيم الحالي، قد يفتح آفاق الترسيم الحدود البحرية بين لبنان والجمهورية القبرصية (الرومية)، وسيثير التساؤلات عن مدى تأثير هذه الخطوة على علاقة لبنان بدولة قبرص التركية والجمهورية التركية التي تربطها بلبنان علاقات تاريخية. كما أنه من الممكن أن يشكل نجاح اتفاق الترسيم، خطوة نحو بداية بدء محادثات ترسيم حدودي "سوري- لبناني" برعاية روسية ترسيماً وحفرًا وتنقيباً واستخراجاً وتسويقاً عندما تنضج الظروف إقليمياً ودولياً.

ومن حيث المكاسب كشف التقرير أن الجانب الإسرائيلي قد حقق أهدافاً متعددة من الاتفاق الذي حصل بموجبه على اعتراف ضمني لبناني بشرعيته وحدوده البحرية، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها من تصدير الغاز المستخرج إلى أوروبا.

وبخصوص الجانب اللبناني فقد جنى عدة مكاسب تتمثل في توفر فرصة محتملة لدعم الاقتصاد اللبناني وإمكانية وقف سلسلة الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها البلاد منذ عام 2019.

الكلمات المفتاحية: الترسيم البحري، لبنان، إسرائيل، اتفاق الحاجة، غاز المتوسط، شرق المتوسط.

* أكاديمي وباحث اقتصادي لبناني.

The Maritime Demarcation agreement between Lebanon and Israel

Dr. Muhammad Musa

ABSTRACT

The report discusses the maritime border demarcation agreement signed between Lebanon on October 27, 2022. The agreement was framed within the de facto policy that Israel has occupied Palestinian and Lebanese land and coast in the Mediterranean.

Many factors have contributed to achieving the drafting of a maritime demarcation agreement between Lebanon and Israel under US auspices. These factors include the Global geopolitical shifts, the political and economic repercussions of the "Russian-Ukrainian" war on the region and the world, and the emergence of large quantities of gas in the eastern Mediterranean basin.

Nether less, the main challenge lies in respect of the two sides for the demarcation, which was limited to the maritime points. The threats come from amid questions about the Palestinian legal rights and the steadfastness of the agreement in light of the new Israeli government with extreme right-wing tendencies headed by Benjamin Netanyahu. Moreover, still have questions regarding some legal and constitutional loopholes on the Lebanese side.

The ambiguous points arising from the agreement will appear during the land demarcation negotiations. The demarcation negotiations began with American orientations after the Lebanese negotiator and the Israeli negotiator crossed some zigzag lines that extended from the "floating line" to the "Takelit Rock." Israel demands that it be granted all the marine spaces granted to the islands from its territorial waters in light of the need for everyone to agree on the borders due to local considerations. Which it might be called a "need agreement."

In terms of gains, the report revealed that the Israeli side had achieved multiple goals from the agreement, according to which it obtained implicit Lebanese recognition of its legitimacy and maritime borders. Also, it will reap many economic benefits from exporting the extracted gas to Europe.

Concerning the Lebanese side, it has reaped several gains, represented in the availability of a potential opportunity to support the Lebanese economy and the possibility of stopping the series of severe economic crises from which the country has been suffering since 2019.

The report concluded that completing the current demarcation may open prospects for the demarcation of the maritime borders between Lebanon and the (Roman) Republic of Cyprus. However, it also would raise questions about

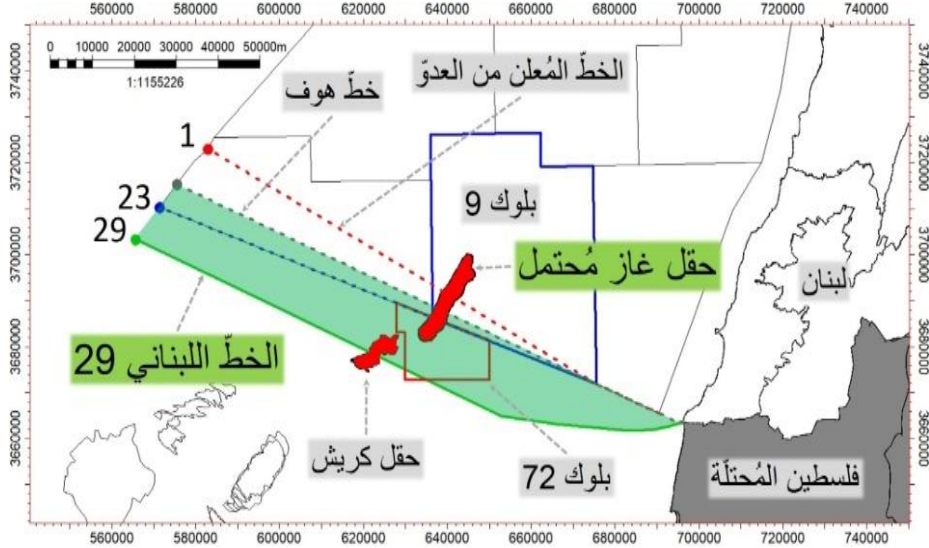
the extent of the impact of this step on Lebanon's relationship with the Turkish state of Cyprus and the Turkish Republic, which has historical relations with Lebanon. On the other hand, it is also possible that the success of the demarcation agreement constitutes a step toward negotiations on the demarcation of the "Syrian-Lebanese" border under Russian auspices in terms of demarcation, excavation, exploration, extraction, and marketing when regional and international conditions mature enough.

Keywords: maritime demarcation, Lebanon, Israel, the need agreement, Mediterranean gas, the eastern Mediterranean.

مقدمة

يتناول هذا التقرير تحليل وقراءة الاتفاق الذي تم توقيعه بين لبنان وإسرائيل للحدود البحرية بينهما، والذي وقع في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، ويحاول التقرير البحث في مكاسب الطرفين والإشكالات المحتملة في مرحلة تطبيق الاتفاق في ظل متغيرات مهمة لدى الجانب الإسرائيلي وربما لدى الجانب اللبناني.

وقانونياً يطبق الترسيم البحري بصفته أحد أشكال الترسيم الوطني، لفض النزاعات بين الدول حول المطالبات البحرية، كما جرى في العديد من النزاعات البحرية التي حلت إما بالتراضي عبر المفاوضات المباشرة أو عبر المحاكم المشتركة بين الدولتين المعنيتين أو عبر اللجوء إلى محاكم دولية خاصة، والأمثلة على ذلك كثيرة وأبرزها ما جرى بين الصومال وكينيا، وقبلها الدنمارك مع الكثير من جاراتها، وهناك الحدود الإيرانية- القطرية، ولكن يبقى المعيار الأسمى هو الاحتكام إلى الوقائع التاريخية والجغرافية والطوبوغرافية المستندة إلى الحقائق العلمية الحاسمة، التي لا تقبل التأويل والجدال رغم أن الخلافات المشابهة تكون دائماً عرضة إلى الكثير من التفسيرات والاجتهادات التاريخية والقانونية المتضاربة.



صورة للخطين 23 و 29- المصدر عربي 21

وشكّلت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث، نقطة تحوّل لمفهوم استغلال موارد الطاقة البحرية بالتوازي مع التطور العلمي والبحثي، إضافة إلى التقنيات الحديثة التي أوجدت الأدوات اللازمة لتعطي الدور الاقتصادي للبحار شمولية أوسع، بعد أن اقتصر الدور الاقتصادي للبحار والمحيطات على المواصلات والصيد لعقود طويلة.

وفيما يخص ثروات البحر الأبيض المتوسط، فهي تقع في منطقة قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في العام 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون م³ من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوضها (شرق المتوسط) قبالة سواحل سوريا وفلسطين ولبنان وإسرائيل وقبرص دون حوض حروب¹، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، وهنا تكبر الاحتمالات على شتى مختلف الرؤى والطموحات لمختلف الفرقاء المعنيين من الدول صاحبة الحق إلى اللاعبين الدوليين والإقليميين.

وينظر باهتمام إلى عامل الحرب الروسية- الأوكرانية بآثارها السلبية على أسواق الطاقة

¹ تقرير صادر عام 2010 عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية United States Geological Survey هي هيئة علمية في حكومة الولايات المتحدة. يدرس علماء المسح الجيولوجي الأمريكي تضاريس الولايات المتحدة، مواردها الطبيعية، والكوارث الطبيعية التي تهددها. يضم المركز أربع تخصصات علمية، تهتم بعلم الأحياء، الجغرافيا، الجيولوجيا، والهيدرولوجيا.

العالمية، وتحديدًا الغاز الذي لامست أسعاره مستويات قياسية، الذي جعل الأنظار تتجه نحو غاز شرق المتوسط الذي قد يشكل رافعة أمن وأمان واستقرار لأسواق الطاقة، بالقدر نفسه الذي قد يشكل فيه مفتاحاً لحروب بين الفرقاء.

وبناءً على ما سبق، فإن ثمة أدواراً مختلفة لشتى اللاعبين الإقليميين والدوليين، فأبناء القارة الأوروبية يقومون بدور الدافعين وليسوا الفاعلين وتتحدد أولويتهم في ثروات المتوسط بتعزيز أمن الطاقة؛ لتنويع مصادر الواردات، وكذلك تنويع طرق التوريد، لاسيما مع تدهور العلاقات "الأوروبية- الروسية" خلال السنوات الأخيرة بسبب الملف الأوكراني وأثره في تعطل مشروع خط أنابيب "نورد ستريم" لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا، وارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية جديدة في آب/ أغسطس 2022. وعليه فقد باتت النظرة إلى غاز شرق المتوسط ليسهم في تحقيق هذه المعادلة، ويخفف من الاعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي، لاسيما بالنسبة إلى دول شرق وجنوب أوروبا.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي حاضر في المعادلة من خلال بعض الدول التي تنتمي إليه مثل قبرص اليونانية واليونان، ومن خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز، كما يبدو أن حماسة فرنسا ورئيسها إيمانويل ماكرون لغاز شرق المتوسط مرتفعة، ويمكن أن يكون لها دور في استخراج الغاز بالتعاون مع إسرائيل وتعزيز دورها في الإقليم عبر البوابة الأحفورية والاقتصادية.

أما الروس، فهم أصحاب الدور الخفي في المنطقة، بدءاً من تركيا حيث طرح للربط الأنابيب العابرة عبر تركيا كنقطة توزيع للغاز الروسي؛ كما أنها حاضرة في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز في الجانب اللبناني، عبر ائتلاف يجمع شركة نوفاتك الروسية (NOVATEK) مع شركة توتال الفرنسية (Total Energies SE) وشركة إيني الإيطالية (ENI)، علماً بأن للحضور الروسي دور سياسي واقتصادي، ورغم انسحاب روسيا من التنافس على التنقيب عن الغاز في الجنوب اللبناني لصالح قطر، إلا أنها تتواجد في الشمال عبر التمويل المالي لقبرص اليونانية واليونان (إحدى دول أوروبا الأرثوذكسية) لضمان وجودها في أوروبا والاتحاد الأوروبي، ومن خلال الوجود العسكري والنفقات الثنائية في سوريا؛ حيث يظهر بوضوح الدور الروسي الفاعل لإبرام أي اتفاق لاحق.

وبخصوص العامل الروسي- الإسرائيلي، خاصة بعد التحولات في المنطقة بعد تشكيل

الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو اليميني المتطرف وحلفائه، ورؤيتها للوجود الإيراني في سوريا وغض الطرف الروسي عن الضربات الإسرائيلية لدمشق، إضافة إلى الحاجة لروسيا من أجل القيام بوساطات بين إسرائيل من جهة والجمهورية العربية السورية من جهة أخرى، ما يرجح وقوف موسكو مع مصالحها.

ورغم أن الغاز في شرق البحر المتوسط لا يشكّل بديلاً عن الغاز الروسي ولا يزاحمه، إلا أن موسكو تريد أن تضمن احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها في أي مشاريع غاز مكتملة أو بديلة، بحيث لا يؤثر ذلك سلباً عليها، وهذا ما تفعله بالتحديد.

وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ترتبط غالباً بضمان تدفق الطاقة وحماية إسرائيل وعليه تنظر أمريكا إلى المنطقة من خلال إطار أوسع يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط. وكان الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن عندما كان نائباً للرئيس؛ قد أثار جملة أمور حين سئل عن شرق المتوسط وتركيا وإسرائيل وقبرص في العام 2014، حيث أشار إلى اهتمامه بالمسألة القبرصية حين كان عضواً في مجلس الشيوخ لولاية ديلاوير (Delaware) نظراً إلى العدد الكبير للسكان في ديلاوير من أصل يوناني.

وتطرق بايدن في جوابه إلى ثلاثة متغيرات أساسية في شرق المتوسط، أولها: إنشاء حلف طاقة إقليمي جديد يشمل مصر وإسرائيل وقبرص وتركيا واليونان لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر تشييد أنابيب إلى تركيا واليونان ثم دول السوق الأوروبية. ثم التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية من خلال توحيد الجزيرة على أساس إدارتين منفصلتين (يونانية وتركية)، والإشارة إلى استعداد الرئيس التركي أردوغان للقبول بتوحيدها رغم اعتراضات الجيش التركي على هذه الخطوة، حيث يرى بايدن انتهاء الأخطار التي دعت إلى احتلال الجزء الشمالي من الجزيرة عام 1974، خاصة المخاوف من تحديد اليونان للمصالح التركية في الجزيرة، وإمكان التوصل إلى حلول وسطية إيجابية تتجاوز المخاوف القديمة. وأخيراً، أشار إلى اهتمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتطوير مصادر الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، لحاجة تركيا الاقتصادية. واعتبر بايدن أن إيصال الغاز الشرق المتوسطي إلى الأسواق الأوروبية، جزء مهم في محاولة واشنطن فك اعتماد أوروبا تدريجياً على صادرات الغاز الروسي.²

² بتصرف من موقع هيئة الإذاعة البريطانية: www.bbc.com

والسؤال المطروح: هل تشق رؤية الرئيس بايدن طريقها بين هذه الصراعات المتنقلة والثروات الهائلة مادياً و طبيعياً على وقع حساسية الملفات السياسية المفتوحة في المنطقة والمزوجة بالواقع الجيوسياسي المعقد؟، أم تزداد الصراعات خاصة أن الملف الإيراني- الأمريكي حول المفاعل النووي لم ينته برغم محاولة الأوروبيين في فيينا، وكذلك اصرار الولايات المتحدة وحلفاؤها على تقليص أظافر إيران في المنطقة وفي صلبها دول شرق المتوسط؛ حيث نفوذ طهران البالغ لاسيما في سوريا ولبنان، ثم ماذا عن الأدوار الإقليمية لتركيا في ظل بدايات سياسية جديدة ظهرت خلال استقبال الرئيس أردوغان لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، حيث نتج عن الزيارة تعزيز التعاون الاقتصادي، وبدء الانفراج في التواصل المصري التركي، وربما يشكل استعادة العلاقات التركية- الإسرائيلية نقطة تحول نحو حلحلة الملف السوري العالق منذ سنين؛ نظراً للدور التركي القوي في سوريا وتبدل خارطة التحالفات³.

أما عن الدور المصري في عملية الغاز المسال والتعاون المتزايد مع الجانب الإسرائيلي كأداة للتيسيل والتصدير، فهل يجد الغاز الإسرائيلي منفذاً تحت العباءة المصرية، وهل تبلور الدول المنهكة اقتصادياً كلبنان خطوات تطبيعية أو شبه تطبيعية من أجل الاستفادة من ثروات المتوسط الأحفورية، وهل تقبل الأردن والسلطة الفلسطينية تحت وطأة الحاجة الاقتصادية والمالية ونقص الطاقة بالترسيم الأمريكي؟، وهل ستكون هذه الدول ممراً لمشروع خط الأنابيب ومكاناً لإقامة مصانع تسييل الغاز، وهل ستشكل موانئها محطات لتصدير الغاز، حسب دفتر شروط دولي إقليمي يضمن للجانب الإسرائيلي الولوج إلى المتوسط والتحكم في الغاز المنتهي للتصدير إلى أوروبا، وهل يعد ملف الترسيم الإسرائيلي اللبناني بداية لهذه التحولات الإسرائيلي بوساطة أمريكية وتحت الرعاية الأممية.

أبعاد الاتفاق

انطلاقاً من الأبعاد الجيوسياسية الواردة أعلاه، أخذ قانون البحار المطبق على حركة السفن والبضائع والأشخاص أبعاداً جديدة، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الدول ذات الواجهة البحرية؛ حيث أصبحت هذه الحقوق مطالب وطنية سيادية، ما يشير إلى أننا سنكون أمام كم كبير من القضايا خلال الفترة القادمة في حوض البحر المتوسط، نتيجة لاختلافات الترسيم والجرف القاري

³ بتصرف عن وكالة الأنباء التركية الأناضول: www.aa.com.tr

لكل دولة، حتى أن البحر المتوسط ربما يبقى في الفترة القادمة عرضة لبؤرة مشتتة بفعل الثروات الأحفورية، لا سيما ثروات الغاز وليبقى الشغل الشاغل للعديد من أقطاب العالم والمنطقة. وفي هذا السياق، يشكل البحر المتوسط ملعباً جديداً في صراعات الساحات الإقليمية والدولية؛ حيث تتداخل المصالح والسياسات ببعضها البعض حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي بالتنموي بالجيوستراتيجي للوصول إلى محصلة واحدة، ويبرز هنا سؤال حول ثروات المتوسط الأحفورية وتحديد الغاز الطبيعي والمسأل؟ وأين الدور العربي؟ وماذا عن الدور الإسرائيلي في كل المتوسط عبر بوابة التحالفات الاقتصادية، والتي كان الغاز ممرها الأساسي إن عبر منظمات إقليمية أو أنواع من الشراكة الاقتصادية أو تحت ضرورات الأمر الواقع لجملة حجج من أبرزها الأمن الاقتصادي العالمي ومسألة أمن الطاقة أو الانحياز بفعل الوجود الاقتصادي!

بداية القصة

من الواضح، أن "الخط 29" هو الخط الحقيقي للحدود اللبنانية البحرية وذلك بعيداً عن مقولات أن طرح "الخط 29" جاء لتحقيق عدة مكاسب تتعلق بتحسين شروط لبنان التفاوضية واعتماد رأس الناقورة كنقطة انطلاق برية في الترسيم مصححاً الأخطاء السابقة، ولتحقيق ما يمكن من ربح في الجولة الأولى من المفاوضات، وذلك لإضافة تفوق تقني وعلمي واضح في حرب الخطوط الذي جعل كل المعنيين بالملف في حالة إرباك ظاهر.

ويمثل "الخط 29" خلاصة ما قدمه الجيش اللبناني ومديرياته المعنية طوبوغرافياً، وذلك استناداً إلى تقرير المكتب الهيدوغرافي البريطاني عام 2011، والذي منح لبنان 1350 كلم² تضاف إلى 860 كلم² المتنازع عليها أساساً⁴، فالخط يستند بكل وضوح إلى القانون الدولي وقانون البحار والأعراف الدولية خاصة فيما يتعلق بالجزر، ولقد اعتمدت نقطة الانطلاق البري رأس الناقورة، استناداً إلى اتفاق "بولي-نيو كومب" عام 1923، واتفاق الهدنة 1949⁵، وهما الاتفاقات اللذان حكما العلاقة مع العدو الإسرائيلي لعقود برغم الخروقات الإسرائيلية المتكررة بحروب طاحنة واجتياحات ممتدة بلغت العاصمة بيروت عام 1982.

وقد عمد الجانب الإسرائيلي إلى إزاحة نقطة رأس الناقورة والنقطة (ب1) تحديداً عدة أمتار

⁴ بتصرف عن دراسة خطوط وحدود الصادرة عن: [/https://www.lebarmy.gov.lb](https://www.lebarmy.gov.lb)

⁵ Armistice Agreement between Lebanon and Israel UN Doc S/1296 23 March 1949

إلى الشمال؛ ليقفل من مساحة لبنان البحرية ويجيد بالتالي المنتجعات السياحية الإسرائيلية المقامة على رأس الناقورة، ما يعني أن مسارات الجدل لن تنتهي، خاصة بعد وصول نتنياهو إلى الحكم ومعه كتلة المتطرفين التي تأخذ المجتمع الإسرائيلي إلى وجهه الحقيقي المتطرف والعدواني، وكلام نتنياهو الواضح المتحفظ تجاه الاتفاق مع لبنان؛ حيث قال: "سأتعامل مع الاتفاق تماماً كما تعاملت مع اتفاق أوسلو"، واصفاً إياه بأنه "اتفاق استسلام آخر".

وتبدأ قصة الحدود اللبنانية الفلسطينية المعقدة برغم نهايتها على يد الوسيط الأمريكي، قبل أيام من إنهاء الرئيس اللبناني ميشال عون ولايته الدستورية الثانية وانتهاء فاعلية حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية برئاسة يائير لابيد، والتي كانت تسابق الزمن على أبواب الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

ويمكن القول إنه بالتالي "اتفاق الحاجة" للجميع، فالوقائع تؤكد ذلك والشواهد كثيرة وعلى مستويات مختلفة دولياً، أمريكياً، إسرائيلياً ولبنانياً، مع التأكيد على المباركة العربية والإيرانية والفرنسية التي تجلت ببند الاتفاق مع شركة توتال في كلا الجانبين.

فعلى الصعيد الدولي، تشهد أسعار الغاز والكهرباء ارتفاعاً قياسياً مستمراً منذ عام 2011 في أوروبا التي تنتظر بارقة أمل في مجال الطاقة رغم قوتها الاقتصادية، والذي ازداد اشكالية بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، وذلك ما دفع المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ مجموعة تدابير طارئة لمعالجة الأزمة. وربما من غير المجد، محاولة إيجاد حلول للأزمات بعيداً عن معالجة ارتفاع أسعار الطاقة وفي مقدمتها الغاز الذي يرتبط به الارتفاع غير المسبوق لأسعار الكهرباء في جميع أنحاء أوروبا، بسبب اعتماد محطات الكهرباء الأساسية على الغاز في تغطية الطلب على الكهرباء وتحديد الأسعار التي باتت لا تعرف سقوفاً.

وترهق هذه الزيادة الهائلة بأسعار الكهرباء، كاهل المواطنين في الاتحاد الأوروبي والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة عموماً، ويُعدّ العملاء الضعفاء وفقراء الطاقة الأكثر تضرراً من ازدياد الأسعار، وتحشى الأسر ذات الدخل المتوسط والشركات الصغيرة والمتوسطة عدم القدرة على دفع فواتير الطاقة المرتفعة؛ لذلك تمثل مجموعة تدابير الطوارئ المقترحة حالياً استجابة للأولوية الملحة لحماية المستهلكين في الاتحاد الأوروبي من ارتفاع أسعار الطاقة هذا الشتاء، برغم ما أفاد به تقرير لصندوق النقد الدولي بأن أوروبا ستمكن من الصمود في شتاء 2022 بفضل احتياطات الوقود المتراكمة.

وفيما يتعلق بالدور الأمريكي، فقد جاء اتفاق الناقورة متزامناً مع موعد انتخابات التجديد النصفى الأمريكية، مع حاجة الإدارة الأمريكية إلى إظهار دعمها لإسرائيل وحفاظها على الحضور الأمريكي دولياً وتحسين صورتها أمام الناخب الأمريكي المنزعج من أسعار المعيشة وكلف الطاقة حيث حققت شركات البترول الأمريكية أرباحاً تفوق 200 مليار دولار من جيوب المواطن الأمريكي⁶.

وحرصت الإدارة الأمريكية على إنجاز الاتفاق، لتحقيق نصر سياسي دبلوماسي يمهد لمرحلة إنقاذ الحلفاء الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي (NATO) الواقعين تحت تأثير أزمة الطاقة، ويعمل على فتح كوة بجدار أسعار الطاقة عبر السماح للدول الجديدة بملء فراغ تقليد الإنتاج، وتمهيداً لمراحل مقبلة في حوض المتوسط عبر أحلاف الطاقة وإدخال لبنان فيها، كمنتدى غاز شرق المتوسط الذي أسس بدعم أمريكي في كانون الثاني/ يناير 2019 ويقع مقره الرئيسي في القاهرة، ويهدف إلى إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط، وتحسين العلاقات التجارية وتأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء وهي مصر والأردن وإسرائيل وقبرص (الرومية) واليونان وإيطاليا وفلسطين، بالإضافة عضوية مراقبة لكل من الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أما إسرائيلياً، فقد جاء الاتفاق في لحظة دولية معقدة بكل تشعباتها السياسية والاقتصادية لاسيما تزامنها بعد الخروج من أزمة انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19"، والحرب الروسية- الأوكرانية" وما خلفته من أزمة تستولد أزمة في عالم النفط والغاز والثروة الأحفورية في كل العالم؛ حيث لعبة الأسعار والإنتاج التي لا تنتهي، وازدياد صعوبة المخارج أمام شتاء 2023، وهنا يتجلى الدور الأمريكي في دفع الجانب الإسرائيلي نحو الاتفاق مع كل ما يتطلب ذلك من دعم على كافة المستويات.

كما أن إسرائيل حصلت من خلال توقيع الاتفاق على اعتراف لبناني ضمني بشرعيتها، بالإضافة إلى تلبية الاتفاق لرغبة إسرائيلية مستقبلية بضم الحدود الشمالية للأراضي المحتلة، على غرار ما جرى بعد الاتفاق اللبناني- الإسرائيلي لوقف إطلاق النار في نيسان/ أبريل 1996، وتفاهات حرب تموز/ يوليو 2006، ضمن سياق القرار الدولي 1701 الذي تبناه مجلس الأمن

⁶ تقرير صادر عن: <https://accountable.us/report-oil-giants-post-eye-popping-205-billion-record-profits>

الدولي بالإجماع في 11 آب/ أغسطس 2006، والذي يدعو إلى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان. ويطالب القرار حزب الله بالوقف الفوري لكل هجماته وإسرائيل بالوقف الفوري لكل عملياتها العسكرية الهجومية وسحب كل قواتها من جنوب لبنان⁷.

ومن العوامل التي أسهمت في استعجال توقيع الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق، توقيعها عدة اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي في 15 حزيران/ يونيو 2022 بالعاصمة المصرية القاهرة، بشأن بيع الغاز إلى أوروبا، بعد نقله عبر خط أنابيب موجود بالفعل إلى مصر؛ حيث يتم تسهيل الغاز، ثم شحنه إلى أوروبا.

كما يبدو أن الموازنات الإسرائيلية باتت بحاجة إلى مزيد من الأموال التي سيديرها القطاع الأحفوري لزيادة الاستثمارات في ظل ارتفاع أسعار الغاز إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى جاهزية "حقل كاريش" المليء بالغاز للضخ بسبب اكتمال البنى التحتية الخاصة، والذي أصبح بهذا الاتفاق تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، ما يتيح للحكومة الإسرائيلية الاستفادة من مليارات الدولارات نظير تصدير الغاز، في ظل أزمة الغاز على أصداء الحرب الروسية- الأوكرانية.

وعلى الجانب المقابل، تشهد الساحة اللبنانية حراكاً سياسياً لحماية الحق اللبناني في الغاز؛ إذ أكد مسؤولون لبنانيون عزمهم القيام "بكل ما في وسعهم" لمتابعة عمليات التنقيب، غداة اعتبار وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس الخطوات الرسمية في هذا الإطار استفزازية، علماً بأن لبنان قد وقع اتفاقاً مع ائتلاف يضم شركات توتال الفرنسية ونوفاك الروسية وإيني الإيطالية للتنقيب عن الغاز منذ أكثر من ثلاثة سنوات، قبل أن تنسحب الشركة الروسية التي سيحل مكانها شركة قطرية في إشارة إلى وجود تفاهات "روسية- قطرية" بشأن أسواق الغاز.

ويمكن القول إن الخلاف الإسرائيلي- اللبناني بدأ مع إعلان إسرائيل أن الرقعة (البلوك) رقم 9 ملك لها، حيث علق أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلية عام 2019 على منح الحكومة اللبنانية لشركات دولية امتياز التنقيب عن النفط، بالقول: "بمنحون عروضاً على حقول للغاز فيه رقعة هي ملكنا بكل المقاييس، إلى مجموعات دولية وهي شركات محترمة ترتكب برأيي خطأ فادحاً يخالف كل القواعد والبروتوكول في حالات مماثلة"، والذي فسر بأنه تهديد مبطن للشركات والدولة اللبنانية في وقت واحد.

⁷ <https://news.un.org/>

وأدى التخبط السياسي في لبنان وغياب رئيس لأكثر من سنتين بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان إلى ضياع فرص ومناقصات، سرعان ما بدأ بها الرئيس ميشال عون بعد توليه السلطة أواخر العام 2016، لكن المحور اللبناني لا يتضمن فقط الموقف الرسمي، فعلى الأرض يتحرك حزب الله الذي هدد إسرائيل بالهجوم على بنيتها التحتية للنفط والغاز الطبيعي في حال تحركت لمنع الاستكشاف اللبناني.

وفي ظل هذا التخبط، أعاد الموفد الأمريكي عاموس هوكشتين إحياء المفاوضات العالقة بين لبنان والجانب الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية بالعودة إلى نقطة الأساس في المسار التفاوضي الجديد وهو "الخط 23" في لحظة حساسة لبنانياً، والحاجة إلى الاستفادة من عوائد الثروة النفطية والغازية؛ لإعادة إطلاق العجلة الاقتصادية في لبنان، بعد سلسلة أزمات خانقة ما تزال تداعياتها قائمة.

مكاسب لبنان من الاتفاق

يمكن القول إن هذا الاتفاق وفر للبنان جملة من المكتسبات أهمها:

أولاً: تجنب لبنان والمنطقة حرباً كانت على الأبواب بفعل تعمق الأزمة حول تحديد الخطوط البحرية لعملية الترسيم البحري.

ثانياً: حصول لبنان الرسمي على ما أراد من اتفاق الإطار الأساسي بحصوله على نتوءات قانا وبالتالي أخذ الخط 23 البحري مضافاً إلى حقل قانا من جهته المقابلة⁸.

ثالثاً: تشير المسوحات التي أجرتها شركة توتال الفرنسية للمياه اللبنانية إلى وجود حقل فيما يعرف بالرقعة رقم 9، الواقع على الحدود مع إسرائيل، والذي يسمى في لبنان بـ "حقل قانا"، إلا أنه يتجاوز الخط 23 جنوباً، أي أن أجزاء منه تقع ضمن ما بات معترفاً به مياهاً إسرائيلية⁹، وأمام هذا الواقع المعقد، حددت الاتفاقية بأن يكون "حقل قانا" تابعاً بأكمله للبنان، وهو ما يعني أن لبنان له الحقوق الحصرية في تطويره والاستفادة منه، إلا أن لإسرائيل أيضاً حقوق فيه تبعاً لوقوع أجزاء منه في مياهاها.

⁸ بتصرف: <https://www.dohainstitute.org>

⁹ بتصرف من موقع هيئة الإذاعة البريطانية: www.bbc.com، وهو جزء من بنود الاتفاق.

وبناء على ذلك، جرى التوافق على أن تقوم شركة توتال الفرنسية، التي فازت بمناقصة التنقيب في القطاع رقم 9، بإبرام اتفاق منفصل مع إسرائيل لتعويضها عن حصتها في "حقل قانا" من أرباح الشركة الخاصة وليس من أرباح لبنان.

رابعاً: حصل لبنان على وعود قاطعة ببدء عملية التنقيب فوراً، وهذا ما ظهر من حركة شركة توتال الفورية، لاسيما على الصعيد اللوجستي.

خامساً: ربح لبنان بقبوله الاتفاق ورقة قد تكون مدخلاً لإحداث انفراجة في علاقاته الدولية لاسيما الأمريكية، بعدما عانى ولا يزال من عزلة دولية بفعل جملة معطيات في واقعه الداخلي ومقارنته لأُمور المنطقة والساحة الدولية.

سادساً: قد يشكل الاتفاق بوابة لعودة لبنان إلى الأسواق الائتمانية، خاصة إذا ما أقر القوانين الإصلاحية لبلورة اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وربما عودة تصنيفه الائتماني بعدما أصبح خارج إطار التصنيف بفعل قرارات الحكومة بوقف الدفع للدائنين الدوليين، وإعلانه "مفلس إرادياً" (selective default).

الخلاصة

لا يتعدى الاتفاق اللبناني الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية بينهما أنه "اتفاق حاجة" لجميع الأطراف المعنية، ولكن تبقى العبرة في تنفيذ الاتفاق، لاسيما لجهة بنود الالتزام الفوري ليس فقط بالتنقيب، وإنما بروحية وحيوية ودعم أمريكي دولي حقيقي للبنان الذي يلفظ أنفاسه اقتصادياً ومالياً وحتى اجتماعياً؛ حيث أرقام الفقر تشير إلى أن 82% من اللبنانيين باتوا فقراء بحسب أرقام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا - ESCWA)، بالإضافة إلى البطالة التي فاقت نسبتها 45%، كما فاق الدين العام حاجز الـ100 مليار دولار وأزمة حجز الودائع¹⁰، وعليه دخل لبنان بهذه الاتفاقية في حال تم تنفيذها السوق من البوابة الاقتصادية.

إن قيمة الاتفاق تكمن في احترام إسرائيل لبنوده، خاصة بعد عودة اليمين وعلى رأسه بنيامين نتنياهو الذي تعهد لناخبيه الإسرائيليين بنسف الاتفاق، وكذلك قدرة الاتفاق على الصمود

¹⁰ جملة تقارير دولية صادرة عن الإسكوا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول لبنان في العام 2022:

أمام الأزمات المتراكمة في الشرق الأوسط، وفي ظل الثغرات القانونية والدستورية في إقرار الاتفاق لدى الجانب اللبناني.

وكذلك في حال استمرار الاتفاق فإنه قد يفتح آفاق الترسيم بين لبنان والجمهورية القبرصية (الرومية)، وقد يثير التساؤلات عن مدى تأثير هذه الخطوة على علاقة لبنان بدولة قبرص التركية والجمهورية التركية التي تربطها بلبنان علاقات تاريخية.

ومن الممكن أن يُشكل نجاح اتفاق الترسيم، خطوة نحو بداية بدء محادثات ترسيم "سوري-لبناني" برعاية روسية ترسيماً وحفراً وتنقيباً واستخراجاً وتسويقاً عندما تنضج الظروف إقليمياً ودولياً.

قراءة للقمّة العربية في الجزائر قمة لمّ الشمل العربي سنة 2022

د. سامية غربي*

الملخص

يفرض النظام الدولي الجديد التكتل والتعاون بسبب التطورات والتغيّرات المتسارعة على الساحة الدولية والتي في أغلبها تستدعي إعادة تشكيل موازين القوى، ولقد أدركت الدول العربية هذه الحقيقة لما تحمله في طياتها من مخاطر تهدد أمنها القومي واستقرارها، فأصبح بناء ركائز صلبة للعلاقات وطيدة بين دول الوطن العربي أكثر من ضرورة، لما له من مكتسبات جماعية لصالح قضايا الأمة العربية، وفي هذا الإطار توالى المحاولات وتنوعت من أجل لمّ الشمل العربي عبر عدة قرارات تاريخية تبلورت في اجتماعات القمم العربية.

يهدف هذا التحليل إلى تحديد الأطر التي رسمت خارطة طريق للعلاقات العربية ولمختلف القضايا العالقة منذ اجتماعات القمم العربية السابقة، من خلال جمع ما يفوق 20 قائداً ورئيساً وملكاً عربياً، من خلال قراءة لمختلف الملفات بدءاً بالشأن الفلسطيني، مروراً باستراتيجية الأمن الغذائي في المنطقة العربية وصولاً إلى الاتفاق حول مضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل العربي وفق رؤية شاملة تكفل الاستغلال الأمثل لمقومات الاقتصادات العربية وللفرص الثمينة التي تتيحها.

وقد خلّص التحليل إلى أن أهم ما يمكن تسجيله على ضوء اجتماعات قمة الجزائر هي الرغبة للاتفاق بين دول الوطن العربي، والتي تعتبر حافزاً للمضي في إطار العمل العربي المشترك والعمل على تعزيز العلاقات العربية-العربية، وبادرة مميّزة لإعادة مياها العرب لمجاريها، والإجماع على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، والمطالبة بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 حتى حدود الرابع من حزيران 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الكلمات المفتاحية: قمة عربية، جامعة الدول العربية، الوطن العربي، قمة الجزائر.

A Review of the Arab Summit in Algeria 2022

"The Arab Inclusion Summit"

Dr. Samia Gharbi

ABSTRACT

The new international order imposes bloc and cooperation due to the rapid developments and changes in the international arena. It could reshape the balance of power. Arabs must have their share in the new transformations

* جامعة قسنطينة 2 / عبد الحميد مهري - الجزائر.

because of its possible collective gains in favor of the causes of the Arab nation. In this context, reunification through several historic decisions has crystallized in the meetings of the Arab summits.

The analysis identifies the frameworks to draw a roadmap for Arab relations. It includes various outstanding issues that have prevailed since the previous Arab summit meetings. First, it started to reassure the Arab obligation to the Palestinian cause as the major Arab cause. Also, it considered the food security strategy in the Arab region. Finally, it ended with an Agreement on doubling efforts to embody the Arab integration project, according to a comprehensive vision that guarantees the optimal exploitation of the foundations of Arab economies and the valuable opportunities they offer.

The analysis, in the end, explored the desire for an Agreement between Arab regimes, which is considered an incentive to proceed with joint Arab action and to strengthen Arab-Arab internal relations. The summit's communique demanded the withdrawal of the Israeli occupation forces from the Arab territories occupied on 4 June 1967. It affirms its determination to establishment of an independent Palestinian state with Jerusalem as its capital.

Keywords: Arab Summit, League of Arab States, Arabs, Algeria Summit, the Palestinian cause.

مقدمة

يتناول هذا التقرير تحليلاً سياسياً للقمة العربية التي عقدت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 في الجزائر العاصمة، ويتضمن أهم القضايا والمسائل التي طرحت على بساط البحث أمام الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر القمة. ويحتوي أيضاً على محاولات بعض الوفود العربية تسوية بعض الخلافات والقضايا العالقة بين بعض الدول العربية.

يعد مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر في عيد احتفال الجزائر ببدء ثورتها على الاستعمار الفرنسي سنة 1954 هو مؤتمر القمة العربية الحادي والثلاثين. وأطلق عليه "مؤتمر لم الشمل العربي" بعد أن تفرق العرب وقادتهم في ظل الحروب الأهلية في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وانقسموا فرقاً ومحاور متباينة بل ومتحاربة فيما بينها أحياناً.

كل ذلك جرى خلال ثلاث سنوات بعد انعقاد القمة العربية في تونس سنة 2019، فقد اجتاحت البلاد العربية جائحة كورونا (كوفيد 19)، مثلما اجتاحتها وباء التطبيع مع إسرائيل ولا سيما في دول الخليج العربية التي استجابت للضغوط الأمريكية وارتعتبت من النفوذ الإيراني المتعاظم في المشرق العربي، وهولت إلى التفاهم والتطبيع مع إسرائيل وإبرام اتفاقيات التعاون معها.

وصاحب هذه الأحداث أزمات اقتصادية وتراكم الديون على معظم الدول العربية، وساهمت الحروب الأهلية الآنفة الذكر وجائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية في تهديد بعض الأقطار العربية بخطر المجاعة.

تصدرت قضية فلسطين القضايا العربية الأخرى في مؤتمر القمة العربية في الجزائر، بسبب الموقف الرسمي الجزائري المؤيد والداعم لهذه القضية، فقد دعت الجزائر إلى مؤتمر القمة العربية وفدان من حركتي "فتح" و"حماس" والسلطة الوطنية الفلسطينية بصفتها ممثلة لدولة فلسطين، في الجزائر صدر "إعلان الجزائر" الذي أكد ضرورة لم شمل الفلسطينيين وتوحيد صفوف فصائلهم، واعتبار ذلك من قرارات القمة العربية، وتأليف فريق جزائري عربي لتنفيذ ما جاء فيه من قرارات وبنود¹.

من المعروف أن الجزائر التي استضافت القمة العربية من الدول العربية الداعمة بقوة للقضية الفلسطينية، وكان "إعلان الجزائر" نجاحاً كبيراً للجزائر، فقد نص الإعلان المذكور على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة خلال عام واحد من توقيع الإعلان، وأن يكون انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وفق نظام التمثيل النسبي في داخل فلسطين وخارجها.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية لم تدع نظام الحكم في سوريا إلى مؤتمر القمة، كما لم تُثير موضوع عودة سوريا إلى عضوية جامعة الدول العربية في جلسات المؤتمر، ويبدو أن المؤتمر لم يبحث الأوضاع في ليبيا واليمن ولم يناقش التدخل الإيراني والتركي المتفاقم في البلاد العربية، وكان موقف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صورة مماثلة للعجز العربي عن مواجهة التحديات التي تهدد الأمة العربية ودولها.

المساعي الرامية إلى إنجاح قمة الجزائر

كان خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي وجهه إلى المؤتمرين من القادة العرب في الجزائر من العوامل التي ساهمت في نجاح القمة، فقد تضمن خطاب الرئيس الروسي استعداد بلاده لتطوير علاقاتها مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها بهدف توطيد الأمن على المستويين

1- القمة العربية: بدء اجتماع الزعماء العرب في الجزائر وغياب قادة السعودية والإمارات والكويت والمغرب. تم الاسترداد من الموقع <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63470350> تاريخ الاسترداد 2022/11/21.

الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تسوية القضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط وحل الأزمات في ليبيا وسوريا واليمن وفق القانون الدولي المعترف به ومع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها. وأعربها الرئيس بوتن عن اعتقاده بأن تصحيح الوضع الدولي الراهن يحتاج إلى الجهود المشتركة المنسقة للدول وللمنظمات الدولية مثل جامعة الدول العربية².

وكان دور الجزائر واضحاً في نجاح القمة العربية، فقد وفرت الحكومة الجزائرية بأجهزتها المختلفة الأجهزة الحديثة في وسائل الاتصال بحيث كان هذا المؤتمر أول مؤتمر رقمي للقمة العربية، وخلاصاً تماماً من استعمال الورق. وربما استفادت الجزائر من تجربة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا المجال، فقد كانت اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة تستعمل وسائل الاتصال الحديثة، وبذلك وفرت الجزائر أجهزة حاسوب بتقنية عالية لكل الوفود المشاركة في المؤتمر، وكانت مشاريع القرارات ومسوداتها جاهزة على هذه الأجهزة، وبالإمكان تخزينها أو إجراء التعديلات عليها.

وهذه القمة العربية التي عقدت في الجزائر هذا العام هي القمة الرابعة التي استضافتها الجزائر، فقد استضافت الجزائر القمة العربية التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1973 في أعقاب حرب رمضان أو أكتوبر 1973، مثلما استضافت القمة العربية التي عقدت عقب الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1988، واستضافت القمة العربية التي عقدت سنة 2005 بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير من تلك السنة.

كان مستوى التمثيل للقادة المشاركين في قمة الجزائر الأخيرة مميّزاً بعدد من القادة العرب الذين يمثلون بلادهم فيها لأول مرة، فقد ترأس وفد تونس الرئيس التونسي قيس سعيد باعتباره رئيس القمة العربية الثلاثين التي عقدت في عاصمة بلاده في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وترأس الوفد اليمني رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي، كما ترأس الوفد العراقي رئيس الجمهورية العراقية عبداللطيف الرشيد، وتولى رئاسة الوفد السوداني الفريق الأول عبدالفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني، وترأس الوفد الليبي إلى قمة الجزائر محمد المنفي الذي انتخب في آذار/ مارس سنة 2021 رئيساً لمجلس الدولة الليبي. وترأس وفد لبنان نجيب ميقاتي، رئيس حكومة تصريف

² - القمة العربية: بدء اجتماع الزعماء العرب في الجزائر وغياب قادة السعودية والإمارات والكويت والمغرب، تم الاسترداد من الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63470350> تاريخ الاسترداد 2022/11/21.

الأعمال بعد نهاية حكم الرئيس اللبناني ميشيل عون، ومثل الكويت في هذه القمة رئيس وفدها الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، ولي عهدها، كما مثل الأردن وترأس وفده الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي عهد، وشارك في هذه القمة رئيس البرلمان العربي والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وجميعهم يمثلون بلادهم ومنظماتهم لأول مرة في مؤتمر القمة العربية.

وشارك في هذه القمة رؤساء دول عربية سبق لهم أن شاركوا في قمم عربية سابقة وهم: الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، والرئيس ورئيس جمهورية جيبوتي إسماعيل عمر جيلي.

وغاب عن قمة الجزائر قادة آخرون، فقد مثل المملكة العربية السعودية نيابة عن الملك سلمان بن عبدالعزيز، وزير خارجية المملكة فيصل بن فرحان آل سعود، وترأس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بدلاً من الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، ومثل نائب رئيس مجلس الوزراء في البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في هذه القمة، وترأس وفد سلطنة عمان نيابة عن السلطان هيثم بن طارق نائب رئيس الوزراء أسعد بن طارق، وترأس وفد المملكة المغربية وزير خارجيتها ناصر بو ريطة في هذه القمة بدلاً من الملك محمد السادس. وغابت سوريا عن جميع مؤتمرات القمة العربية التي عقدت بعد سنة 2011 وحتى سنة 2022.

وحضر قمة الجزائر هذه ضيوف يمثلون منظمات دولية هم: إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان بصفته الرئيس الحالي لحركة دول عدم الانحياز، والرئيس السنغالي مكي مسال، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وأنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة، ومحمد فوسى فتحي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة العمل الإسلامي³.

الجلسة الافتتاحية للقمة

افتتحت الجلسة الأولى للقمة العربية في الجزائر بكلمة الرئيس التونسي قيس سعيّد بصفته رئيس القمة السابقة التي عقدت في بلاده سنة 2019، أعرب الرئيس التونسي عن أمله في أن تكون قمة الجزائر قمة الحلول ورأب الصدع وتجاوز الخلافات بين الأشقاء العرب، وتمنى أن تكون

³ - القمة العربية بالجزائر... زعماء يشاركون لأول مرة في القمة العربية، تم الاسترداد من الموقع:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east>، بتاريخ 2022/11/19.

قمة للشمول والانتصار على من يشنون حرباً ضروساً لإضعاف العالم العربي، ودعا إلى مواجهة هذه الحرب والانتصار عليها، وسلم الرئيس سعيد رئاسة الدورة الحالية للقمة العربية للجزائر⁴.

وتحدث بعده الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الذي استهل كلمته بالترحيب بضيوف القمة وبالوفود المشاركة فيها، وأكد الرئيس الجزائري أن العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر مرحلة عصبية كالمرحلة التي يعيشها اليوم، وبيّن أن هذا اللقاء العربي في الجزائر يعد فرصة ثمينة لتجديد تمسك القادة العرب بالمبادئ والأهداف التي تأسست من أجلها منظمنا العربية (الجامعة)، وتعلقت بها آمال شعوبنا، وأكد أن هذا اللقاء العربي محطة مهمة لدفع متجدد لمسار التكامل العربي ودعا أيضاً إلى بناء تكتل اقتصادي عربي منيع يحفظ مصالحنا المشتركة ونبّه إلى خطورة ما يواجهه الأمن الغذائي العربي من نقص وتحديات وشدد على ضرورة تأليف لجنة اتصالات وتنسيق عربية لدعم القضية الفلسطينية، وأبدى استعداد بلاده لعقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي كلمته التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة في هذه الجلسة الافتتاحية، أكد أنطونيو غوتيرش دور جامعة الدول العربية في تحقيق السلام والتنمية في العالم، وشدد على أهمية وحدة العالم العربي، وحذر من الانقسام بين الدول العربية لأنه يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي والإرهاب والفتن الطائفية، وأعرب عن ثقته بأن القيادات العربية قادرة باتحادها على إنشاء منطقة ثرية بإمكانياتها الهائلة، ودعا إلى حل الخلافات بين الدول العربية من خلال الحوار والمصالح المتبادلة، ونبّه إلى ضرورة إنهاء المعاناة المستمرة لشعب فلسطين وزوال الاحتلال الإسرائيلي.

وفي كلمة الرئيس السنغالي ماكي سالي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، التي ألقاها في جلسة الافتتاح، اعتبر الدفاع عن القضية الفلسطينية من المبادئ المشتركة بين الدول الأفريقية والدول العربية، ودعا إلى توثيق التعاون المشترك العربي- الأفريقي.

ودعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمد موسى فقي إلى تمتين العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والدول العربية، وقال إن المجتمعات الأفريقية والعربية تواجه تحديات صعبة تهدد طاقاتها

⁴ - الجلسة الافتتاحية للقمة العربية، تم الاسترداد من الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/134037>

وتضر بشعوبها وأشاد بجهود الجزائر الرامية إلى المصالحة بين الفصائل الفلسطينية وتوحيد جهودها، وشدد على دعم الاتحاد الأفريقي لكفاح شعب فلسطين لاسترجاع حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال ودعا إلى ضرورة تضافر الجهود العربية والأفريقية والتنسيق بينها من أجل نصرة شعب فلسطين بصورة عملية وفعّالة.

وتوقع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه، أن تكمل هذه القمة بالنجاح بسبب رئاسة الجزائر لها، ودعا إلى مضاعفة الجهود الدولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وتلبية حقوقه الأساسية، وأكد دعم منظمة التعاون الإسلامي لإعلان الجزائر الرامي إلى لمّ شمل الفلسطينيين، وإنهاء الانقسام بين فصائلهم وتوحيد صفوفهم.

وأعرب رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز في كلمته في الجلسة الافتتاحية عن تأييده للقمّة العربية وإشادته بمبادرة الرئيس تبون الساعية إلى لمّ الشمل العربي، كما أشاد بانعقادها في الجزائر بلد الشهداء الذين حرروا بلادهم من أسوأ استعمار في التاريخ.

أما الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، فقد أكد في كلمته في الجلسة الافتتاحية الحاجة الماسة لاستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المتعددة التي يعيشها العرب حالياً، وأعرب عن يقينه بقدرة العرب على فعل الكثير إن حشدوا إمكاناتهم الكبيرة والمتنوعة، وأكد أيضاً أن الدفاع عن القضية الفلسطينية واجب قومي، وأن الإجماع العربي لا زال معلقاً على حل الدولتين ضمن حدود سنة 1967، كما أشار إلى أن الطريق لذلك ينبغي أن يكون عبر سياسة جادة، ودعا أبو الغيط المجتمع الدولي والأمم المتحدة للانضمام إلى الدول العربية في هذا النضال السلمي الرامي إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية والموافقة على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

اجتماعات اليوم الثاني للقمّة

تواصلت أعمال القمة العربية في الجزائر في اليوم الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وتناول القادة العرب في خطبهم في جلسات القمة العلنية قضايا فلسطين واليمن وليبيا وسوريا والعراق والسودان مثلما عرضوا الأزمتين العالميتين الطاقة والغذاء⁵.

⁵ - أبرز كلمات القادة العرب: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east>، بتاريخ

تحدث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمته عن انعقاد هذه القمة واعتبره دعوة لاستلهام روح القومية العربية وتجديداً لعزيمة الصمود للحفاظ على هويتنا العربية الإسلامية، وتحرير إرادتنا الوطنية وطالب بحل الأزمات العربية وعلى رأسها الأزمة الفلسطينية، واعتبر المبادرة العربية تجسيدا للرؤية العربية المشتركة والحل العادل الشامل القائم على قيام الدولتين على أرض فلسطين وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبذلك يعود للفلسطينيين وطنهم وفق مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.

ودعا السيسي إلى بذل المزيد من الجهود العربية لحل أزمات ليبيا وسوريا واليمن والعراق والسودان من أجل الحفاظ على أمن شعوبها وسلامتها، وناشد القادة العرب بضرورة تكامل جهودهم لمواجهة أزمتي الطاقة الغذاء، وعرض الرئيس المصري خلاف بلاده مع أثيوبيا حول بناء سد النهضة على نهر النيل، وطالب الحكومة الأثيوبية بالتوقيع على اتفاق دولي ملزم بشأن ملء السد وتشغيله.

وطالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتشكيل لجنة وزارية تتحرك دولياً للضغط على الدول الأوربية للاعتراف بدولة فلسطين والحصول على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، ومنع نقل سفارات الدول إلى القدس، ودعا أيضاً إلى تأليف لجنة قانونية لمتابعة الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني خلال نكبة سنة 1948 وما بعدها وحتى اليوم. وأكد عباس أن الاحتلال الإسرائيلي مُصّرّ على تفويض حل الدولتين، وانتهاك القانون الدولي، والاستمرار في الاستيطان غير المشروع، وسرقة أراضي الفلسطينيين، واحتجاز أموالهم، وإصدار القوانين العنصرية، وفرض الحصار على قطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة، وقال إن السلطة الفلسطينية ستعيد النظر في مجمل علاقاتها مع إسرائيل طالما أنها لا تحترم شيئاً ولا تقيم وزناً لشيء.

وقال الرئيس العراقي عبداللطيف رشيد في كلمته: إن العراق ما زال متمسكاً بموقفه من حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته على كامل ترابه وعاصمته القدس الشرف، وحيّا الفلسطينيين على ما بذلوه من جهد من أجل تجاوز حالة الانقسام، وجدد دعم بلاده للأشقاء في لبنان لتجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية، وأيد الجهود السياسية التي تبذل لتحقيق السلام والوحدة في ليبيا،

كما أيد أيضاً المحادثات الجارية بين مختلف الأطراف المتنازعة في سوريا من أجل وحدة الأراضي السورية ونشر السلام في ربوعها.

ودعا الرئيس العراقي الأطراف المتنازعة في اليمن للتوصل إلى حل سلمي يُنهي الحرب الأهلية، مثلما دعا السودانيين إلى توحيد صفوفهم وحل مشكلاتهم سلمياً. وعلى الصعيد الإقليمي دعا إلى تطوير التفاهم بين العرب وكل من إيران وتركيا والاتفاق على توزيع عادل لمياه الأنهار الجارية في بلادهم⁶.

وأكد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني موقف بلاده الداعم لحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس الشرقية، وطالب بمضاعفة الجهود للعمل الجاد لترسيخ التعاون بين البلاد العربية.

وأعرب رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيلي في كلمته عن دعمه للجهود التي تبذل لإنهاء الصراع في اليمن وإنهاء المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني الشقيق. ودعا الأطراف اللببية المتنازعة إلى الدخول في حوار شامل لحل أزمة بلادهم. وأيد الجهود العربية الرامية إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ودحره، ودعا أيضاً إلى ضرورة توحيد الجهود العربية لتجاوز الأزمات التي تواجهها دولنا ولقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية في شؤون دولنا.

وأكد ولي عهد الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، في كلمته ضرورة ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وأعرب عن دعم بلاده لجهود الجزائر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وعن رفض بلاده للحل العسكري سوريا وتأييدها للحل السياسي. ودعا الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها من أجل حل سياسي للأزمة اليمنية وأكد تمسك بلاده بالنظام الدولي متعدد الأطراف وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة من أجل تجنب الحروب والنزاعات بين الدول.

ولفت ولي العهد الأردني الأمير حسين بن عبدالله الثاني انتباه القادة المشاركين في القمة إلى أن القدس تجمع العرب وتوحد مواقفهم وجهودهم في الدفاع عن أممتهم، وأكد أن السلام العادل

⁶ - العراق وموقفها من القضية الفلسطينية، تم الاسترداد من الموقع:

<https://www.almayadeen.net/latestnews>، تاريخ الاسترداد 25/11/2022.

الشامل على أساس حل الدولتين لا يزال الخيار الاستراتيجي للعرب لأنه يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وأشار الأمير حسين إلى أن استقرار العراق ركيزة لأمن المنطقة، ويجب تكاتف الجميع لدعمه، كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود العربية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان، في كلمته أمام القمة، إن السودان يثمن جهود الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبه في محنة الفيضانات التي اجتاحت البلاد، وأضاف أنه يعمل شخصياً على توفير المناخ الملائم للحوار بين الأطراف السودانية على أمل الوصول لوفاق وطني، وطالب القمة العربية بدعم مشروع الاكتفاء الذاتي العربي من الحبوب والغذاء وأكد البرهان موقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية، ودعا إلى إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود سنة 1967.

وأكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد يونس المنفي في كلمته ضرورة الابتعاد عن الانقسامات الليبية واحترام قرارات الأمم المتحدة بشأن ليبيا. ودعا الأشقاء العرب إلى تبني موقف موحد تجاه ليبيا لإخراج المرتزقة من البلاد ووقف التدخلات الدولية فيها. وقال أن موقف بلاده من القضية الفلسطينية ثابت لا يتغير وقائم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفقاً للمبادرة العربية ومقررات الأمم المتحدة.

وقال رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد محمد العليمي في كلمته، إن القضية الفلسطينية ما زالت القضية الأولى والرمز الأطول نضالاً في التاريخ من أجل الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المنشودة، وجدد موقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية العادلة، والمؤيد لحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وطالب القادة العرب بضرورة منع تدخلات إيران المدمرة في شؤون بلاده، وتفعيل دور الشراكة العربية في مواجهة التحديات العالمية.

وأعرب رئيس جمهورية جزر القمر عزالي عثمان، في كلمته، عن أمله في أن تتمر جهود القمة العربية في الجزائر وتحقق نتائج إيجابية في مجال العمل العربي المشترك، وتوفر الأمن والاستقرار والرخاء للشعوب العربية وللعالم أجمع، وقال إن حل القضية الفلسطينية سيكون مدخلاً لحل قضايا المنطقة

الأخرى، وطالب الأطراف الدولية بممارسة الضغوط على إسرائيل لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والاستجابة للشرعية الدولية، وأعرب عن تطلع بلاده لمزيد من التعاون مع الدول العربية في المجالات كافة.

ودعا الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، في كلمته، إلى توحيد الجهود العربية لتفعيل آليات العمل العربي المشترك لإيجاد حلول للأزمات الطاحنة التي تواجه الدول العربية والتي تهدد أمن واستقرار الوطني العربي، وأكد حاجة بلاده لدعم عربي كامل للتصدي للإرهاب الذي يعرقل التنمية في الصومال والسعي إلى إعفاء بلاده من الديون التي ترهقها.

وقال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الممثل الخاص لملك البحرين إن حل القضية الفلسطينية من أهم المطالب والأهداف التي تعمل بلاده من أجلها، باعتبارها قضية العرب المركزية التي لن يتحقق السلام في المنطقة إلا بحلها، وذلك بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وأكد الشيخ محمد ضرورة توحيد الصف العربي لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز دور جامعة الدول العربية، وسيادة حسن الحوار بين الدول، واحترام سيادتها. وأعلن دعم البحرين للدول العربية الأخرى، لاسيما مساندة مصر والسودان في نزاعهما مع إثيوبيا حول مياه النيل.

أما رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي فقد قال إن الأوضاع تغيرت في لبنان وتحوّل إلى جسد ضعيف بحاجة إلى مقويات، فالدولة اللبنانية تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها وضعت نصف اللبنانيين تحت خط الفقر. وتعول الحكومة اللبنانية على مساعدة الدول العربية للبنان لإنقاذه من أزماته، ودعا إلى تفعيل عمل جامعة الدول العربية لمواجهة التحديات التي تواجه دولها، كما أعلن تضامن بلاده مع القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أن التحديات والتهديدات التي تواجهها المنطقة العربية والعالم لا يمكن التغلب عليها إلا بالتضامن والتعاون المشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي، ورحب بمبادرة لمّ الشمل الفلسطيني، وأكد دعم بلاده للقضية الفلسطينية.

وقال وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان آل سعود في كلمته أمام القمة، ستبقى القضية الفلسطينية دائماً في صلب اهتمام الأمة العربية حتى يتحقق للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وذكر أن الأزمات العالمية المتتالية أفرزت تحديات مشتركة أثرت على أمن منطقتنا العربية واستقرارها وأضعفت من فرص تحقيق التنمية الشاملة، لذا دعا الدول العربية إلى تكييف التنسيق والتشاور فيما بينها، ونبد خلافتها، وتغليب مصالحها المشتركة لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية، وطالب بالعمل على إصلاح جامعة الدول العربية، وتطوير آليات عملها لتعزيز التضامن العربي. وأدان الوزير السعودي التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الذي أضعف مؤسسات للدولة وانتشار الميليشيات الإرهابية المسلحة خارج إطارها، وأعلن في ختام كلمته أن بلاده ستستضيف القمة العربية القادمة في دورتها الثانية والثلاثين.

وتمنى أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني أن تدفع قمة الجزائر العمل العربي المشترك إلى آفاق أرحب تلبى طموحات الشعوب العربية في التنمية والازدهار، وتدعم الأمن والسلام في المنطقة. كما دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس من خلال كلمته في القمة العربية بالجزائر إلى ضرورة تبني خارطة طريق واضحة حيال القضية الفلسطينية الساعية للحصول على استقلالها وحرية شعبها بتشكيل لجنة وزارية عربية للتحرك دولياً لفضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن تكوين لجنة قانونية لمتابعة الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين من قبل البريطانيين وأمريكا، منوهاً في الإطار ذاته بدور الدول العربية خاصة والجزائري خاصة في دعم القضية الفلسطينية وفي إنجاح جهود الوحدة الفلسطينية.

البيان الختامي لقمة الجزائر

اختتمت القمة العربية في الجزائر أعمالها في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وصدر بيان ختامي عنها لخص نتائج أعمال هذه القمة وقراراتها التي يمكن إجمالها بما يأتي⁷:

1. مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، مع التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكل عناصرها، مع مواصلة الجهود والمسااعي الرامية إلى حماية

⁷ - البيان الختامي للقمة العربية، تم الاسترداد من الموقع:

مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والعمل على المطالبة الدائمة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وإدانة استخدام القوة من قبل سلطات الاحتلال لإخضاع الشعب الفلسطيني، والإشادة بالجهود العربية المبذولة لتوحيد الصف الفلسطيني وتقديم الدعم الكامل لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

2. تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومها الشامل، مع الرفض التام للتدخلات الخارجية بكل أشكالها في الشؤون الداخلية للدول العربية، ودعم الجهود الهادفة لإنهاء الأزمة الليبية بما يحفظ وحدة البلاد ويصون أمنها وأمن جوارها، مع دعم الحكومة الشرعية اليمنية ومباركة تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وضرورة قيام الدول العربية بدور جماعي في التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

3. الترحيب بتنشيط الحياة الدستورية في العراق، وتجديد التضامن مع الجمهورية اللبنانية لصيانة أمنها واستقرارها، وتقديم الدعم لجمهورية الصومال الفيدرالية من أجل توطيد دعائم الأمن والاستقرار فيها، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي للخلاف بين جيبوتي وأريتريا حول الحدود بينهما وموضوع الأسرى لدى الطرفين.

4. ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتفعيل دور جامعة الدول العربية في الوقاية من النزاعات وحلها، ومضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي وفق رؤية شاملة، مع تضافر الجهود في الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والصحي والطاقة وتغيرات المناخ.

5. بناء علاقات سليمة ومتوازنة بين المجموعة العربية والمجتمع الدولي والدول العربية ومختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، ومشاركة الدول العربية في صياغة معالم المنظومة الدولية الجديدة ما بعد الكورونا والحرب الروسية- الأوكرانية، والالتزام بالكامل بمبادئ عدم الانحياز والموقف العربي من حرب أوكرانيا استناداً إلى نبد استعمال القوة في الخلافات بين الدول وتفعيل خيار السلام.

6. تامين السياسة المتوازنة لتحالف OPEC+ لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، وتقدير دور الدول العربية في معالجة التحديات الكبرى للبشرية مثل تغيرات المناخ، ودعم

مصر لاستضافة قمة المناخ COP27، ومساندة قطر التي تتأهب لاحتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022، ودعم استضافة المغرب للمنتدى العالمي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وتأييد ترشيح الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض EXPO2030.

الخلاصة

تُوجت جلسات القمة العربية المنعقدة بالعاصمة الجزائر بالإشادة بمختلف الجهود القيمة الهادفة لتنظيم وتسيير مختلف اجتماعاتها بحكمة وتبصر لتعميق التشاور وإحكام التنسيق وتوفير الشروط لنجاح هذا الاستحقاق العربي الهام، الذي سادته روح أخوية وتوافقية، وقد اختتمت اجتماعات القمة العربية بإصدار بيان ختامي رسم خارطة طريق لتوجيه وتوطيد العلاقات العربية، والذي شملت عدة أطر أهمها:

- 1- محور القضية الفلسطينية: والذي ركز على الموقف الحاسم تجاه القضية الفلسطينية والتأكيد على أن فلسطين دولة حرة في تقرير مصيرها، مع الإشادة بالجهود العربية الداعمة لتوحيد الصف الفلسطيني ورفع الحصار الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني.
- 2- محور أوضاع الوطن العربي: وهنا مسّ الموضوع القضايا الشائكة لحماية الأمن القومي بمختلف أبعاده، مع التطرق إلى بؤر التوتر العربية وعلى رأسها الوضع في ليبيا، والأزمة اليمنية، والوضع في سوريا، والعراق، ولبنان، وجمهورية الصومال، فضلاً عن المطالبة بالحل السياسي بين جيبوتي وإريتريا، وكذلك ضرورة التوصل إلى استراتيجية عربية للأمن الغذائي تحقق الاكتفاء الذاتي للوطن العربي.
- 3- محور العلاقات العربية: شددت القمة على تعزيز وعصرنة العمل العربي المشترك حسب ما تقتضيه تطلعات وطموحات الشعوب العربية، ومضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل العربي وفق رؤية شاملة.
- 4- محور العلاقات مع دول الجوار والشراكات الدولية: فقد اختارت الدول الموقف الحيادي، ومحاولة تثبيت الموقع العربي الموحد في خارطة الأوضاع الدولية.

دلالات نتائج الانتخابات الإسرائيلية تشرين الثاني / نوفمبر 2022 وانعكاساتها المختلفة

د. عماد أبو عواد*

الملخص

يُناقش التقرير الدلالات العامة لفوز المعسكر المؤيد لعودة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو وفوز معسكر اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي عقدت مطلع شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2022، وانعكاسات هذا الفوز على مختلف الملفات في الساحة السياسية سواءً الداخلية، أو على مستوى العلاقة مع الفلسطينيين في الساحات الثلاث، الضفة الغربية، قطاع غزة وكذلك الأراضي المحتلة عام 1948. ورأى التقرير أن نتائج الانتخابات أظهرت انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى ثلاث تيارات هم التيار العلماني وتيار المستوطنين المتدينين وتيار الحريديم، وستبرز بشكل أوضح مشكلة تيار المتدينين الذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي ولا يعملون في قطاعات إنتاجية ويحصلون على مخصصات مالية من الموزانة الرسمية، ما سيزيد من العبء الضريبي المفروض على المجتمع الإسرائيلي. وقد رجح التقرير أن تستمر الحكومة الإسرائيلية المقبلة في تنفيذ سياسات التضييق على فلسطينيي الـ 48 ومواصلة سياسات التهجير في النقب والتساهل بمتابعة الجرائم وتسهيل حدوثها داخل المجتمع العربي، وتوسع نشاط الاستيطان وعمليات ضم أراضي الفلسطينيين الخاصة في الضفة الغربية، كما يتوقع استمرار سياسة الحصار والتعامل الخشن مع قطاع غزة. وخلصت الورقة إلى استبعاد حصول تغييرات جوهرية على السياسة الإسرائيلية الخارجية تجاه المنطقة العربية ودول الإقليم والعالم، واقتصار تلك التغييرات على الشأن الداخلي الإسرائيلي، وعلاقة السلطات الرسمية الإسرائيلية بيهود الولايات المتحدة. **الكلمات المفتاحية:** نتائج الانتخابات الإسرائيلية، اليمين الإسرائيلي، الكنيست، المجتمع الإسرائيلي، تيارات المجتمع الإسرائيلي، حكومة يمينية إسرائيلية.

Indications of the Results of the Israeli Elections, November 2022 and its Various Repercussions

Dr. Imad Abu Awwad

ABSTRACT

The report discusses the general indications of the right camp's victory supporting the return of former Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu in the Israeli Knesset elections in early November 2022. It stresses the

* محلل سياسي مختص في الشأن الإسرائيلي - فلسطين.

repercussions of this victory on the various files in the political arena, whether internally or at the level of the relationship with the Palestinians in the three arenas, the West Bank, the Gaza Strip, and the territories occupied in 1948.

The report considered that the results of the elections showed the division of Israeli society into three streams: the secular stream, the religious settlers stream, and the ultra-Orthodox stream.

The report suggested that the next Israeli government would continue to implement policies of harassing Arabs in Israel, continuing displacement policies in the Negev, tolerating following up on crimes, and facilitating their occurrence within the Arab community. It is also to expand settlement activity and annexation of Palestinian private lands in the West Bank and expect the continuation of the blockade policy and rough dealings with the Gaza Strip.

The report concluded that fundamental changes in Israeli foreign policy towards the Arab region, the Middle East, and the world are excluded. Instead, those changes were limited to Israeli internal affairs and the relationship of the official Israeli authorities with the American Jews of the United States.

Keywords: Israeli election results, the Israeli right, the Knesset, Israeli society, currents in Israeli society, Israeli right-wing government.

مقدمة

لم تكن نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أظهرت تفوق معسكر رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو بأربعة وستين مقعداً من أصل مئة وعشرين مفاجئة كثيراً، بل إنها أكدت مساحة الانقسام الحاصل ما بين تياريّ نتنياهو ولا لتنتياهو، حيث أنّ عدد الأصوات الذي حصل عليه تيار معارضي نتنياهو أقل ببضعة آلاف من الأصوات، ومما ساهم بزيادة غلّة داعمي نتنياهو الذي شكّل حكومة يمينية، هو عدم عبور حزب ميرتس الذي يمثل اليسار الإسرائيلي تاريخياً لنسبة الحسم القانونية.

ومن المتوقع أن تختلف حكومة نتنياهو السادسة عن سابقتها، فمن سيتقاسمون معه الحكم أكثر يمينية من حزب الليكود، وشهيتهم مفتوحة جداً لتطبيق الكثير من البرامج ليس فحسب الانتخابية، ولكن أيضاً الأيدولوجية التي يؤمنون بها، الأمر الذي يفتح باب النقاش واسعاً حول تداعيات وجود قطبي الصهيونية الدينية، بتسلايل سموتريتش وإيتيمار بن غفير، في وزارات حساسة وفي المطبخ الأمني والسياسي الموكل إليه دفة إدارة كبرى الملفات والحسم في القضايا الأكثر حساسية.

وَيُنَاقَشُ التقرير الدلالات العامة لفوز معسكر نتياهو وتقدم معسكر بن غفير بين أوساط الصهيونية الدينية، وانعكاسات هذا الفوز على مختلف الملفات في الساحة السياسية سواءً الداخلية، أو على مستوى العلاقة مع الفلسطينيين في الساحات الثلاث، الضفة الغربية، قطاع غزة وكذلك الأراضي المحتلة عام 1948.

التكتيك الذي قاد إلى الفوز

بالنظر إلى توزيع الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية، فإنَّ معسكر معارضي نتياهو حصل على عدد أصوات قريبة من التي حصدها معسكر نتياهو، لكن الأخير خاض تكتيكاً مميزاً حيث استطاع توحيد صفوف معسكره بطريقة لم تسمح بتشتت الأصوات وسقوط أيٍّ من الأحزاب، فبعد أن احتدم الخلاف بين قطبي الصهيونية الدينية إيتيمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، تدخل على الفور وساهم بإيجاد صيغة سمحت بخوضهم الانتخابات موحدين¹، ومنعت الانفصال الذي كان يهدد سقوط أحدهما.

هذه الوحدة ساهمت بارتفاع نسب التصويت في مناطق اليمين الإسرائيلي أو يمين نتياهو²، حيث لا يمكن فصل حزبي "المعسكر الرسمي" برئاسة بيني غانتس و"إسرائيل بيتنا" برئاسة أفغدور ليبرمان عن التوجه اليميني. على الجانب الآخر، فإنَّ رغبة رئيس الوزراء الانتقالي وزعيم حزب "يوجد مستقبل" يائير لايبند بتحقيق عدد مقاعد كبير من أجل الاقتراب من الليكود، ساهم في تراجع نسب التصويت للأحزاب الصغيرة من ذات التكتل، فقد حصل حزب العمل على أربعة مقاعد، فيما وجد نفسه حزب ميرتس ولأول مرّة منذ تأسيسه خارج الكنيست.

وأهم ما خدم نتياهو في هذا الفوز، هو انقسام الأحزاب العربية إلى ثلاث قوائم، والتي لو خاضت الانتخابات موحدة لحصلت على 14 مقعداً، ولكن انقسامها أدى إلى خروج حزب التجمع بعد أن كان بحاجة إلى 16 ألف صوت لدخول الكنيست، الأمر الذي أدى إلى ضياع 138 ألف صوت عربي بسبب عدم اجتياز التجمع نسبة الحسم.

¹ خدشوت سروجيم، (19.08.2022)، نتياهو حسم، هكذا يجب أن يخوض سموتريتش وبن جفير الانتخابات،

سروجيم، <http://bitly.ws/ysa2>

² معاريف أون لاين، (3\11\2022)، الليكوديين خرجوا من البيت، الأرقام وراء فوز اليمين، معاريف،

<https://www.maariv.co.il/elections-2022/Article-955959>

هذا الانقسام ذاته أدى إلى عدم وصول نسبة التصويت لدى الوسط العربي إلى 60% أو 65%، وهو الرقم الذي كان في العام 2019، ومنح حينها العرب 15 مقعداً، فالانقسام دفع شريحة واسعة للبقاء في البيت، خاصة أنّ طريقة إخراج التجمع من قبل حزبي الجبهة والعربية للتغيير كان بلعبة سيئة، فلو صوت العرب بذات النسبة أو على الأقل خاضوا الانتخابات موحدين، لوصلوا إلى 14 مقعداً، وكان هذا كافياً لحرمان كتلة نتياهو من الأغلبية.

كما أدت خسارة حزب ميرتس، وخروج حزب التجمع العربي خارج اللعبة السياسية، إلى فقدان معسكر معارضي نتياهو لـ 6 مقاعد ذهبت بسبب عدم بلوغ تلك الأحزاب نسبة الحسم، الأمر الذي مكّن نتياهو من الوصول إلى رقم 64 مقعداً. علاوة على ذلك فقد استطاع اليمين تشويه صورة الحكم القائم، وبث كمية كبيرة من الكراهية، أدت إلى تراجع أحزاب الوسط واليسار، تحت عنوان اعتمادها على حزب عربي في الائتلاف. وهذا الجدول يوضح عدد المقاعد التي حصل عليها كل معسكر:

معسكر نتياهو (64 مقعداً)	معسكر "لا لنتياهو" (56 مقعداً)
الليكود بزعامة بنيامين نتياهو 32 مقعداً	"يوجد مستقبل" بزعامة يائير لايبيد 24 مقعداً
"الصهيونية الدينية" بزعامة بتسلئيل سموتريتش وإيتيمار بن غفير 14 مقعداً	"المعسكر الرسمي" بزعامة بيني غانتس 12 مقعداً
شاس بزعامة أريه درعي 11 مقعداً	"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان 6 مقاعد
"يهדות هتورا" بزعامة إسحاق جولدنوف 7 مقاعد	"القائمة الموحدة" بزعامة منصور عباس 5 مقاعد
	التجمع و"العربية للتغيير" بزعامة أمن عودة وأحمد الطيبي 5 مقاعد
	حزب العمل بزعامة ميراف ميخائلي 4 مقاعد

انعكاسات هذه النتائج محلياً، فلسطينياً وإقليمياً

أولاً: على المستوى الداخلي

في إسرائيل تُرى هذه النتائج على أنّها الأكثر كارثية، وستكون انعكاساتها السلبية على الواقع الداخلي، فوصول إيتيمار بن غفير للوزارة، وتولي بتسلئيل سموتريتش وزارة سيادية، وحصول

الحريدي أريه درعي على منصب وزارة المالية، في ظل الحديث عن سن فقرة التغلب³، والتي وفق كثيرين ستؤدي إلى توجيه ضربة قوية إلى عمق الديمقراطية الإسرائيلية.

كما أن أوساط المركز واليسار في إسرائيل، من رؤساء وزراء سابقين كإيهود أولمرت وإيهود باراك، ورؤساء هيئة أركان سابقين كجاي آيزنكوت، وعموس يدلين رئيس شعبة الاستخبارات السابق، اعتبروا أنّ الفاشية والتطرف والفساد والمحسوبية ستكون هي عنوان حكومة نتياهو التي لن تنجح في تحسين الاقتصاد والأمن في ظل سيطرة الحريديم الراضين للتجنيد والأقل عملاً وإنتاجاً في "إسرائيل" على مناصب وزارية حساسة⁴.

وفي اليوم التالي لنتائج الانتخابات، أظهر استطلاع للرأي أجرته القناة الثانية، أنّ 50% من معسكر المركز واليسار المعارض لنتياهو فكروا بالهجرة من "إسرائيل" بعد سماعهم للنتائج، وأنّ 82% يعتقدون أنّ "إسرائيل" منقسمة بعد أن كانت النسبة 69% عام 2017⁵، الكراهية المجانية وهو التعبير السائد في "إسرائيل" تزداد وفق الكثير من المراقبين منذ سنوات، وتحديدًا مع سياسة نتياهو واعتماده على الحريديم والمتدينين الصهاينة في حكوماته مؤخرًا، محاولاً الخلاص من محاكماته، ويهدف أخذ حصانة بالاعتماد عليهم، الأمر الذي ولد المزيد من الشروخات الداخلية. عملياً تنقسم إسرائيل اليوم إلى ثلاث تيارات في دولة واحدة، بات سياق تعاطي كل تيار منها أشبه بدولة داخل دولة، ليس فقط من الناحية الفكرية، بل أيضاً من حيث التوزيع الجغرافي، دولة تل أبيب والتي غالبية سكانها من العلمانيين، ودولة المستوطنين وأغلبهم من المتدينين الصهاينة، ودولة الحريديم الموزعين في القدس وبني براك ويُعتبرون غالبية السكان فيهما، ما يشكل انقساماً جغرافياً وفكرياً، لم يؤثر إلى الآن عملياً على عمل مؤسسات الدولة لكن بات يُهددها في حال استمرار تموضعه وفق صورته الحالية.

³ وفق هذه الفقرة من التشريع، يتم منع محكمة العدل العليا من التدخل في قوانين الكنيست، إذا تم تشريع القانون بأغلبية 61 عضو كنيست. حيث وفق المتبع اليوم فإن المحكمة بإمكانها إلغاء أي قانون يتم تشريعه من الكنيست إذا تعارض مع قانون حرية الإنسان واحترامه.

⁴ بن كسبيت، (20\11\2022)، هذه أضرار حكومة نتياهو المقبلة، معاريف،

<https://www.maariv.co.il/journalists/Article-959665>

⁵ ميتلر بيشمان، (16\12\2022)، استطلاع رأي لجنة إسرائيل للتضامن الاجتماعي، يديعوت أحرونوت،

<https://www.ynet.co.il/activism/article/hyful411io>

وتنحصر تلك الخلافات على الشكل المرغوب للدولة، ففي الوقت الذي تريد فيه الغالبية العلمانية والتقليدية الحفاظ على شكل الدولة الحالي، فإنّ توجهات المتدينين تسير باتجاه صبغ الدولة بصبغة دينية-حريدية، وتطبيق ما يعرف بالسيادة من خلال تقييد دور المحكمة العليا، وجعل الكنيست التي تتبع للسلطة التنفيذية ذات قدرات فائقة في التشريع، الأمر الذي سيخلق المزيد من الأزمات الداخلية.

قيادات المعسكر المناهض، سواءً رئيس الوزراء الانتقالي يائير لاييد، أو بيني غانتس زعيم حزب المعسكر الرسمي، وكذلك زعيمة حزب ميرتس زهافا غلثون، اعتبروا أنّ نتائج الانتخابات كارثية على الدولة⁶، ويُمكن حصر المخاوف الإسرائيلية من الحكومة الجديدة بالنقاط التالية:

1. ستضم الحكومة مجموعة من السياسيين الفاسدين، رئيس وزراء يتم محاكمته، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية تم سجنه سبع سنوات.
2. سٌساهم الحكومة في المزيد من التصدعات الداخلية، فمن الجانب الأول ستُعيد عمل المحكمة العليا في إسرائيل، وستشرع الكثير من القوانين التي لا تحظى سوى بدعم أقلية، ولكن الاتفاقات الائتلافية تلزم الشركاء بالتصويت وفق التوجه العام للحكومة وليس القناعات، تحت قاعدة أصوت معك لتصوت معي.
3. ستسرخ الحكومة الجديدة إعفاء المتدينين الحريديم من التجنيد، وستزيد من الميزانيات المخصصة لهم، الأمر الذي سيزيد من العبء الضريبي على العاملين، وسيزيد من الأعباء على الدولة، مع ارتفاع نسبة الحريديم إلى 13.5%⁷ من مجموع السكان.
4. استمرار الانقسام الداخلي في ظل الكراهية الكبيرة، وعدم تقبل أي طرف للآخر، بسبب استخدام نتيهاهو للمنبوذيين من أجل العودة الى الحكم، سيقود وفق مراقبين إلى صراع داخلي عنيف⁸.

⁶ هآرتس، (4\11\2022)، نتائج الانتخابات كارثية، هآرتس، <http://bitly.ws/ysa3>

⁷ عخشاف 14، (19\02\2022)، الأرقام في الوسط الحريدي ليس كما تظنون، عخشاف 14،

[/http://bitly.ws/ysa7](http://bitly.ws/ysa7)

⁸ مائير بن شابات، (5\11\2022)، من النووي الإيراني إلى الانقسام الداخلي، إسرائيل اليوم،

<https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/13263945>

ثانياً: على المستوى الفلسطيني

هناك ساحات فلسطينية ثلاث، ودرجات التأثير على كل واحدة منها ستختلف جوهرياً عن الأخرى، الساحة الأكثر انزعاجاً من عودة ننتياهو هم الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948، والذين كان شعارهم لعقد من الزمن بأن هدفهم اسقاط الفاشي ننتياهو، بالرغم من أنهم هم من أعادوه عندما صوت جزء منهم ضد حكومة يائير لايد وأسقطوها. وتتمثل أولى المخاطر برغبة الحكومة الجديدة بالسيطرة والسيادة، وعند استخدام هذا المصطلح فإنّ التوجه يكون نحو المزيد من التضييق على الفلسطينيين تحديداً في النقب، حيث يرى بن غفير بأنّ "إسرائيل" لا تسيطر هناك، وأنّ أحد أهم أهدافه من تسلم وزارة الأمن الداخلي هي فرض السيطرة هناك⁹، وحصر البدو الفلسطينيين في مناطق محددة، علاوة على محاولته تشريع قوانين تسمح بتهجير أي فلسطيني مُتهم بالتعاون ضد "إسرائيل"، وطرده بعض العائلات الفلسطينية خارجاً.

يأتي ذلك بعد أن كان شعور الفلسطينيين في الداخل بأنّه من الممكن أن يكون هناك تغيير خاصة مع وجود حزب فلسطيني في الائتلاف الحكومي، والتخوّف اليوم ينصب في اتجاه إمكانية أن يكون هناك ردّة فعل أعنف من السابق تجاه فلسطيني الداخل، خاصة في ظل تحريض ممنهج تسلكه الصهيونية الدينية، ومن المرجح أن يكون هناك إيقاف لبعض المشاريع التي بدأتها الحكومة السابقة، والتي كان من شأنها التخفيف من الواقع الكارثي لفلسطيني الداخل، خاصة ما ارتبط منها بالتوسع السكني وتخطيط المدن.

وكذلك من أكثر ما يُخشى مع دخول الحكومة الجديدة، هو عودة معدلات الجريمة إلى سابق عهدها، حيث تُشير كافة التقارير والمعطيات إلى أنّ الشرطة الإسرائيلية لا تتدخل لمنع الجريمة، ويتهمها البعض بالتواطؤ مع عصابات إجرامية، ولا تقوم باستمرار التحقيق في الملفات الجنائية المرتبطة بقتل الفلسطينيين في الداخل المحتل، حيث تمّ في العام 2020 تفكيك ملفات مقتل 71% من اليهود والوصول إلى الجناة، مقابل فقط 22% من العرب¹⁰.

على الجانب الآخر، من المتوقّع أن تستمر إسرائيل بذات السياسة في الضفة الغربية، وإن

⁹ عرب 48، (2022\11\21)، الليكود يمنح بن غفير مسؤولية مطلقة على الشرطة، عرب 48،

<http://bitly.ws/ysa8>

¹⁰ يهوشع براينر، (2021\8\8)، الفجوة في اتساع، هآرتس، <http://bitly.ws/ysab>

كان ربما بوتيرة ضغط عسكري أقل، حيث يتبنى نتنياهو فكرة تقليص الصراع وتقليص الصدام مع الفلسطينيين، وستشهد مسيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي التي ستستمر على حالها، انعطافة باتجاه شرعنة البؤر الاستيطانية¹¹، وتحويلها إلى مستوطنات تعترف بها دولة الاحتلال لتنضم إلى أكثر من 130 مستوطنة رسمية في الضفة الغربية.

كما أنّ تسلم بتسلايل سموتريتش زعيم الصهيونية الدينية ملف الأراضي في الضفة الغربية، سيدفع باتجاه المزيد من السيطرة ليس فقط على أراضي الدولة، إنّما على أراضي الفلسطينيين الخاصة، وستدفع التركيبة الحكومية إلى المزيد من اقتحامات المسجد الأقصى، وإلى تغيير معادلات مهمة في مدينة الخليل كزيادة المستوطنين في داخلها وطرد جزء من الفلسطينيين.

ومشروع الضم الذي عملياً على الأرض مطبق بشكل كبير، سيسير هو الآخر بوتيرة متسارعة، وفي الوقت الذي كان يرفض فيه اليمين الضم كما اقترحه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، كونه غير كافٍ من وجهة نظرهم، فإنّ الفرصة ستكون سانحة من أجل تطبيق كل القوانين الإسرائيلية على المستوطنات، والتمهيد بشكل متسارع لتحويلها إلى مدن كبرى، تُضيق على الفلسطينيين وتصادر ما تبقى لهم من أراضي، وصولاً في المرحلة النهائية لإعلان الضم الكامل، لأكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية.

أما القدس فستكون المتأثر الأهم مع تسلم هذه الحكومة لمهامها، حيث إنّ تمثيل المتدينين (الحريديم والصهيونية الدينية) الكبير في الحكومة، سيدفع باتجاه التركيز على تسريع عجلة تهويد المدينة، والاستيطان فيها وتخصيص ميزانيات ضخمة لها، خاصة أنّ غالبية سكان القدس من المتدينين¹²، ما سيؤدي كذلك إلى المزيد من التضييق وإخراج الفلسطينيين إلى خارج أسوار المدينة، واستمرار تجميعهم في تجمعات ككفر عقب ومخيم شعفاط، واستمرار ملاحظتهم من أجل سحب هوياتهم المقدسية، حيث إنّهم يعيشون في ظروف قاسية جداً يدفعه باتجاهها الاحتلال، أو ينسحب من محيط المدينة وبالتالي يفقد هويته، كسياسة تتبعها

¹¹ ميخال هاوزر ويهونتن ليس، (2022\11\16)، نتنياهو وبن جفير اتفقوا على تعديل قانون الانفصال، هآرتس،

<http://bitly.ws/ysad>

¹² ليما افراي، (2022\5\26)، القدس تقترب من مليون مواطن، أغلبهم من الصغار والحريديم، بيزنعاس،

[/http://bitly.ws/ysae](http://bitly.ws/ysae)

"إسرائيل" لسحب هويات المقدسيين، والتي أسهمت في سحب هوية أكثر من 20 ألف مقدسي¹³.

وعلى صعيد السلطة الفلسطينية فإن استمرار التعاطي معها في الملفات الاقتصادية والأمنية لن يتغير، مع المزيد من الضغط الذي سيحول السلطة إلى جهة أكثر وضوحاً من حيث الدور المتمثل بحمل أعباء الاحتلال الإسرائيلي، وليس كجهة تسعى للاستقلال وبناء دولة، فقد انتهى هذا التوجه الإسرائيلي منذ زمن بعيد، ونظراً لضعف البنية للسلطة الفلسطينية واستشراء الفساد فيها، وتنامت الصراعات الداخلية، فإن السلطة غير قادرة واقعياً على مواجهة التحديات الإسرائيلية، على المستوى الرسمي.

ولا ينتظر قطاع غزة الذي يعاني من حصار مطبق، الكثير مع تغير الحكومات في "إسرائيل"، فمنذ عهد حكومة أولمرت وبدء حصار غزة، لم تتغير المعادلات تجاهها، في ظل حروب واعتداءات متكررة زادت من صلابة غزة وصمودها عسكرياً، ولكن ضاعفت من ويلات العيش فيها، وحكومة نتنياهو السادسة ستجد نفسها ذاهبة في ذات السياق في التعاطي مع غزة، حالة ربما ستؤدي إلى تقريب موعد الحرب المقبلة، في حال زادت الحكومة الإسرائيلية الجديدة من مساحة الضغط على الفلسطينيين هناك.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي والدولي

تركز عين بنيامين نتنياهو على المزيد من التطبيع مع الدول العربية، وهو الذي يحتفظ لنفسه بالإنجاز التاريخي المعروف باتفاقيات إبراهيم التطبيعية برعاية الولايات المتحدة، ووفق أفغدور ليبرمان زعيم "إسرائيل بيتنا" ووزير المالية الانتقالي، فإن نتنياهو سيجتهد لتطبيع العلاقات مع السعودية¹⁴، ومن المرجح أن تشهد العلاقات مع الدول العربية التي طبعت مؤخراً سلسلة من الزيارات لبنيامين نتياهو، وسط حديث عن محاولات تحسينية في اتجاهات أهمها الاقتصاد. ويبقى التخوف الإسرائيلي من احتمال تشوش العلاقات مع الأردن وإن كان تدهور

¹³ مفتاح، (2021\6\22)، المقدسيون: عقوبات صارمة تهدد إقامتهم وتمهد لترحيل المئات قسراً، مفتاح،

<http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=15514&CategoryId=9>

¹⁴ آنا بريسكي، (2022\11\19)، ليبرمان: نتنياهو سيقبل رئيس هيئة الأركان بعد إقامة الحكومة، معاريف،

<https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-959628>

العلاقات مستبعداً، حيث أبدت الأردن خوفها الكبير من سلوك بن غفير و"الصهيونية الدينية" تجاه المسجد الأقصى خصوصاً والقدس على وجه العموم، لكن تنبهاً لا يتوقع أن يسمح بإحداث تغييرات كبيرة واضحة على الوضع الراهن، خوفاً من المزيد من تدهور الأوضاع في المدينة المقدسة، وحرصاً على عدم توتر العلاقات مع الأردن التي أبدت استياءها من أواخر حقبة تنبهاً وسلوكه السابق.

وفي الوقت الذي انتقد فيه تنبهاً بشدة ما أسماه خضوع الحكومة الإسرائيلية لحزب الله¹⁵ بعد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين "إسرائيل" ولبنان، فإنه سيكون مسروراً لأنّ هذا الاتفاق المهم إسرائيليّاً لم يكن إبان رئاسته للوزراء، ليحيد نفسه عن سيل الانتقادات الموجه له من اليمين الشعبي والذي يُعتبر الخزان الانتخابي له.

وسيعمل تنبهاً على استمرار تحسين العلاقات مع دول الخليج التي تجمعها اتفاقات طبيعية مع إسرائيل، ومن المرجح أن يجتهد لترتيب زيارات لتلك الدول خلال العام الأول لتوليته رئاسة الوزراء، خاصة أنه قام ببعث رسائل طمأنة لتلك الدول بأنه هو من يحدد السياسات الخارجية¹⁶، بعد تخوف دول الخليج من تواجد بن غفير وسموتريتش في الحكومة، علاوة على أنّ "إسرائيل" ترى بأنّ دول الخليج أكثر ترحيباً بتنبهاً من غيره، وترى فيه أكثر تأثيراً في العلاقات الإقليمية.

أما الملف الإيراني فإنّ سيناريو استمرار الأوضاع على حالها هو المرجح، وستواصل الحكومة الجديدة ذات السياسة التي كانت تنفذها حكومة (بينيت- لايد)، والتي كانت تسير على خطى تنبهاً في التعامل مع إيران، والمرجح أن تستمر "إسرائيل" من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا والولايات المتحدة في استهداف إيران في الأراضي السورية، لكن ستكون حكومة تنبهاً صاحبة صوت أعلى في انتقاد الملف النووي الإيراني¹⁷، وأكثر ضغطاً وإزعاجاً للولايات المتحدة في هذا

¹⁵ موران أزولاي وآخرون، (2022\10\11)، تنبهاً مهاجماً لبنيدي: من يخضع لحزب الله لا يستحق أن يكون رئيساً

للوزراء، معاريف، <https://www.ynet.co.il/news/election2022/article/hk00usg7qj>

¹⁶ داني زيكن، (2022\11\11)، في دول الخليج يأملون أنّ تنبهاً سيلطف الأجواء بين السعودية والولايات

المتحدة، جلوس، <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001429482>

¹⁷ زيلمان شوبال، (2022\12\7)، كيف ستتعامل حكومة تنبهاً مع المسألة الإيرانية، معاريف،

<https://www.maariv.co.il/journalists/Article-963595>

الملف، وأكثر ضغطاً باتجاه المزيد من العقوبات ضد إيران، مع استبعاد تعامل "إسرائيل" بشكل منفرد مع الملف النووي الإيراني، كأن تُقدم على استهداف عسكري لإيران دون موافقة أمريكية. ومن المرجح استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية باتجاهاتها الحالية بوتيرة جيدة وإيجابية؛ حيث أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان و نتنياهو خلال اتصال هاتفي بينهما هو الأول منذ عام 2013، أن عصراً جديداً من العلاقات سيبدأ¹⁸.

ولا يتوقع أن تشهد اتجاهات العلاقة الإسرائيلية مع أوروبا والولايات المتحدة تغييرات جوهرية، وقد نشهد بعض التوتر على مستوى التصريحات، خاصة أنّ نتنياهو يتبنى سياسة الهجوم الكبير والضغط المضاعف على أوروبا فيما يتعلق بالكثير من الملفات وعلى رأسها الملف النووي الإيراني، وإن كان يبدع في نسج العلاقات تحديداً مع اليمين الأوروبي¹⁹، فإنّ ألم الرأس القادم له، في آلية التعامل مع روسيا، في ظل ميل حكومة لايبند لدعم أوكرانيا بشكل واضح في الحرب. نتنياهو الذي هاجم فلاديمير بوتين قبل الانتخابات بنحو أسبوعين وصرّح بأنّه في حال فوزه سيدعم أوكرانيا بالسلح²⁰، يجد نفسه في أزمة حقيقة، حيث نُقلت تسريبات أنّ إدارة بايدن منزعجة جداً من سلوك نتنياهو سابقاً والذي اعتمد على التقارب مع روسيا والصين، حيث ألحّت الولايات المتحدة أنّها لم تعد تحتمل هذا السلوك من حلفائها²¹، ما يفسر أنّ تصريحات نتنياهو الأخيرة تأتي في هذا السياق، خاصة مع شعوره بعدم رغبة بايدن بعودته.

الخلاصة

لا يتوقع التحليل الأولي لنتائج الانتخابات الإسرائيلية الجديدة أن تكون هناك الكثير من التغييرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ورغبة الولايات المتحدة بعدم وجود نتنياهو لن تؤثر على

¹⁸ ايتامار ايجانار، (2022\11\17)، نتنياهو واروغان تحدّثوا للمرة الأولى منذ العام 2013، واي نت،

<https://www.ynet.co.il/news/article/h1u2j9qij>

¹⁹ اريئيل شنيل، (2022\11\4)، انتصار ماذا الآن، 5 ملاحظات بعد الفوز، مكور ريشون،

[/https://www.makorrishon.co.il/opinion/538905](https://www.makorrishon.co.il/opinion/538905)

²⁰ تمير موراج، (2022\10\22)، المقابلة المثيرة لنتنياهو، انتقد حاكم روسيا واستعد لموازنة دعم روسيا بالسلح،

<https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/13201207> إسرائيل اليوم،

²¹ مائير شليم، (2022\11\22)، مع اقتراب المصادقة على الحكومة، حدري حريديم،

<https://www.bhol.co.il/news/1465754>

مسيرة الدعم، وارتياح أوروبا لحكومة يائير- لايبند أكثر من ارتياحها لحكومة نتنياهو لا يتوقع أن تؤدي إلى تغيير أوروبي في السياسة تجاه "إسرائيل"، وروسيا تجد نفسها مضطرة لاستمرار العلاقة القوية مع "إسرائيل" التي تحظى بغطاء روسي كبير في استمرار استهدافها للساحة السورية، رغم ميل تل أبيب الواضح لأوكرانيا.

والملف الفلسطيني لا يختلف كثيراً في هذا السياق، التوتر المستمر منذ سنوات وسياسة "إسرائيل" الضاغطة على الفلسطينيين كانت متقاربة إلى حد بعيد خلال العقد الأخيرين، صحيح أنّ المخاوف تزداد في ظل حكومة تضم الوجه الفاشي، لكن سياسة لايبند وغانتس لم تكن حائمية، واستمرت في تقويض أركان القضية الفلسطينية التي باتت ذات بعد إنساني- اقتصادي فقط، وتم إفراغها من خلال التهديد الدائم للسلطة، من أي أبعاد سياسية.

المأزق الأهم الذي سيواجه الاحتلال هو استمرار الأزمات الداخلية، وسيطرة التيار الأرثوذكسي الذي يضم المتدينين بشقيهم، الصهيوني والحريدي، ما سيؤدي إلى المزيد من الأزمات الداخلية المرتبطة بشكل الدولة وتقويض الديمقراطية، وتشريعات حماية الفاسدين، وصبغ الدولة بعباءة دينية.

ليس هذا فحسب، بل سيزيد من الشرخ المستمر مع يهود الولايات المتحدة، الذين كان لهم مطالبات مستمرة بضرورة إدخال تعديلات على التشريع الديني في إسرائيل، وتخصيص مساحة للصلوات المختلطة لهم عند حائط البراق، والاعتراف بالطائفة الإصلاحية كجزء من اليهودية، خاصة أنّ غالبية يهود الولايات المتحدة ينتمون للإصلاحيين، وهي مطالبات قوبلت بالرفض ودفعت يهود أمريكا لمقاطعة خطاب نتنياهو قبل أعوام، قبل أن تُشير الكثير من التقارير إلى بدء ابتعادهم عن إسرائيل، وشعور غالبيتهم أنّ إسرائيل باتت تُمثل بيتاً قومياً للمتدينين الأرثوذكس فقط، وليس لكل اليهود.

تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط

د. وانغ قوانغدا*

الملخص

تناولت هذه الورقة التوتر المتنامي في العلاقات الصينية- الأمريكية وتداعياته على علاقات دول المنطقة العربية بالصين، ورأت الورقة أن الدول العربية قاومت إلى حد كبير الضغوطات التي مورست عليها لوقف علاقاتها مع الصين، وحققت نوعاً من التوازن المعقول في علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى.

وأشارت إلى أن التوتر الصيني- الأمريكي سيستمر إلى أن يعيد الاستراتيجيون الأمريكيون نظرهم للصين من العداة إلى التعاون، ومن دولة مهددة للأمن القومي لبلادهم إلى دولة يمكن التعامل معها، كما ستستمر الضغوط الأمريكية على دول الشرق الأوسط، وعلى الدول النامية بشكل عام لتحجيم علاقاتها مع الصين، وأن شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد أدركوا التغيرات الكبيرة الجارية على المسرح السياسي الدولي وتحولات في قوة وسياسات الولايات المتحدة في العالم، وتوصلوا إلى أهمية تنويع خيارات سياستهم الخارجية وخصوصاً من قبل دول الخليج العربية.

وذهبت الورقة إلى أن العلاقات الصينية- العربية بلغت مرحلة متقدمة من القوة وربط المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية والشعبية، ونقل العلاقات إلى مرحلة شراكة التعاون الاستراتيجية، كما قد يتم رفع مستوى هذه العلاقات قريباً إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

وخلصت إلى أن العلاقات الصينية- العربية بلغت مستوى متقدماً من التداخل خراج دوائر التأثير عليه من قبل أي دولة أخرى، وهذه المصالح الرئيسية قد لا تسمح للصين ودول الخليج العربية والدول العربية المساس بهذه العلاقات المهمة وذات النفع المشترك.

الكلمات المفتاحية: التوتر الصيني- الأمريكي، العلاقات الأمريكية- الصينية، العلاقات العربية- الصينية، بحر الصين الجنوبي، تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي، الشرق الأوسط.

The Repercussions of Chinese-American Tension on the Middle East

Dr. Wang Guangda

ABSTRACT

This paper deals with the growing tension in Sino-American relations and its repercussions on Arab-Chinese relations. The paper assumes that the Arab countries have resisted the pressures exerted against their relations with China.

*المدير التنفيذي في مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، أستاذ جامعة شنغهاي للدراسات الدولية-

As a result, they have achieved a reasonable balance in their relations with the United States and other major powers.

The paper indicated that the Chinese-American tension would continue. Therefore, American pressure will continue on the Middle Eastern and other developing countries to curtail their relations with China. Moreover, the United States partners in the Middle East have realized the significant changes in the international political scene and the shifts in the policies of the United States. As a result, they adopted new diversifying foreign policy options, especially the Arab Gulf states.

The paper showed that Chinese-Arab relations had reached an advanced stage of strength, linking economic, commercial, political, cultural, and popular interests and transferring relations to the stage of strategic cooperation partnership. Moreover, the level of these relations may soon be upgraded to the stage of comprehensive strategic partnership after the mutual summit in Riyadh on 9/12/2022.

The paper concluded that Chinese-Arab relations had reached an advanced level of overlap. However, such overlapping does not prejudice these essential and mutually beneficial relations.

Keywords: Chinese-American tension, US-Chinese relations, Arab-Chinese relations, South China Sea, repercussions of Chinese-American tension, Middle East.

مقدمة

بات العالم اليوم أكثر ترابطاً وتواصلاً، فقد أصبحت دول العالم تقطن في قرية كبيرة تؤثر على بعضها البعض، وهو ما يعني أنّ تداعيات العلاقات الصينية الأمريكية والتوتر الحاصل سيؤثر بدوره على مختلف دول الشرق الأوسط.

وفي الحين نفسه، شكلت منطقة الشرق الأوسط ساحة صراع على مدى العقود الماضية، بدءاً من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 مروراً بـ"ثورات الربيع العربي" التي بدأت عام 2010 وصولاً إلى اليوم؛ حيث بدأت تظهر أقطاب عالمية جديدة.

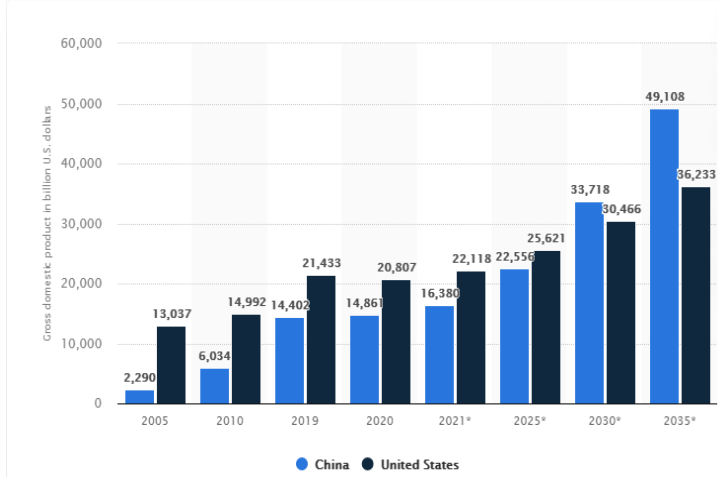
فعلى الرغم من تصريح الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن الرغبة بالتوجه نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلا أنّها لم تتمكن من الاستغناء عن ميزات منطقة الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي تحديداً، وهو ما حوّل تلك المنطقة إلى ساحة توتر، تارة باللين وتارة بالعنف، مرة بالطرق الدبلوماسية وأخرى بالتدخل العسكري المباشر. وقد جاءت هذه الورقة للبحث في جوهر التوتر الصيني- الأمريكي وتداعياته على الشرق الأوسط.

أولاً: التوتر الصيني الأمريكي وجوهره

منذ الحرب العالمية الثانية، ومع التغيرات المستمرة في الوضع العالمي، شهدت العلاقات الصينية- الأمريكية عدة تغيرات، ففي الحرب العالمية الثانية، تصرف الصين والولايات المتحدة كحليفين ضد غزو الدول الفاشية، وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تعتبر الصين "دولة صديقة غير حليفة". وفي التسعينيات، ومع استمرار نمو الاقتصاد الصيني، كانت الولايات المتحدة تأمل في تشكيل نموذج الصين السياسي والاقتصادي، بما يتناسب مع السلوك الأجنبي، إذ كانت الولايات المتحدة ترى في الصين شريكاً استراتيجياً محتملاً آنذاك.

وجاءت نقطة التحول في عام 2010، عندما تجاوز إجمالي الاقتصاد الصيني نظيره الياباني وأصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، عندها دخلت الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم في مرحلة جديدة عنوانها توخي الحذر من الصين، وبدأت وسائل الإعلام الأمريكية ومراكز البحوث في التصعيد تقدم توقعات سلبية حول العلاقات الصينية- الأمريكية؛ حيث تدرك الولايات المتحدة أن الصين أصبحت أقرب دولة إلى الولايات المتحدة من حيث إجمالي الناتج الاقتصادي، وهي قلقة جداً، وتخشى أن تتفوق الصين عليها فتصبح بذلك مستقبلاً أكبر اقتصاد في العالم، مما يهدد هيمنتها العالمية، وبعد أن تولى دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في عام 2017، ومن أجل منع التنمية في الصين من تجاوز الولايات المتحدة، بدأت في فرض سلسلة من العقوبات على الصين، وبدأت العلاقات الصينية- الأمريكية تأخذ منحىً سلبياً بشكل جديد. ويعتقد بأن دخول العلاقات الصينية- الأمريكية إلى أسوأ وضع هو في الواقع نتيجة للتغيرات الهيكلية في العلاقات الصينية- الأمريكية.

وقد اشتد التوتر الصيني- الأمريكي بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" إلى تايوان في 2 آب/ أغسطس عام 2022، وإعلان الولايات المتحدة في 2 أيلول/ سبتمبر عام 2022 عن خطة لبيع أسلحة لتايوان بقيمة إجمالية قدرها 1.106 مليار دولار، كما قامت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في 14 أيلول/ سبتمبر عام 2022 بمراجعة واعتماد "قانون سياسة تايوان لعام 2022".



الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الصين والولايات المتحدة من 2005 إلى 2020 مع توقعات حتى عام 2035 (مليار دولار أمريكي)¹

اعتبرت الصين أنّ تصرفات الولايات المتحدة المذكورة أعلاه تنتهك بشكل خطير مبدأ الصين الواحدة والبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، وخاصة بيان 17 آب/ أغسطس عام 1982، وأنها ألحقت أضراراً بالغة بسيادة الصين ومصالحها الأمنية، فضلاً عن العلاقات الصينية- الأمريكية والسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان، وتتعلق قضية تايوان بسيادة الصين ووحدة أراضيها ومصالحها الجوهريّة وفق التصريحات الصينية الرسمية.

ولذلك ظلت الصين باستمرار تحثّ الولايات المتحدة على الالتزام بمبدأ صين واحدة والبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، ووقف التبادلات الرسمية والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان، ووقف مبيعات الأسلحة لها، "والتعامل مع هذه القضية بحكمة وبشكل صحيح، والامتناع عن دعم "استقلال تايوان"، كي لا تلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات الصينية- الأمريكية والسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان.

وعلى مرّ السنوات وتحديداً خلال العقد الماضي سعت الصين إلى إيصال فكرة للإدارة الأمريكية مفادها أن الصين دولة مستقلة وذات سيادة، وتتمتع بحق مستقل في التنمية، وتأمل الصين في إدارة شؤونها بشكل جيد وتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، ولذلك فإنّ الصين

¹ <https://www.statista.com/statistics/1070632/gross-domestic-product-gdp-china-us>

تعمل على تحسين مستويات معيشة الشعب الصيني وتحقيق الحياة السعيدة لهذا الشعب كي يصبح بإمكانها مساعدة باقي الدول ومنها دول الشرق الأوسط، ولا يمكن لأحد أن يحرم الشعب الصيني من حقه في عيش حياة أفضل.

ولم تتحدّ الصين سياسات الولايات المتحدة الخاصة بها، وإنما كانت تأمل فقط في أن تحسّن واقعها التنموي كي تصبح قادرة على دفع تقدم الحضارة البشرية، ويتمثّل هدف التنمية الأساسي للصين في إرضاء توق الشعب إلى حياة أفضل داخلياً وخارجياً للمساهمة في التنمية والتقدم للبشرية جمعاء من خلال اعتماد التنمية الشاملة.

وفي الحقيقة تشبه العلاقات الصينية الأمريكية العلاقة بين الدول المهيمنة في العالم والدول المهيمَن عليها؛ فالصين ليست فقط دولة نامية، بل هي أيضاً أكبر دولة نامية وأسرع دولة نامية تطوراً، مع أنه ليس لديها رغبة في منافسة أي دولة في العالم كما تؤكد رسمياً، سواءً من حيث القوة الوطنية الشاملة أو التأثيرات في العالم، وما تؤيّده الصين هو الحقوق المشروعة التي يجب أن تتمتع بها دولة مستقلة وذات سيادة، ولن تسعى الصين إلى فرض نظامها السياسي أو قيمها على الدول الأخرى.

وفي الوقت نفسه، ستمسك بقوة بنظامها السياسي وقيمها، وترفض أي تدخّل في الشؤون الداخلية كما ردد الرئيس الصيني مراراً، وأنها ليس لديها أي نيّة للتدخّل في النظام السياسي الأمريكي، أو تحديّ أو استبدال مكانة ونفوذ الولايات المتحدة في العالم.

وفي هذا السياق ترى الورقة أهمية الإشارة إلى أكثر الجوانب إشكالية في العلاقة بين البلدين:

- **الحرب التكنولوجية:** يتداخل الجانب التكنولوجي بشكل أو بآخر مع الجانب التجاري، فالتطور التكنولوجي الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتباره بمثابة تهديد أمني، وقد شنت إدارة الرئيس الأمريكي السابقة دونالد ترامب حرباً تكنولوجية ضد الصين منذ عام 2017 وهو ما أعطى نوعاً من التوجّه المستقبلي بأنّ توتّر العلاقات الصينية- الأمريكية سيكون على شكل حرب تجارية بشكل رئيسي، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بما يسمّى بـ"صدمة سبوتنيك"²، الأمر الذي جعلها

² <https://www.nippon.com/ar/currents/d00501/>

ترتبط أمنها القومي بأمنها التكنولوجي، وما يؤكد ذلك هو ما حدث عند اعتقال المديرية المالية لشركة "هاوي" "منغ وانزو" في كندا، بناء على طلب من الولايات المتحدة بتهمة انتهاك العقوبات المفروضة على إيران.

● **بحر الصين الجنوبي:** منذ ثمانينات القرن العشرين، طرحت الصين سلسلة المواقف والمبادرات بشأن السيطرة على النزاعات المحددة بينها وبين الدول المجاورة في بحر الصين الجنوبي وحلها عبر التفاوض، وجددت التأكيد على سيادتها على "جزر نانشا"، وموقفها من حل النزاعات المعنية في بحر الصين الجنوبي سلمياً، ومبادرة "تنحية النزاعات جانباً والاستغلال المشترك"، وأعربت بوضوح عن معارضتها لتدخل القوى الخارجية ومعارضتها لتدويل قضية بحر الصين الجنوبي، وأكدت أنه لا يمكن للنزاعات أن تؤثر على تطور العلاقة بين دول المنطقة، أما الولايات المتحدة فتحول مركز النزاع إلى بحر الصين الجنوبي.

● **تحالف أوكوس:** وهو التحالف الذي منحت بموجبه الولايات المتحدة وبريطانيا لأول مرة تكنولوجيا ضرورية لأستراليا لبناء غوّاصات تعمل بالطاقة النووية، ما يعني مشاركة واشنطن تكنولوجيا الغوّاصات الخاصة بها لأول مرة منذ 50 عاماً، بعد أن تشاركتها في السابق مع بريطانيا فقط، وقد انتقدت الصين هذا الاتفاق ووصفته بأنه "غير مسؤول" و"ضيّق الأفق" وبأنه يعكس عقلية الحرب الباردة السيئة الصيت، وقالت إن الاتفاق يخاطر "بالحاق أضرار جسيمة بالسلام الإقليمي، وتكثيف سباق التسلح"³.

بل إن صحيفة جلوبال تايمز الشعبية الصينية الواسعة الانتشار وقد حذر تعليق في صحيفة جلوبال تايمز الصينية نقلاً عن "خبراء عسكريين" لم تكشف عن هويتهم، من أن استحواذ أستراليا على غوّاصات تعمل بالطاقة النووية "قد يجعلها هدفاً لضربة نووية إذا ما اندلعت حرب نووية"⁴، وكانت مراكز أبحاث وخبراء قد أشاروا إلى أن

³ <https://www.aljazeera.net/politics/2022/4/6/180>—

⁴ <https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2021-09-17-1.1536494>

التحالف الجديد يهدف إلى إعادة تشكيل الصراع في منطقة المحيط الهادئ، والذي هو في الوقت ذاته استراتيجية أمريكية مُعتمدة لمواجهة الصعود الصيني عبر إقامة تحالفات أمنية وعسكرية.

● **موقف الصين من الحرب الروسي- الأوكراني:** من المعروف أن الصين تُحجم عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتنادي في استراتيجيتها الخارجية للحفاظ على سيادة وأمن الدول، وذلك على الرغم من طرحها مشاريع تنموية في مختلف الدول، وهو الموقف ذاته الذي اتخذته الصين في الحرب الروسية- الأوكرانية عندما تمسكت بمبدأ سيادة الدول، وبمبادئ القانون الدولي الذي يعتمد على حل النزاعات بالطرق السلمية، ولم تصوّت الصين إلى جانب روسيا في مجلس الأمن الدولي وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنها لم تقف ضدها، بل امتنعت عن التصويت، ولكن ومع هذا فإنّ الصين أعلنت عن تفهمها للهِواجس الأمنية لروسيا والتي دفعتها لاستخدام القوة، وحملت بكين حلف شمالي الأطلسي المسؤولية الكبرى عن وقوع النزاع، لأنه وافق على البحث في طلب عضوية أوكرانيا، بينما كان عليه رفض هذا الطلب مباشرة، لأن دخول أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي "الناتو" يشكل تهديداً واضحاً لروسيا، ورفضت في الوقت ذاته استخدام مصطلح "غزو" لتوصيف الحرب الروسية- الأوكرانية.

ثانياً: تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط

تنعكس تداعيات التوتر الصيني- الأمريكي على الشرق الأوسط بشكل أساسي في الجوانب

التالية:

1. ادعاء تخفيف النفوذ الأمريكي: من أجل الحفاظ على هيمنتها العالمية، تدّعي الولايات المتحدة أنها ستركز قوتها على الحد من تنمية الصين، وتوجيه ثقلها العسكري إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقليص وجودها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى تراجع تأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أنها تعدّ دولة عظمى إلا أنها باتت دولة تعاني من اختلافات مع حلفائها في المنطقة.

ويُظهر اندلاع الصراع الروسي- الأوكراني كذلك أنّ دول الشرق الأوسط تتحوّل، وكانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد رفضتا في السابق مطالب الولايات المتحدة بزيادة إنتاج النفط لتعويض النفط الروسي لاروبا، وتجاهلتا دعوات جو بايدن، وامتنعتا عن التصويت بخصوص قرار الأمم المتحدة بشأن روسيا، وقد كان من الصعب تحيّل جميع هذه المواقف في السابق.

2. الاستبعاد: تستبعد الولايات المتحدة القوى الأخرى، من أجل الحفاظ على هيمنتها، وذلك على الرغم من أنّ الوجود الصيني في الشرق الأوسط جاء لتعزيز التنمية الإقليمية، إلا أنّ الولايات المتحدة تضغط على الدول الأخرى، فكثيراً ما تطرّق الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى ذكر كل من روسيا والصين خلال زيارته الأولى إلى الشرق الأوسط في تموز/ يوليو عام 2022، الأمر الذي ينمّ عن وجود قلق كبير من تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فحتى بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها بالتوجّه نحو آسيا والمحيط الهادئ وعملت على تقليص وجودها في العراق إلا أنّها حاولت التراجع عن هذا الإعلان بعدة طرق.

ولهذا الموضوع جانبان، الأول: هو أنّ الولايات المتحدة شعرت أنّها قد تفقد ثقلها في الشرق الأوسط، والثاني: هو أنّ الولايات المتحدة تحاول التواجد بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال لم تنزل الولايات المتحدة تعمل على ردع الصين ومنعها من توثيق علاقتها مع أي دول عربية.

ولكن على الرغم من استمرار وجود نقاط ارتكاز استراتيجية لأمريكا في الشرق الأوسط، إلا أنه وباستثناء إسرائيل، كان من الصعب التأثير على الوضع في الشرق الأوسط، فنفوذ القوى الإقليمية أخذ في الإتساع، وروسيا تساعد الدولة السورية على استقرار الوضع، بينما تخلت الولايات المتحدة عن أكراد سوريا، كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن تعليق شراء مقاتلات "أف - 35" من الولايات المتحدة⁵، واختارت مقاتلات "رافال" الفرنسية، مما أدى إلى توتر وسط المسؤولين في الصناعات الحربية الأمريكية التي تعاني صعوبات مالية في الفترة الأخيرة، خاصة بعد أن فقد بسبب سياسات الإدارة الأمريكية جزءاً مهماً من أسواق السلاح في منطقة الخليج الغنية.

3. التوجّه نحو التهدة: بعد أن نفّذ الجيش الأمريكي تخفيفاً استراتيجياً لوجوده في الشرق

⁶<https://www.ft.com/content/7ab35684-d536-4908-89d6-a730d844c8d6>

الأوسط، تراجعت عدد من دول الشرق الأوسط عن الاصطفاف وراء الولايات المتحدة، وقد تحوّل اهتمام دول المنطقة إلى خلق بيئة دولية سلمية بشكل مستقل، مع التركيز على تنميتها المحلية، وأظهر الوضع الإقليمي اتجاهاً نحو التهدئة، وأصبحت دول المنطقة أكثر سلاماً وتضامناً. وبدأت دول المنطقة تركّز على التنمية وتتعاون بشكل أوثق مع الصين، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة ظلت تعمل على عرقلة هذا التعاون والتشكيك في دوافعه، إلا أنّ لدول المنطقة الحق ذاته في تطوير نفسها تماماً كما فعلت الصين.

4. تنويع الاستثمارات: بدأت كثير من دول الشرق الأوسط تتجه نحو تنويع استثماراتها دون الحاجة إلى حصر تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط، كما بدأت معظم الدول تنظر إلى أهمية عملية التنمية لتحقيق المزيد من الاستقلال الداخلي، وهو ما يعني أنه وفي ظل الدخول في عالم متعدد الأقطاب باتت الدول العربية تحاول إقامة توازن بين هذه الأقطاب بعيداً عن الاعتماد على أمريكا بشكل رئيسي في المسائل الاقتصادية وبعض جوانب التسليح.

ويمثّل هذا النوع من التوازن جوهر الثقافة الإسلامية القائمة على الاعتدال، كما أنّ للموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط على مفترق الطرق بين آسيا وإفريقيا وأوروبا أثره أيضاً، فقد جعل الموقع لهذه المنطقة أهمية جيوسياسية خاصة، وتنوع حضاري فريد، ولحسن الحظ نلاحظ وجود مزيد من التضامن والتعاون بين دول هذه المنطقة، مثل ظهور "الشام الجديد" الذي يضم كل من مصر والأردن والعراق، ومشروع نقل الغاز المشترك إلى لبنان من قبل مصر والأردن، بالإضافة إلى الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج.

وعلى الرغم من أنّ حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، مثل السعودية ودول أخرى، غير راضين عن الانسحاب الاستراتيجي الأمريكي من الشرق الأوسط، وتدخلات الولايات المتحدة في شؤونهم الداخلية باسم حقوق الإنسان، إلا أنّ دول المنطقة لم تنزل توقع من الولايات المتحدة القيام ببعض الالتزامات الأمنية بشكل خاص.

ومن المعروف أنّ وزارة الخارجية السعودية قد عبّرت عدة مرات عن مواقف المملكة المستقلة على خلفية زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشرق الأوسط، حيث أكدت المملكة أنها تريد علاقات قوية مع الولايات المتحدة والصين معاً، وعلى الرغم من أن الساحة العربية تشهد حالة من

القلق إزاء توتر العلاقات الصينية- الأمريكية. وعندما زار الرئيس الأمريكي جو بايدن الشرق الأوسط في تموز/ يوليو عام 2022، أشار ولي العهد السعودي إلى أهمية أن يكون الدعم متبادل وعلى أساس المساواة والمنفعة المشتركة، في إشارة إلى ضرورة أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه المملكة والمنطقة.

5. **ملء الفراغ:** أعلنت الصين مراراً أنها لا ترغب بملء الفراغ الأمريكي في الشرق الأوسط كما تدعي أمريكا، وهو ما قاله الرئيس الصيني شي جين بينغ: "لا نقوم بتنصيب الوكلاء، ولا ننتزع ما يسمى بـ "مجال النفوذ" من أي أحد، ولا ننوي "ملء الفراغ"⁶. وتطرح الصين فكرة "مجتمع المصير المشترك" بديلاً لملء الفراغ، وهي بذلك تسعى إلى تكريس مفهوم التنمية الشاملة، عبر مساعدة الدول النامية على تجاوز المصاعب وتحقيق تنميتها الخاصة بها، وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحت الصين مبادرة "الحزام والطريق"، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي.

6. **عرقلة التعاون الصيني- العربي:** تعمل الولايات المتحدة على مراقبة وتحجيم تعاون الصين مع دول الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال، تضغط أمريكا بشكل غير مباشر على دولة الإمارات العربية المتحدة للتخلي عن اندماجها في الاتصالات مع عملاق التكنولوجيا الصينية هواوي، أو أنها قد تفقد صفقة مقاتلات الشبح "إف 35"⁷. ووقع جو بايدن أيضاً خلال زيارته هذا العام للسعودية اتفاقاً للتعاون من أجل إنشاء الجيل المقبل من شبكات الاتصالات G5 وG6 في السعودية، أملاً بأن تتخلى المملكة عن العمل مع الشركة الصينية "هواوي"⁸. وتعليقاً على النقاط السابقة يمكن القول إنَّ التوتر الصيني- الأمريكي لن يؤدي إلى انتكاسة في العلاقات بين الصين والدول العربية.

7. **انضمام الدول العربية إلى دول البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون:** كانت الجزائر من أواخر الدول العربية التي قدّمت طلب انضمام إلى دول البريكس. وقد جاء هذا بعد يوم واحد من

⁷http://arabic.news.cn/2016-01/22/c_135035192.htm.

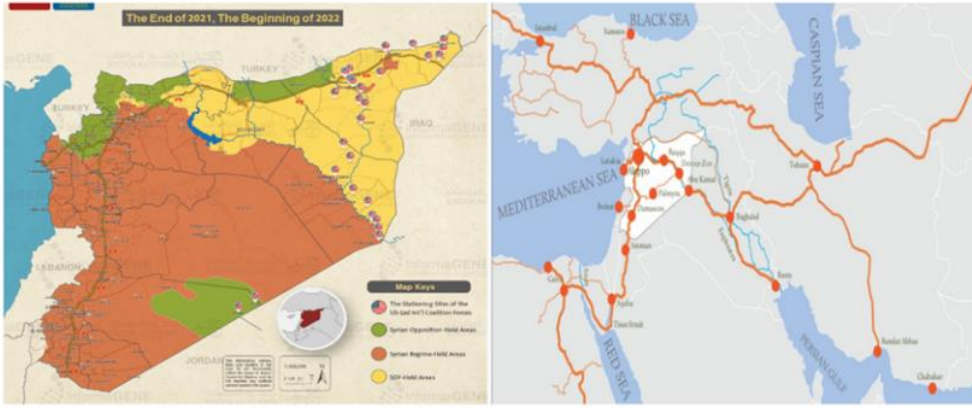
⁸<https://eurasianimes.com/uae-being-forced-to-opt-between-us-f-35-stealth-jets-huaweis-5g-rollout-reports/>

⁹<https://carnegieendowment.org/sada/87649>

توقيع الجزائر لاتفاقية التعاون الخماسية الثانية والتي تمتد في الفترة الواقعة بين عامي (2022-2026) والتي تتضمن عدداً من المجالات مثل الاقتصاد والطاقة والإسكان وغيرها من المجالات. كما انضم عدد من الدول العربية إلى دائرة "شركاء حوار" لمنظمة شنغهاي للتعاون، فقد تم منح مصر والسعودية وقطر وضع شركاء حوار، وجرى التوصل إلى اتفاق بشأن قبول البحرين والإمارات والكويت كشركاء حوار جدد، علماً بأن حجم تجارة الصين مع دول منظمة شنغهاي للتعاون عام 2021 يبلغ حوالي 343 مليار دولار أمريكي.

كانت ولم تزال منطقة الشرق الأوسط محط أطماع كثير من دول العالم الصناعي وبالتالي من الطبيعي أن تتأثر دول هذه المنطقة بالتوتر الصيني- الأمريكي.

حيث تتخذ الولايات المتحدة سياسات ضد الصين أو لمنع انتشارها وتوسعها عالمياً فهي بالتأكيد تحاول إشراك حلفائها التقليديين في هذه السياسة، ومن هؤلاء دول الخليج العربي وكثير من الدول العربية الأخرى، وبالتالي من المؤكد أن توتر العلاقات الصينية- الأمريكية سوف ينعكس سلباً على الشرق الأوسط والدول العربية على وجه التحديد في مجالات التكنولوجيا والتسلح والتجارة الدولية. من جهة أخرى يربط بعض المحللين الصينيين بين تواجد القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا، ومنطقة التنف على الحدود العراقية السورية الأردنية وبين المسار الذي اختطته مبادرة الحزام والطريق، وبالتالي تحاول أن تتواجد لإعاقة نجاح هذه المبادرة في المنطقة، انظر الشكل رقم (1).



توزيع القوات الأمريكية في سوريا

مسار طريق الحرير في سوريا

الشكل (1). توزيع القوات الأمريكية في سوريا ومسار طريق الحرير

إنّ التعاون بين الصين ودول المنطقة هو تعاون طبيعي يقوم على الاحتياجات المشتركة ويخدم مصالح كلا الجانبين. ومع ذلك، من منطلق الحاجة إلى "منافسة القوى العظمى"، تقوم الولايات المتحدة بوضع العقبات مما يجعل دول المنطقة تواجه معضلة تحقيق التوازن.

وفي إطار تعاون الصين مع إسرائيل، يصادف عام 2022 الذكرى الـ 30 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث يعمل الجانبان على مواصلة تعميق التعاون الابتكاري في مجالات تضم آليات التعاون، والمشاريع الصناعية، والتجارة والاستثمار، من أجل تنمية شراكة ثنائية ابتكارية شاملة، نظراً لأن الهياكل الصناعية في الصين وإسرائيل تكمل بعضها بعضاً إلى حد كبير، ما يضع أساساً متيناً للتعاون الابتكاري، وعلى الرغم من تأثير وباء كوفيد 19، فقد حققت التجارة بين الصين وإسرائيل زيادة مطردة في العام الماضي، ليتجاوز حجم التجارة الثنائية 22.8 مليار دولار أمريكي، بارتفاع قدره أكثر من 450 مرة عما كان عليه في بداية إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية- الإسرائيلية عام 1992، ما يدل على مرونة التعاون الاقتصادي والتجاري القوية بين البلدين وآفاقه الواعدة⁹.

ومن جهة أخرى، إن اهتمام الصين بشأن الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية الناشئة قد أثار مخاوف في الولايات المتحدة، ومما زاد من قلق واشنطن هو أن الصين قد تحصل على التكنولوجيات الرئيسية من خلال التعاون أو الاستحواذ مع الشركات الإسرائيلية، لذا تعمل الولايات المتحدة على التأثير على تعاون الصين مع إسرائيل، وبالفعل فإنّ تأثيرها ظاهر، كمثل على ذلك ما حصل بخصوص ميناء حيفا، إذ تأمل إسرائيل أن تتعاون مع الصين لمصالحها الخاصة، لكن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لعرقلة ذلك بحجة القضايا الأمنية. وكذلك استبعاد الصين من مشروع تحلية المياه وقد جاءت هذه الخطوة بعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال زيارته لإسرائيل في عام 2020، وقال فيها إن "الصين تعرض مواطني إسرائيل للخطر، ونحن قلقون من الاستثمارات الصينية في مختلف أنحاء العالم"¹⁰.

ولا يبدو أنّ إسرائيل توذّ التخلي عن سوق تطبيقات التكنولوجيا الضخمة في الصين، ومع

⁹ http://arabic.news.cn/2022-06/17/c_1310625347.htm

¹⁰ <https://arabi21.com/story/1273151/>-بضغظ-إسرائيل-كبير-في-إسرائيل-مشروع-مناقصة-مشروع-كبير-في-إسرائيل-بضغظ-

هذا تعمل أمريكا لإجبارها على التوقف عن استخدام تقنيات الـ 5G أسوة بباقي دول المنطقة، ورغم محاولات الولايات المتحدة إحباط هذا التعاون إلا أن التبادل التجاري بين إسرائيل والصين ازداد من 250 مليون دولار عام 1990 إلى أكثر من 20 مليار دولار عام 2021، وباتت الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا وثالث أكبر شريك تجاري لها في العالم، كما بلغ مجموع ما استثمرته الصين في مشاريع التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية أكثر من خمسة مليارات دولار بين عامي 2007-2017¹¹.

ولكن ما تقوم به واشنطن تجاه هذه العلاقة من محاولات لإفشالها في مواضع متعددة يؤثر على سيرها بالشكل الأمثل، فعلى سبيل المثال، أبرمت الصين عقداً مع شركة صناعة الطيران الإسرائيلية لشراء نظام للإنذار المبكر جواً باسم "فالكون"، وقد اعترضت الولايات المتحدة بشدة على ذلك، وهددت بتقليص التعاون التقني العسكري مع مؤسسات الدفاع الإسرائيلية، بل وأجبرت واشنطن تل أبيب على إلغاء صفقة إسرائيلية لبيع نظام طائرات "فالكون" للإنذار المبكر إلى الصين عام 2000، وهي أزمة تُعرف باسم "أزمة فالكون".

ومنذ ذلك الحين، على الرغم من أن الجانبين قد توصلا إلى اتفاق في عام 2002 من أجل تعويض عن الضرر الذي لحق بها من جراء إلغاء المشروع، ولكن التبادلات الدفاعية بين الصين وإسرائيل قد توقفت، والعلاقات الثنائية قد تتباطأ.

وفي عام 2005، خلقت الولايات المتحدة عقبات أمام شراء الصين للطائرات بدون طيار من إسرائيل، مما تسبب في تأثير خطير على العلاقات بين الصين وإسرائيل، حيث أن السبب الأساسي في وقف التعاون الدفاعي بين الصين وإسرائيل يكمن في تدخل الولايات المتحدة في العلاقات بين الصين وإسرائيل.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين الصين وإسرائيل لا تزال منزعجة من العوامل الأمريكية، إلا أن قدرة الصين وإسرائيل على التعامل مع الضغوط الأمريكية في تزايد مستمر، رغم أن الضغط من الولايات المتحدة لا تزال تعيق تقدم العلاقات بين الصين وإسرائيل خاصة في المجال العسكري والتكنولوجي.

¹¹ <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/10/19/>-إسرائيل-والصين-

عين-على-التكنولوجيا

ثالثاً: سياسة احتواء الصين في مقابل التعاون المتنامي بين الصين ودول الشرق الأوسط

في مواقف كثيرة تدّعي الولايات المتحدة أنها تعمل على احتواء الصين، ومن ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على زعزعة اعتراف الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة، إذ تحاول نزع اعترافات مضادة من دول الشرق الأوسط فيما يتعلّق بتايوان، كما تأمل الولايات المتحدة أن يظل التناقض بين إيران ودول الخليج مستمراً لتبرر واشنطن وجودها العسكري الدائم في المنطقة، لذا تقترح واشنطن تشكيل نسخة شرق أوسطية من الناتو، خلافاً لما تحاول الصين بناءه من علاقات تعاون بناء اقتصادية أساساً.

فسياسة الاحتواء التي تحاول أمريكا اتباعها تتفاوت بين التهديد ومنع الدول من التعاون مع الصين وصولاً إلى اختلاق مشكلات داخلية في الصين. وأمام هذا التحدي الكبير فإن الصين تجري تعاوناً اقتصادياً وتجارياً مع جميع دول الشرق الأوسط، وتسعى إلى توقيع اتفاقيات تجارة حرة، وتنافس نوعاً من التجارة التكاملية، وتوفّر سلعاً أكثر فعالية من حيث التكلفة.

الخلاصة

تناولت هذه الورقة التوتر المتنامي في العلاقات الصينية- الأمريكية وتداعياته على علاقات دول الشرق الأوسط بالصين، خصوصاً وأن الإدارات الأمريكية خاصة في العقد الأخير مارست ضغوطاً كبيرة على عدد من دول الشرق الأوسط للحد من علاقاتها بالصين وخصوصاً دول الخليج العربية.

وترى هذه الورقة أن الدول العربية قاومت إلى حدّ كبير هذه الضغوطات وحققت نوعاً من التوازن المعقول في علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى بما فيها الصين، وفي المقابل أظهرت الصين التزامها ببناء الشراكات المرتكزة على مبادئ التعايش السلمي والمنفعة المشتركة والحوار والتشاور، في وقت ستستمر الصين في العمل سلمياً على تطوير نفسها وتقديم الدعم والمساندة للدول الصديقة والتوجّه نحو بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية وصولاً إلى تحقيق الرفاهية للجميع.

كما لفتت الورقة إلى أن سياسة احتواء الصين التي تتبعها الولايات المتحدة هي سياسة غير مجدية وقد ثبت فشلها حيث لم تستطع وقف الصعود السلمي للصين حتى الآن، وبالطبع ستواصل

الصين العملية التنموية على الرغم من الضغوط الأمريكية المتزايدة، وتعمل في الوقت ذاته على التعاون مع الدول النامية بشكل كبير مع احترام سيادتها ووحدة أراضيها، ومن المتوقع أيضاً انضمام معظم الدول العربية إلى المبادرات الصينية التنموية.

وفي تقديرنا وكما أشرنا أعلاه في هذه الورقة بأن التوتر الصيني- الأمريكي سوف يستمر خلال السنوات الخمس القادمة، وقد يتوسع في حال ظلت الولايات المتحدة ترفض النظر إلى الصين أنه شريك على قدم المساواة، وأن ثمة مصالحاً مشتركة يمكن بناء العلاقات بينهما على أساسها، وتخدم الأمن القومي للطرفين سياسياً واقتصادياً وأمنياً. كما ستستمر الولايات المتحدة بالضغط على دول الشرق الأوسط للحد من توسعها في العلاقات مع الصين وخاصة في مجال التسليح والتكنولوجيا، في ظل قناعة متنامية لدى دول الشرق الأوسط بأهمية تنويع الخيارات في المجالات كافة.

وفي وقت بلغت فيه العلاقات الصينية العربية مرحلة من القوة وربط المصالح الاقتصادية والتجارية مرحلة متقدمة، ونقل العلاقات إلى مرحلة شراكة التعاون الاستراتيجية، كما قد يتم رفع مستوى هذه العلاقات إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة. حيث قطعت العلاقات العربية شوطاً كبيراً لا يتوقع التراجع عنه خلال السنوات الخمس القادمة.

لقد أثبتت التوترات الدولية الأخيرة خاصة الحرب في أوكرانيا وتداعياتها الاقتصادية وفي مجال الطاقة التزام العرب بشراكتهم مع الصين ورفضهم لتسييس شراكتهم الاقتصادية والتجارية وفي مجال الطاقة مع الصين.

الملف البيبلوغرافي

صعود اليمين في الغرب

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف الجغرافي

صعود اليمين المتطرف في أوروبا

أ. عبد القادر عامر*

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

- دلاور، شريف. السطو على العالم: التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
- هلال، جميل ومنير فخر الدين وخالد فراج (محررون). فلسطين دولياً: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

2. مقالات الدوريات

- إبراهيم، حسام. "اليمين البديل": صعود تأثير "القوميين العنصريين" على السياسة الأمريكية". مجلة اتجاهات الأحداث. العدد 19 (2019)، ص 34-37.
- أبو الليل، سماح عبدالفتاح. "ظاهرة التنميط: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة". مجلة السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف). مجلد 11. العدد 10 (2021)، ص 92-122.
- البرصان، أحمد سليم. "مفهوم اليمين المتطرف وجذوره الفكرية في الغرب". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 11-28.
- بشارة، عزمي. "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائص الليبرالية". سياسات عربية. العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 7-19.

* باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، طالب دكتوراه تاريخ- الجامعة الأردنية.

- بولعراس، فتحي. "تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي". السياسة الدولية. مجلد 54. العدد 214 (2018)، ص 60-72.
- التركي، عبدالعزيز. "اليمين المتطرف وخريطة الأفكار السياسية في الغرب". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 67-83.
- تهامي، أحمد. "تيار اليسار والمجتمع المدني في مواجهة اليمين الشعبوي". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 281-306.
- جرار، حنان. "الدبلوماسية الفلسطينية في أميركا اللاتينية: حماية المكتسبات في ظل صعود اليمين". شؤون فلسطينية. العدد 277 (2019)، ص 63-79.
- حسين، ابتسام علي مصطفى. "اليمين في فرنسا وألمانيا ومستقبل الاتحاد الأوروبي". مجلة السياسة الدولية. مجلد 53. العدد 208 (2017)، ص 44-51.
- الدفراوى، نihal أحمد محمود. "التطرف اليميني في الغرب". مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية (جامعة عين شمس). مجلد 24. العدد 3 (2018)، ص 122-146.
- رابح، زغوني. "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية". المستقبل العربي. العدد 421 (آذار/ مارس 2014)، ص 122-133.
- راقدي، عبدالله. "الجيوپولتيكا الحضارية في حوض المتوسط في ظل تحديات الإرهاب واليمين المتطرف". مجلة دراسات وأبحاث (جامعة الجلفة). العدد 26 (2017)، ص 193-207.
- سعيد، كرم. "الإرهاب في أوروبا بين مطرقة داعش وسندان اليمين المتطرف". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام). مجلد 19. العدد 74 (2019)، ص 188-193.

- سمير، ضحى. "خريطة اليمين المتطرف داخل الولايات المتحدة الأمريكية". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 87-103.
- الشرعي، عادل عبدالقوى حاتم. "الموقف الروسي من صعود اليمين المتطرف في الغرب". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 245-261.
- عبد الحليم، أميرة محمد. "الانتخابات البلجيكية: صعود جديد لليمين المتطرف". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام). مجلد 3. العدد 11 (2003)، ص 139-144.
- عبدالناصر، هدى جمال. "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات". السياسة الدولية. مجلد 30. العدد 118 (1994)، ص 8-23.
- عبود، أميمة مصطفى. "الليبرالية المهتدة: صعود اليمين المتطرف الجديد في الديمقراطيات الغربية". مجلة السياسة الدولية. مجلد 48. العدد 188 (2012)، ص 42-45.
- علام، مصطفى شفيق. "صعود اليمين وإشكالية اللاجئيين: جدليات الواقع الغربي". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 263-279.
- عليوان، هشام. "التيارات الإسلامية وموقفها من صعود اليمين المتطرف في الغرب". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 351-367.
- عوف، ميرفت. "تأثير صعود اليمين المتطرف الأوروبي على القضية الفلسطينية". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 225-239.
- فكري، مروة. "مسلمو أوروبا وتحدد صعود اليمين المتطرف". قضايا ونظرات. العدد 1 (آذار/ مارس 2016)، ص 86-112.
- قبلا، مروان. "صعود اليمين في ألمانيا: أسبابه، تياراته، ومستقبله". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 161-180.

- الكواكي، سلام. "اللجوء والهجرة في الغرب: استغلال سلمي من يمين عنصري وفشل للأحزاب التقليدية". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام). مجلد 16. العدد 61 (2016)، ص 80-83.
- لطفي، منال. "بريطانيا: أربعة ملامح مقلقة لدولة تبدل جلدتها: سؤال العلاقة مع أوروبا وصعود القوميات واليمين المحافظ وصيغة الحزبين". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام). مجلد 15. العدد 59 (2015)، ص 183-189.
- الميضي، محمد عبيد. "صعود اليمين المتطرف في فرنسا: الانتخابات الرئاسية الأخيرة نموذجاً". دراسات مستقبلية (جامعة أسيوط). مجلد 8. العدد 12 (2006)، ص 153-185.
- محمد، مديحة عبد الحميد. "صعود الشعبوية Populism والعداء للأجانب Xenophobia في شرق ووسط أوروبا وأثره على التوجهات الاقتصادية لهذه الدول". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس). العدد 4 (كانون الثاني/ ديسمبر 2019)، ص 307-322.
- محمد، مصطفى كمال. "اليمين المتطرف في أوروبا: ليس صعوداً فردياً". مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام). مجلد 17. العدد 65 (2017)، ص 189-194.
- المكيمي، هيله حمد. "صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في أوروبا: الحالة الهولندية نموذجاً". مجلة النهضة (جامعة القاهرة). مجلد 11. العدد 3 (2010)، ص 99-128.
- ناجي، عبدالنور. "تداعيات صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا على حقوق وحرريات المهاجرين واللاجئين". مجلة الحوار المتوسطي. مجلد 10. العدد 3 (2019)، ص 300-312.

- نظير، مروة. "تأثير صعود اليمين المتطرف على الاتحاد الأوروبي: قنوات ومؤشرات". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 225-243.
- هاشم، فراس عباس. "صعود ملامح تكوينات الهوية الدينية في أوروبا وإنتاج ديناميتها". المجلة العربية للعلوم السياسية. مجلد 17. العدد 2 (2020)، ص 171-188.
- يوسف، أيمن. "معاني صعود اليمين المحافظ في البرازيل في انتخابات 2018 داخلياً وخارجياً وفلسطينياً". شؤون فلسطينية. العدد 275-276 (2019)، ص 175-189.
- اليوسفي، حنان. "صعود اليمين في فرنسا: النشأة والجدور". مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي الخامس عشر. 2018، ص 123-141.

3. التقارير الإلكترونية

- "التيار اليميني في الغرب؛ الصعود ... والتأثير". مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. أوراق سياسية. 2017/6/7، شوهد في 2022/12/5، في: <https://bit.ly/3iFAF09>
- "صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار". المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. سلسلة البحث الراجع 35. أيار/ مايو 2019، شوهد في 2022/12/20، في: <https://bit.ly/3VehGYr>
- بنافي، ريناس. "صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية". المركز الديمقراطي العربي. 2017/5/12، شوهد في 2022/12/20، في: <https://bit.ly/3v1Ft38>
- راشد، باسم. "تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2017/1/18، شوهد في 2022/12/20، في: <https://bit.ly/3V7c0iV>

- محمد، يمني عاطف. "صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا: دراسته حاله فرنسا في الفترة 1984 - 2017". المركز الديمقراطي العربي. 2019/8/19. شوهد في 2022/12/20، في: <https://bit.ly/3hA9XpT>

4. الرسائل الجامعية

- أبو علي، فداء زهران. "صعود اليمين المتطرف وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي 2000-2018". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية. عمّان، الأردن، 2019.
- سعيد، آمنة علي. "اليمين الأمريكي المحافظ ودوره في رسم الاستراتيجية الأمريكية الشاملة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة". رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. بغداد، العراق، 2008.
- المالكي، حميد حبيب. "صعود اليمين المتطرف في الغرب: دراسة مقارنة". رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. عمّان، الأردن، 2018.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Aalberg, Toril et al. (eds.). *Populist Political Communication in Europe*. New York\ London: Routledge, 2017.
- Art, David. *Inside the Radical Right. The Development of Anti-Immigrant Parties in Western Europe*. New York: Cambridge University Press, 2011.
- Bale, Tim & Cristóbal Rovira Kaltwasser (eds.). *Riding the Populist Wave: Europe's Mainstream Right in Crisis*. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.
- Carter, Elisabeth. *The Extreme Right in Western Europe*. Manchester: Manchester University Press, 2005.
- Delwit, Pascal & Philippe Poirer(eds.). *The extreme right parties and power in Europe/ Extrême droite et pouvoir en Europe*. Brussels: Editions de l'Université de Bruxelles, 2007.
- Ellinas. Antonis A. *The Media and the Far Right in Western Europe: Playing the Nationalist Card*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- Esen, Can. *The Rise of the 'New Right' in Europe from the 2000s onwards: The Case of the Dutch 'Party for Freedom'*. Munich: GRIN Verlag, 2012.
- Fekete, Elizabeth. *Europe's Fault Lines: Racism and the Rise of the Right*. London\ New York: Verso Books, 2018.
- Givens, Terri E. *Voting radical right in Western Europe*. New York: Cambridge University Press, 2005.
- Hainsworth, Paul. *The Extreme Right in Europe and the USA*. London\ New York: Bloomsbury Academic, 2016.
- Harris, Geoff. *The Dark Side of Europe: The Extreme Right Today*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1994.

- Hockenos, Paul. *Free to Hate: The Rise of the Right in Post-Communist Eastern Europe*. New York\ London: Routledge, 1993.
- Jackson, Paul. *Pride in Prejudice: Understanding Britain's Extreme Right*. Manchester: Manchester University Press, 2022.
- José, Rama et al. *VOX: The Rise of the Spanish Populist Radical Right*. New York\ London: Routledge, 2021.
- Kitschelt, Herbert & Anthony J. McGann. *The Radical Right in Western Europe: A Comparative Analysis*. Michigan: University of Michigan Press, 1997.
- Klandermans, Bert & Nonna Mayer (eds.). *Extreme right activists in Europe: through the magnifying glass*. New York\ London: Routledge, 2006.
- Kukovič, Simona & Petr Just (eds.). *The Rise of Populism in Central and Eastern Europe*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2022.
- Lazaridis, Gabriella, Giovanna Campani & Annie Benveniste (eds.). *The Rise of the Far Right in Europe: Populist Shifts and 'Othering'*. London: Palgrave Macmillan, 2016.
- Leidig, Eviane (ed.). *Mainstreaming the global radical right: Carr Yearbook 2019/2020*. Stuttgart: Ibidem-Verlag, 2020.
- Mascolo, Gionathan Lo. *The Christian Right in Europe: Movements, Networks and Denominations*. Bielefeld: Transcript Verlag, 2022.
- Minkenberg, Michael. *The Radical Right in Europe: An Overview*. Gütersloh: Verlag Bertelsmann Stiftung, 2011.
- Mudde, Cas. *Populist radical right parties in Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Norris, Pippa. *Radical Right: Voters and Parties in the Electoral Market*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

- O'Connell, Michael. *Right-wing Ireland? the rise of populism in Ireland and Europe*. Dublin: Liffey Press, 2003.
- Oudenampsen, Merijn. *The Rise of the Dutch New Right: An Intellectual History of the Rightward Shift in Dutch Politics*. New York\ London Routledge, 2021.
- Pirro, Andrea L. P. *The Populist Radical Right in Central and Eastern Europe: Ideology, impact, and electoral performance*. New York\ London: Routledge, 2015.
- Roxburgh, Angus. *Preachers of Hate: The Rise of the Far Right*. London: Gibson Square publishing, 2002.
- Skipper, Samuel. *Assessing the Role of Globalisation in the Rise of New Right Attitudes in Germany and Italy*. Hamburg: Anchor Academic Publishing, 2016.
- Tjalve, Vibeke Schou. *Geopolitical Amnesia: The Rise of the Right and the Crisis of Liberal Memory*. Montreal\ Kingston: McGill-Queen's University Press - MQUP, 2020.
- Wahl, Klaus. *The Radical Right: Biopsychosocial Roots and International Variations*. Cham: Palgrave Macmillan, 2020.
- Wodak, Ruth, Majid KhosraviNik & Brigitte Mral (eds.). *Right-Wing Populism in Europe: Politics and Discourse*. London\ New York: Bloomsbury, 2013.
- Zaslove, Andrej. *The Re-invention of the European Radical Right: Populism, Regionalism, and the Italian Lega Nord*. Montreal\ Kingston: McGill-Queen's University Press - MQUP, 2011.

2. Articles

- Art, David. "Rise of the Radical Right: Implications for European Politics." *The Brown Journal of World Affairs*. vol. 19. No. 2 (2013), pp. 127-137.

- Arzheimer, K. "Contextual Factors and the Extreme Right Vote in Western Europe 1980-2002." *American Journal of Political Science*. vol. 53. No. 2 (April 2009), pp. 259-275.
- Becker, Jens. "The rise of right-wing populism in Hungary." *Journal for Labour and Social Affairs in Eastern Europe*. vol. 13. No. 1 (2010), pp. 29-40.
- Bieling, Hans-Jürgen. "Rise of right-wing populism in the Europe of today – outlines of a socio- theoretical exploration." *Culture, Practice & Europeanization*. vol. 4. No. 1 (2019), pp. 78-91.
- Blee, Kathleen. "Where Do We Go from Here? Positioning Gender in Studies of the Far Right." *Politics, Religion & Ideology*. vol. 21. No. 4 (2020), pp. 416-431.
- Brown, Katy, Aurelien Mondon & Aurelien Mondon. "The far right, the mainstream and mainstreaming: towards a heuristic framework." *Journal of Political Ideologies*. Latest articles (2021).
- Caiani, Manuela & Claudius Wagemann. "The Rise and the Fall of the Extreme Right in Europe: Towards an Explanation?" *Modern Italy*. vol. 12. No. 3 (2007), pp. 377-388.
- Caiani, Manuela & Rossella Borri. "The Extreme Right, Violence and Other Action Repertoires: An Empirical Study on Two European Countries." *Perspectives on European Politics and Society*. vol. 14. No. 4 (2013), pp. 562-581.
- Caiani, Manuela. "Between real and virtual: strategies of mobilisation of the radical right in Eastern Europe." *East European Politics*. vol. 38. No. 3 (2022), pp. 331-357.
- Cremer, Tobias. "The rise of the post-religious right: Christianity and Secularism in the French Rassemblement National." *Party Politics*. 30/9/2021.
- Davis, Lewis & Sumit S. Deole. "Immigration and the rise of far-right parties in Europe." *CESifo DICE Report*. vol. 15. No. 4 (2017), pp. 10-14.

- Ellinas, Antonis A. "The Rise of Golden Dawn: The New Face of the Far Right in Greece." *South European Society and Politics*. vol. 18. No. 4 (2013), pp. 543-565.
- Gest, Justin, Tyler Reny & Jeremy Mayer. "Roots of the Radical Right: Nostalgic Deprivation in the United States and Britain." *Comparative Political Studies*. vol. 51. No. 13 (2018), pp. 1694-1719.
- Golder, Matt. "Explaining variation in the success of extreme right parties in Western Europe." *Comparative Political Studies*. vol. 36. No. 4 (May 2003), pp. 432-466.
- Goodwin, Matthew J. "Activism in Contemporary Extreme Right Parties: The Case of the British National Party (BNP)." *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*. vol. 20. No. 1 (2010), pp. 31-54.
- Hagtvet, Bernt. "Right-Wing Extremism in Europe." *Journal of Peace Research*. vol. 31. No. 3 (1994), pp. 241-246.
- Halasz, Katalin. "The rise of the radical right in Europe and the case of Hungary: "gypsy crime" defines national identity?" *Development*. vol. 52. No. 4, pp. 490-494.
- Halikiopoulou, Daphne & Tim Vlandas. "The Rise of the Far Right in Debtor and Creditor European Countries: The Case of European Parliament Elections." *The Political Quarterly*. vol. 86. No. 2 (April-June 2015), pp. 279-288.
- Hazimeh, Wisam, Wendy Prius & Mohammed Al-Khraisha. "The Failure of Europe's Social Contract and its Impact on the Rise of the Right Wing: Germany and UK Case Study." *Jerash for Research and Studies*. vol. 22. No. 1 (2021), pp. 595-614.
- Heinisch, Reinhard. SALVATION AND VILLAIN: The Role of Europe in Austrian Politics and the Rise of the Radical Right." *Politique européenne*. No. 14 (2004), pp. 165-187.
- Iglesias-Pascual, Ricardo, Virginia Paloma & Benítez Isabel. "The Role of Contextual Factors in the Electoral Resurgence of Extreme

- Right-Wing Forces in Spain: The Case of Andalusia.” *Political Geography*. vol. 86 (2021).
- Jackman, R. W. “Conditions Favouring Parties of the Extreme Right in Western Europe.” *British Journal of Political Science*. vol. 26. No. 4 (October 1996), pp. 501-521.
 - Jian, Zhang. “The Rise of the Extreme Right in Europe.” *Contemporary International Relations*. vol. 21. No. 6 (2011), pp. 72-90.
 - Kazharski, Aliaksei. “The End of ‘Central Europe’? The Rise of the Radical Right and the Contestation of Identities in Slovakia and the Visegrad Four.” *Geopolitics*. vol. 23. No. 4 (2018), pp. 754-780.
 - Kim, Dae Soon. “The rise of European right radicalism: The case of Jobbik.” *Communist and Post-Communist Studies*. vol. 49. No. 4 (2016), pp. 345-357.
 - Kuhelj, Alenka. “Rise of xenophobic nationalism in Europe: A case of Slovenia.” *Communist and Post-Communist Studies*. vol. 44. No. 4 (2011), pp. 271-282.
 - Lang, Kai-Olaf. “Parties of the Right in East Central Europe.” *Journal of Contemporary Central and Eastern Europe*. vol. 13. No. 1 (2005), pp. 73-81.
 - Luo, Chih-Mei. “The Rise of Populist Right-wing Parties in the 2014 European Parliament: Election and Implications for European Integration.” *European Review*. vol. 25. No. 3 (2017), pp. 406-422.
 - Mamonova, Natalia, Jaume Franquesa & Sally Brooks. “‘Actually existing’ right-wing populism in rural Europe: insights from eastern Germany, Spain, the United Kingdom and Ukraine.” *The Journal of Peasant Studies*. vol. 47. No. 7 (2020), pp. 1497-1525.
 - Minkenberg, Michael. “The Rise of the Radical Right in Eastern Europe: Between Mainstreaming and Radicalization.” *Georgetown Journal of International Affairs*. vol. 18. No. 1 (2017), pp. 27-35.
 - Mudd, Cas. “The Populist Radical Right: A Pathological Normalcy.” *Western European Politics*. vol. 33. No. 6 (2010), pp. 1167- 1186.

- Nourbakhsh, Seyed Nader et al. "Rise of the Far Right parties in Europe: from Nationalism to Euroscepticism." *Geopolitics Quarterly*. vol. 18. No. 4 (Winter 2023), pp. 47-70.
- Payá, Pablo Ribera & José Ignacio Díaz Martínez. "The end of the Spanish exception: the far right in the Spanish Parliament." *European Politics and Society*. vol. 22. No. 3 (2021), pp. 410-434.
- Rooduijn, Matthijs. "The rise of the populist radical right in Western Europe." *European View*. vol. 14. No. 1 (2015), pp. 3-11.
- Rydgren, Jens. (2003). "Meso-level Reasons for Racism and Xenophobia: Some Converging and Diverging Effects of Radical Right Populism in France and Sweden." *European Journal of Social Theory*. vol. 6. No. 1 (2003). pp. 45-68.
- Stoeckl, Kristina. "The rise of the Russian Christian Right: the case of the World Congress of Families." *Religion, State & Society*. vol. 48. No. 4 (2020), pp. 223-238.
- Taggart, Paul. "New populist parties in Western Europe." *West European Politics*. vol. 18. No. 1 (1995), pp. 34-51.
- Wiewiorka, Michel. "The Rise of the Radical Right." In: Manuel Castells et al. (eds.). *Europe's crises*. Cambridge: Polity Press, 2018.

3. Reports

- Anastasakis, Othon. "Extreme right in Europe: a comparative study of recent trends." Discussion papers (3). Hellenic Observatory, London School of Economics and Political Science. November 2000, accessed on 5/12/2022, at: <https://bit.ly/3iGST1H>
- Dennison, James & Mariana Mendes. "When do populist radical right parties succeed? Saliency, stigma, and the case of the end of Iberian 'exceptionalism'." EUI Working Papers RSCAS 2019/26. Robert Schuman Centre for Advanced Studies. April 2019, accessed on 20/12/2022, at: <https://bit.ly/3YDpaH5>
- Ignazi, Piero. "The Re-emergence of the Extreme Right in Europe." Institut fur Hohere Studien. 21/3/1995, accessed on 5/12/2022, at: <https://bit.ly/3h4bmVk>

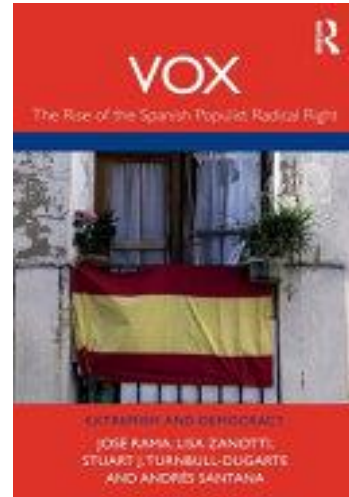
4. Dissertations

- Bichay, Nicolas Dimitri Tewfik. "From Rise to Rule: On the Dynamics of Radical-Right Parties in Europe." PhD. Dissertation. Michigan State University. Michigan, United States, 2021.
- Ivarsflaten, Elisabeth. "Immigration policy and party organization: explaining the rise of the populist right in western Europe." PhD. Dissertation. University of Oxford. Oxford, England, 2006.
- Lantz, Abigail. "Mainstreaming the Far-Right: The Use of Anti-Migrant Frames in Sweden and France." Master dissertation. The University of North Carolina. Chapel Hill, North Carolina, United States, 2021.

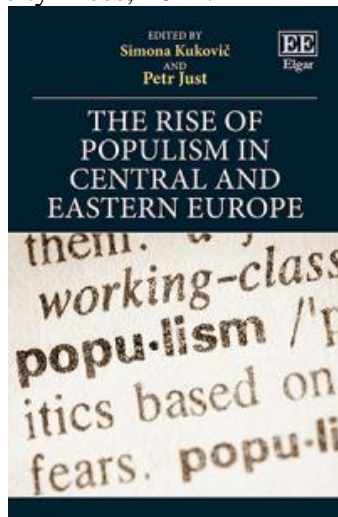
ثالثاً: أحدث الإصدارات



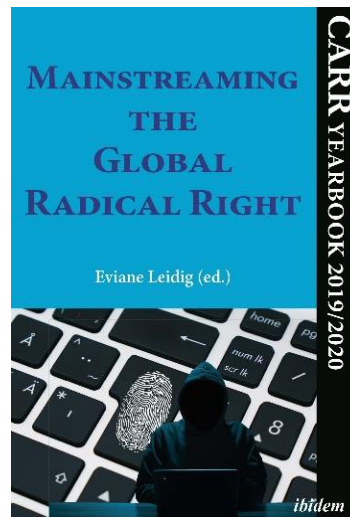
Bale, Tim & Cristóbal Rovira Kaltwasser (eds.). *Riding the Populist Wave: Europe's Mainstream Right in Crisis*. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.



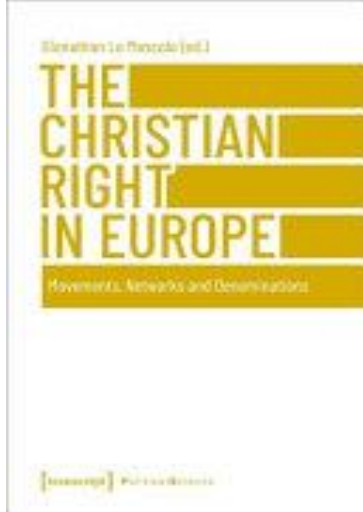
José, Rama et al. *VOX: The Rise of the Spanish Populist Radical Right*. New York\ London: Routledge, 2021.



Kukovič, Simona & Petr Just (eds.). *The Rise of Populism in Central and Eastern Europe*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2022.



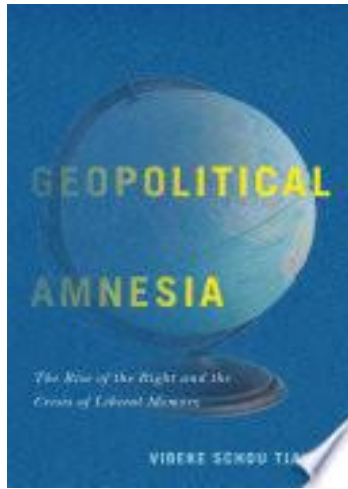
Leidig, Eviane (ed.). *Mainstreaming the global radical right: Carr Yearbook 2019/2020*. Stuttgart: Ibidem-Verlag, 2020.



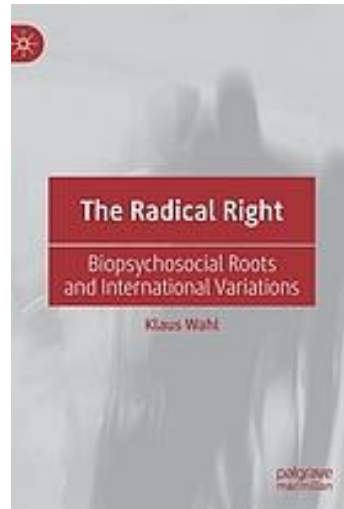
Mascolo, Gionathan Lo. *The Christian Right in Europe: Movements, Networks and Denominations*. Bielefeld: Transcript Verlag, 2022.



Oudenampsen, Merijn. *The Rise of the Dutch New Right: An Intellectual History of the Rightward Shift in Dutch Politics*. New York\ London Routledge, 2021.



Tjalve, Vibeke Schou. *Geopolitical Amnesia: The Rise of the Right and the Crisis of Liberal Memory*. Montreal\ Kingston: McGill-Queen's University Press - MQUP, 2020



Wahl, Klaus. *The Radical Right: Biopsychosocial Roots and International Variations*. Cham: Palgrave Macmillan, 2020.

137	<i>A Review of the Arab Summit in Algeria 2022: "The Arab Inclusion Summit"</i> Samia Gharbi
151	<i>Indications of the Results of the Israeli Elections, November 2022 and its Various Repercussions</i> Imad Abu Awwad
163	<i>The Repercussions of Chinese-American Tension on the Middle East</i> Wang Guangda
181 187 195	<u>Bibliography</u> <i>The Rise of The Far Right in Europe</i> - <i>Arabic References</i> - <i>English References</i> - <i>New Released</i> Abdel Qader Amer

Contents

<i>page</i>	
7	<p><u>Editorial</u></p> <p><i>The Arab World from the Tactical Changes in 2022 to the More Significant Transformations in 2023</i></p> <p style="text-align: right;">Editor</p>
19	<p><u>Research & Studies</u></p> <p><i>The Geopolitical Transformations of the Arab World in Light of International and Regional Conflicts</i></p> <p style="text-align: right;">Wael Shadeed</p>
41	<p><i>The Problem of Governance of the International System in Preventing the Spread of Crises</i></p> <p style="text-align: right;">Mostafa Bekhouche</p>
79	<p><u>Reports and Strategic Analytics</u></p> <p><i>The Political Scene in the Arab World: Key Features and Possible Scenarios</i></p> <p style="text-align: right;">Nasser Al-Taweel</p>
93	<p><i>The Palestinian Reconciliation Agreement in Algeria: Contexts and the Lack of Mechanisms</i></p> <p style="text-align: right;">Ayman Youssef</p>
109	<p><i>Arab Politics, International Contexts, and Palestine</i></p> <p style="text-align: right;">Khairy Omar</p>
123	<p><i>The Maritime Demarcation Agreement between Lebanon and Israel</i></p> <p style="text-align: right;">Muhammad Musa</p>

**The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ**

Amman– Winter 2023

Copy Rights Reserved to
MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo mesj@mesc.com.jo

<http://www.mesj.com>



Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research &
Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Managing Editor
Bayan Al- Omari

Assistant Editor
Yasmine AL- As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan *Ahmad Al-Bursan*

Ali Mahafza *Ebrahim Abu Arqoub*

Mohammad Abu Hammour

Volume 26

No. 102

Winter 2023

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first in the Hashemite Kingdom of Jordan to be published as a specialized refereed publication, concerned with studies, analyzes, and reviews related to transformations in the Middle East region and its future, as well as global transformations related to the Middle East region. It focuses on political, economic, social, and strategic fields mainly in its various chapters. The journal's research, studies, and reports are subject to internationally recognized scientific arbitration rules and scientific plagiarism detection programs, such as Plag Scan and others.

In a significant development for the scientific standing of the journal, it obtained the approval of the impact factor and the reference citations for the Arab scientific journals "Arcif" that are compatible with the standards of international scientific journals on an annual basis. It was classified in the year 2020 within the first category (Q1) (which is the highest category) in the specialization of social sciences At the Arab level, while it was classified within the second category (Q2) (which is the high middle category) in the field of political science at the Arab level.

The magazine is accredited to many important Arab and foreign knowledge bases, including Dar Al-Manhal, Dar Al-Nizamah, and the world of knowledge and uploading it to the Google Book search engine and the global base EBSCO.

The journal published by the Center for Middle Eastern Studies in cooperation with the Jordan Institute for Research and Information enjoys an independent official legal personality as of March 7, 2000.

The magazine is published quarterly, four times a year, at the beginning of (January) (April) (July) (October), and it is the upgraded issue of "Middle Eastern Issues" that the Center for Middle East Studies has published alone. Ten issues over four years, the first issue of which was published in March 1996.

The magazine has a Jordanian president and editorial board and an advisory board that includes a number of colleagues from the Arab world and Jordanian colleagues.

The Price:

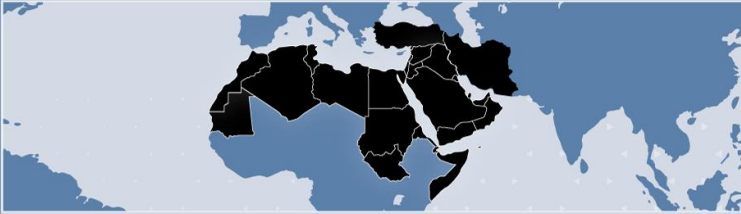
*2.000 JD's in Jordan
\$3.00 in other Countries
(Including regular mail only)*

TO Subscribe:

*Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com*



Middle Eastern Studies Journal



- The Arab World from the Changes to the Transformations 2022-2023
- The Geopolitical Transformations of the Arab World in Light of International and Regional Conflicts
- The Problem of Governance of the International System in Preventing the Spread of Crises
- The Maritime Demarcation Agreement between Lebanon and Israel
- The Political Scene in the Arab World: Key Features and Possible Scenarios
- The Palestinian Reconciliation Agreement in Algeria: Contexts and the Lack of Mechanisms
- The Repercussions of Chinese-American Tension on the Middle East

Volume 26

No.102

Winter 2023

ISSN:1811-8208

MESJ